الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

توليفات تطبيق أدوات السياسة النقدية والزكاة للتحكم في ظاهرة التضخم النقدي

دراسة حالة الجزائر 2003-2015

إعداد الطالبتين:

أسماء مصباحي

عفاف زغودة

إشراف الدكتور:

فوزي محيريق

لجنة مناقشة

أ.علي ذهب	أستاذ مساعد أ بجامعة حمه لخضر الوادي	رئيساً
د.فوزي محيريق	أستاذ محاضر أ بجامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ.بشير دريدي	أستاذ مساعد أ بجامعة حمه لخضر الوادي	ممتحنا
أ.الأخضر بن عمر	أستاذ مساعد أ بجامعة حمه لخضر الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

توليفات تطبيق أدوات السياسة النقدية والزكاة للتحكم في ظاهرة التضخم النقدي

دراسة حالة الجزائر 2003-2015

إعداد الطالبتين:

أسماء مصباحي

عفاف زغودة

إشراف الدكتور:

فوزي محيريق

لجنة مناقشة

أ.علي ذهب	أستاذ مساعد أ بجامعة حمه لخضر الوادي	رئيساً
د.فوزي محيريق	أستاذ محاضر أ بجامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ.بشير دريدي	أستاذ مساعد أ بجامعة حمه لخضر الوادي	ممتحنا
أ.الأخضر بن عمر	أستاذ مساعد أ بجامعة حمه لخضر الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

الإهـــــــــداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى كافة الأهل والأحباب....

إلى كافة الزملاء...

نهدي هذا العمل...

أسماء ، عفاف

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا البحث

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف

الدكتور

"فوزي محيريق"

والشكر الموصول للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة وموظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

أسماء ، عفاف

الملخص:

يعد التضخم أحد الأمراض التي تهدد اقتصاديات الدول وتحدث فيها اختلالات سيئة كما يعتبر إيجاد سبيل لمواجهته من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات، وعادة ما تستخدم الدول أدوات السياسة النقدية في محاولة ضبط هذه الظاهرة، لكنها ليست كافية.

وباعتبار الزكاة أحد الأدوات الهامة في الاقتصاد الإسلامي ودعامة من دعائم الدولة في تحقيق التكافل الاقتصادي والاجتماعي؛ فقد أثبتت عبر التاريخ نجاعتها وفعاليتها الكبيرة في علاج العديد من الأزمات ذات الطابع الاقتصادي؛ حيث تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن التوليفات المناسبة بين أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية لضبط ظاهرة التضخم، وإبراز امكانية أن تكون هذه التوليفات بديلا للأدوات المستخدمة في السياسة النقدية التقليدية، مع التركيز على صندوق الزكاة بالجزائر، وإبراز دوره في التخفيف من هذه الظاهرة خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2015.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الزكاة، السياسة الزكوية، السياسة النقدية، التوليفات، صندوق الزكاة الجزائري.

Résumé *:*

L'inflation est l'une des maladies qui menacent les économies des pays et qui causent des mauvais déséquilibres et le faite de trouver une solution pour le résoudre est un défi majeur pour les gouvernements. En général les pays utilisent des outils de politique monétaire pour tenter de freiner le phénomène, mais cela est insuffisant.

Et Comme EZakat est importante dans l'économie islamique et le pilier de l'Etat dans la réalisation des outils de solidarité économique et sociale ;elle a prouvé tout au long de l'histoire, son efficacité dans le traitement des crises économiques.

Cette étude vise à rechercher les bonnes combinaisons de politique monétaire et de la politique des outils Zakat pour régler le phénomène de l'inflation, et de montrer que ces combinaisons peuvent remplacer les outils utilisés dans la politique monétaire conventionnelle ;en basant sur la caisse de Zakat algérien, et son rôle pour régler ce phénomène au cours de la période 2003-2015.

Mots clé *: L'inflation, EZakat, La politique de Zakat, la politique monétaire, les bonnes combinaisons, la caisse de Zakat algérien*

الفهـــــــارس

فهرس المحتويات

المحتـــــــــــوى	الصفحة
إهداء	/
شكر	/
الملخص	/
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول	**IV**
فهرس الأشكال	**IV**
فهرس الآيات الكريمة	**V**
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة	**V**
المقـــــدمة	أ – ز
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية، الزكاة والتضخم	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي.....	**03**
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي	**03**
الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي	**03**
الفرع الثاني: مفهوم السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي.....	**04**
المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي.....	**05**
الفرع الأول: الأدوات الكمية	**05**
الفرع الثاني: الأدوات الكيفية والأدوات المباشرة.....	**07**
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي.....	**11**
الفرع الأول : الأدوات الكمية.....	**11**
الفرع الثاني: الأدوات الكيفية والأدوات المباشرة للمصرفية الاسلامية.....	**13**
المطلب الرابع: مقارنة بين أدوات السياسة النقدية في النظامين الوضعي والاسلامي	**17**
المبحث الثاني: الزكاة والسياسة الزكوية	**21**
المطلب الأول: ماهية الزكاة	**21**
الفرع الأول: تعريف الزكاة	**21**
الفرع الثاني: الزكاة في القرآن الكريم والسنة النبوية	**22**
المطلب الثاني: شروط وخصائص الزكاة	**23**
الفرع الأول: شروط وجوب الزكاة	**23**
الفرع الثاني: خصائص الزكاة	**24**
المطلب الثالث: الأدوار الاقتصادية للزكاة	**25**
الفرع الأول: أثر الزكاة على الاستهلاك	**25ب**
الفرع الثاني: أثر الزكاة على الادخار.....	**25**

الفرع الثالث: أثر الزكاة على الاستثمار.....	**27**
الفرع الرابع: أثر الزكاة في توزيع الدخل والثروة	**28**
المطلب الرابع: السياسة الزكوية	**29**
الفرع الأول: تعريف السياسة الزكوية.....	**29**
الفرع الثاني: أدوات السياسة الزكوية	**29**
المبحث الثالث: الاطار النظري للتضخم	**38**
المطلب الأول: تعريف التضخم وآثاره	**38**
الفرع الأول: تعريف التضخم	**38**
الفرع الثاني: آثار التضخم	**39**
المطلب الثاني: أنواع التضخم	**39**
الفرع الأول: حسب القطاعات	**39**
الفرع الثاني: حسب درجة التشغيل في الاقتصاد القومي	**39**
الفرع الثالث: حسب درجة إشراف الدولة والأسعار	**40**
الفرع الثالث: حسب حدة التضخم	**41**
المطلب الثالث: قياس التضخم	**42**
المطلب الرابع: طرق علاج التضخم.....	**45**
الفرع الأول: علاج التضخم عن طريق السياسة النقدية.....	**45**
الفرع الثاني: علاج التضخم عن طريق السياسة المالية	**46**
خلاصة الفصل.....	**48**

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطبيق توليفات السياستين النقدية و الزكوية للتحكم في ظاهرة التضخم بالجزائر من 2003 إلى 2015

تمهيد.....	**50**
المبحث الأول: دور السياستين النقدية و الزكوية في علاج مشكلة التضخم	**51**
المطلب الأول: دور السياسة النقدية في علاج مشكلة التضخم	**51**
الفرع الأول: تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية	**51**
الفرع الثاني: عمليات السوق المفتوحة	**51**
الفرع الثالث: الاحتياطي القانوني	**52**
المطلب الثاني: دور السياسة الزكوية في علاج مشكلة التضخم	**53**
المبحث الثاني: توليفات السياستين النقدية و الزكوية لضبط التضخم	**54**
المطلب الأول: جدول مصفوفة فعالية أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية في ضبط التضخم	**54**
المطلب الثاني: تفسير تقاطعات أعمدة وصفوف المصفوفة (سياسة نقدية – سياسة زكوية).....	**57**
الفرع الأول :تفسير تقاطع أعمدة الأدوات الكمية للسياسة النقدية مع صفوف أدوات السياسة الزكوية.....	**57**
الفرع الثاني : تفسير تقاطع أعمدة الأدوات الكيفية للسياسة النقدية مع صفوف أدوات السياسة الزكوية.....	**58**
الفرع الثالث: تفسير تقاطع أعمدة الأدوات المباشرة للسياسة النقدية مع صفوف أدوات السياسة الزكوية.....	**58**
المطلب الثالث: المواءمة بين أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية للتحكم في ظاهرة التضخم	**59**

الفرع الأول: المواءمة بين تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية والاقتطاع النقدي المعجل	**59**
الفرع الثاني: المواءمة بين سياسة السوق المفتوحة والتوزيع السلعي العادي	**59**
الفرع الثالث: المواءمة بين التمييز في الودائع الجارية الموجهة للمجالات الاستثمارية وأداة التوزيع المركز.....	**60**
الفرع الرابع: المواءمة بين التمييز في التعامل في السوق المفتوحة وأداة التوزيع النوعي	**60**
الفرع الخامس: المواءمة بين التمييز في نسب المشاركة في الأرباح والأرباح غير الموزعة مع أداة التوزيع المركز.....	**60**
الفرع السادس: المواءمة بين أداة الإقناع الإيماني وأدوات الحفز والتوجيه	**61**
الفرع السابع: المواءمة بين الجزاءات والأدوات الردعية	**61**
المبحث الثالث : ضبط التضخم بالجزائر من خلال تطبيق توليفات السياستين النقدية والزكوية	**62**
المطلب الأول: التتبع العملي لتطبيق أدوات السياسة النقدية في ضبط التضخم بالجزائر.....	**62**
الفرع الأول: تطور حجم الكتلة النقدية ومقابلاته (2003-2015).....	**62**
الفرع الثاني:الطرق العملية لمعالجة التضخم بالجزائر.....	**63**
المطلب الثاني: توليفات تطبيق أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية لضبط التضخم بالجزائر.....	**67**
الفرع الأول: ماهية صندوق الزكاة الجزائري.....	**67**
الفرع الثاني: تطور حصيلة الزكاة بالجزائر وتقدير ما يمكن تحقيقه	**71**
الفرع الثالث: توليفات السياستين الزكوية والنقدية لضبط التضخم بالجزائر.....	**76**
خلاصة الفصل	**78**
الخاتمة.....	**80**
قائمة المراجع.....	**87**

13/06/2017 11:31

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مصفوفة فعالية أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية في ضبط التضخم.....	55
02	توزيع الأموال المخصصة على مختلف القطاعات الاقتصادية.....	62
03	مقارنة تطور الكتلة النقدية بالناتج المحلي الاجمالي.....	63
04	تطور معدلات التضخم خلال الفترة(2006-2014).....	64
05	نسب صرف حصيلة زكاة المال في الجزائر.....	70
06	تطور حصيلة الزكاة لصندوق الزكاة الجزائري.....	71
07	عدد العائلات المستفيدة من الزكاة وعدد القروض الحسنة الممنوحة من قبل الصندوق.....	72
08	الحصيلة المتوقعة والحصيلة الفعلية للزكاة (2004-2009).....	74

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أثر الزكاة على الأموال المكتنزة	26

فهرس الآيات الكريمة

الرقم	بداية الآية الكريمة	السورة	رقم الآية	الصفحة
01	وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ.....	المائدة	92	16
02	خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً	التوبة	103	21
03	وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ.....	التوبة	71	22
04	الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ.....	الحج	41	22
05	إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ.....	الذّاريات	19–15	22
06	إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ.....	التوبة	60	22
07	وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ.....	التوبة	34	27

فهرس الأحاديث النبوية الشريف

الرقم	بداية الحديث الشريف	الصفحة
01	ثَلاثٌ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ.....	22
02	من أدَّى زكاة ماله.....	23
03	ليس فيما دون خمس أواق صدقة.....	23

الفهـــــــــــــــــــــــــــــ

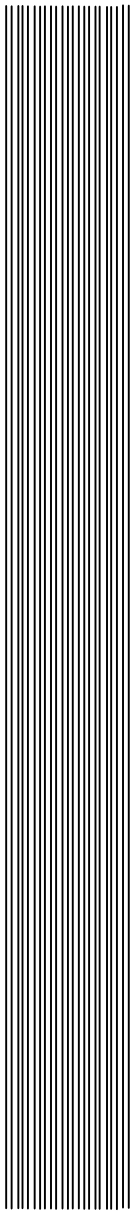

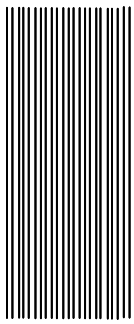

١ الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية، الزكاة والتضخم

٢ الفصل الثاني

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لتطبيق توليفات السياستين النقدية والزكوية للتحكم في ظاهرة التضخم بالجزائر من 2003 إلى 2015

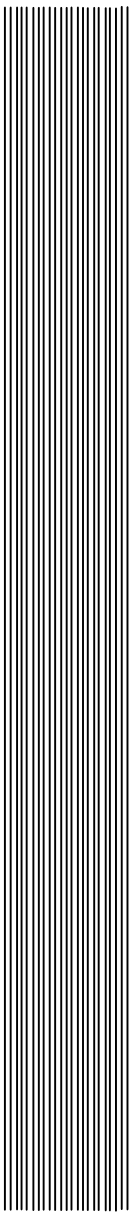

المقدمة

السياسة الاقتصادية تدعم سياسة الدولة في تحقيق الأهداف وعلاج المشكلات، ومن ثم المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و السياسي والاجتماعي في الدولة.

ومع بداية الألفيـــة الثالثـــة ازدادت الحاجة إلى سياسات اقتصادية كفأة وفعّالة لمواجهة الأزمات المتتالية في ظل العولمة، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السعي نحو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية والتحكم في المشكلات الاقتصادية الكبرى التي تواجه دول العالم على اختلافها، خاصة البطالة و التضخم النقدي الذي يتهدد اقتصاديات الكثير من الدول ويزعزع استقرارها ويعيق نموها أو يربكه.

والذي رشح التضخم لهذا التأثير الواسع ما يترتب عليه من آثار كثيرة تطال جوانب عديدة من حياة الناس؛ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولما ّكان التضخم بهذه المنزلة فقد تنادى الاقتصاديون وخبراء المال والمختصون في مراكز البحوث والدراسات الاقتصادية في العالم بدراسة حقيقته وأسبابه وآثاره ووسائل معالجته.

إلى جانب الدراسات الاقتصادية لم تكن الدراسات الفقهية والبحوث الشرعية في منأى عن دراسة أحكام التضخم وبحث المسائل الشرعية المترتبة عليه، فقد تناول جماعة من الباحثين في الإقتصاد الإسلامي بعض المسائل المترتبة على التضخم النقدي بالدراسة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وغيرها فإن السياسة الاقتصادية تعتمد علـــى جملـــة مـــن السياسات الفرعية ومن أهمها السياسة النقدية والسياسة المالية، إلا أن تحقيق ذلك يبـــدو صـــعب المنال لإمكانية التعارض بين هذه الأهداف، فالسياسة التي تهدف إلى الحد من ظاهرة التضخم من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام و تقليص الاصدار النقدي يترتب عنها تدهور مستوى النشاط الاقتصادي بهدف التشغيل الكامل.

وقد أدى هذا التعارض في ظل سيادة النظام الرأسمالي إلى ظهور نظريتين تحـــاول كل منهما إثبات صحة ما تذهب إليه من إجراءات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولـــة، وهاتان النظريتان هما النظرية الكلاسيكية، والنظرية الكيترية، ومن خلال التجارب التي مرت بها الاقتصاديات الرأسمالية إلى الآن تبين أن وفي خضم هذا الجدل الواسع، وفي ظل انهيار النظام الاشتراكي و تعثر النظام الرأسمالي في مواجهة الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، إضافة إلى ما تعانيه الدول الإسلامية من تخلـــف وتبعيـــة، ظهرت أفكار اقتصادية

13/06/2017 11:31

مستمدة من مبادئ الشريعة والإسلامية بدأت بإنشاء البنـــوك الإســـلامية حيث حققت نتائج معتبرة رغم العراقيل التي تواجهها، ثم انتقلت إلى البحث في الأسس النظريـــة للاقتصاد الإسلامي مقدمة بدائل شرعية لمختلف الأفكار الوضعية ومنها الدراسات الاقتصـــادية الكلية من خلال البحث في أنواع السياسات وأهدافها ومدى و فعاليتها .

وتعدّ الزكاة أحد الموضوعات الاقتصادية الهامة في السياسة الاقتصادية؛ لما لها من أدوار مالية وأخرى نقدية من خلال الدور التمويلي الذي تقوم به والمساهمة في التحكم في حجم الكتلة النقدية وحماية الاقتصاد من عدة مشكلات كالبطالة والفقر والعمل على إعادة توزيع الثروات والدخول بتشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز.

مشكلة البحث :

حتى تكون السياسة الاقتصادية فعّالة وتحقق أهدافها فان إعدادها يشترط فيه التنسيق والتكامل بين مختلف أدواتها، وفي سياق التمهيد السابق فإن هذا البحث يعالج موضوع امكانية الحصول على توليفات بين أدوات السياستين النقدية و الزكوية تمكننا من التحكم في ظاهرة التضخم بالشكل الفعال والذي يتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وعليه كانت إشكالية بحثنا كالتالي:

كيف يمكن تطبيق توليفات السياسة الزكوية مع السياسة النقدية للتحكم في ظاهرة التضخم النقدي ؟

المشكلات الفرعية :

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيمها إلى المشكلات الفرعية التالية :

1- ما هو وجه الاختلاف في أدوات وأهداف وآليات عمل السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي والاقتـــصاد الإسلامي ؟

2- هل الأدوار المالية والنقدية للزكاة كفيلة بجعلها سياسة مستقلة ضمن السياسات الاقتصادية للدولة ؟

3- كيف يمكن أن يكون للزكاة دور نقدي فعّال بالتنسيق مع السياسة النقدية ؟

4- ماهي التدابير والاجراءات التي قامت بها الجزائر لضبط التضخم ؟

5- ماهو واقع الزكاة في الجزائر ؟ وهل صندوق الزكاة كفيل بتحقيق الأهداف المرجوة منه؟

13/06/2017 11:31

فرضيات الدراسة :

وعلى ضوء هذه التساؤلات يمكن صياغة الفرضيات الآتية :

1- سعر الفائدة هو جوهر الاختلاف بين أدوات وآليات عمل كل من السياستين في الاقتصاد الوضعي والإسلامي .

2- الأدوار المالية والنقدية للزكاة تجعلها سياسة اقتصادية بآليات وأدوات مستقلة.

3- من خلال التنسيق بين أدوات السياسة الزكوية وأدوات السياسة النقدية يمكن زيادة فعالية الأدوار النقدية للزكاة .

4- يمكن لأدوات السياسة النقدية الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر.

5- تبنّي الدولة لصندوق الزكاة من شأنه يحقق أهداف السياسة الاقتصادية وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية و إعادة هيكلته تساهم وبشكل فعّال في ضبط التضخم.

مبررات اختيار الموضوع : لكل عمل وبحث علمي ممهداته ومبرراته لقيام الباحث به، ولقد كانت عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع وهي:

1- واقع اقتصاديات الدول الإسلامية اليوم، وهي تعاني من التبعية لأنظمة تعيش أزمات حادة لا تكاد تخرج منها حتى تقع في غيرها، والدعوة للبحث عن سياسات اقتصادية شرعية تساعدها للخروج من هذا الواقع والانطلاق نحو سعادة الدارين .

2-محاولة ابراز مكانة السياسة الزكوية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، وأهميتها في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي للدولة.

3-الرغبة الشخصية في البحث في المواضيع المتعلقة بالاقتصاد الاسلامي.

أهداف الدراسة وأهميتها :

يعدّ موضوع التنسيق بين السياستين النقدية والزكوية ومدى فعالية التكامل بينهما من الموضوعات المهمة في الاقتصاديات الحديثة، وتأتي هذه الأهمية من خلال المنطلقات النظرية والعلمية لهذا الموضوع، وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

13/06/2017 11:31

1-التأكيد على فعالية الاقتصاد الإسلامي كبديل للاقتصاد الوضعي ومـــا يفرزه من تناقضات .

2-المقارنة بين أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي .

3-توضيح الأدوار الاقتصادية للزكاة .

4-دراسة إمكانية التكامل بين السياستين النقدية والزكوية وإيجاد توليفات ملائمة للتحكم في ظاهرة التضخم.

5-معرفة مدى مساهمة صندوق الزكاة في ضبط التضخم في الجزائر.

الدراسات السابقة :

كانت معظمها تركز على الأّدوار النقدية والمالية للزكاة بشكل عام ، و لم تركز عن التنسيق الواضح بين الزكاة وأحد أدوات السياسة النقدية أو حتى المالية، فالدراسات السابقة تختص في مجملها إما ببحث الموضوع في أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، أو أدوات السياسة الاقتصادية ودورها في معالجة التضخم أو الزكاة كأداة من ادوات السياسة المالية، مع عدم وجود موضوع يتحدث عن المواءمة بين الزكاة والسياسة النقدية ودورهما كأداة واحدة في معالجة التضخم، وتقع أهم المراجع التي وقفنا عليها في قسمين:

أولا: الدراسات الأكاديمية

1- محيريق فوزي" **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي، دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تحليل اقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2014/2013.

حيث كانت إشكالية هذه الدراسة تدور حول نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة وجعلها كسياسة لها من الأدوات ما يمكن تطبيقها ضمن أدوات السياسة الاقتصادية، ثم معرفة أثرها في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي ضمن نموذج (IS-LM) الذي يتحقق من خلاله الاستقرار الاقتصادي ومن ثم محاولة صياغة نموذج زكوي للتوازن الاقتصادي الكل، وخلص إلى أنه يمكن أن يكون للزكاة سياسة مستقلة بأدوات اقتصادية واضحة ومحددة على غرار السياسات الاقتصادية الأخرى و اقترح تسميها السياسة الزّكوية.

13/06/2017 11:31

2- تقار عبد الكريم " **آلية السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسة الزكاة في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014/2013.

حيث قامت هذه الدراسة بإبراز الخصائص الفنية والذاتية للزكاة باعتبارها أداة للسياسة الاقتصادية، وأوضح الباحث أن صندوق الزكاة في الجزائر إذا ما أخذ بآليات فريضة الزكاة وعمل على تفعيلها في أرض الواقع قد يقضي على العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

3- دبات أمينة " **السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2015/2014،.

حيث حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة معرفة مدى إمكانية أن تقوم السياسة النقدية بالتحكم في معدلات التضخم في الجزائر وبالتالي تطبيق سياسة استهداف التضخم وذلك من خلال إشارة للسياسة النقدية واستهداف التضخم والعلاقة بينهما حسب ما حددته النظريات.

ثانيا: الكتب

تحدث العديد من المؤلفين عن الزكاة من الناحية الفقهية ضمن مؤلفاتهم، وأفردها بعضهم بكتب متخصصة، كما أوردها بعض الكتّاب المعاصرين ضمن الكتب والمؤلفات المتعلقة بالاقتصاد الاسلامي من أجل إبراز أدوارها المالية والنقدية، وتنوعت المؤلفات والكتب حول موضوع التضخم؛ تعريفه وآثاره وطرق قياسه وآليات علاجه، إلا أن هذه الكتب تناولت موضوع السياسة النقدية والتضخم والزكاة دون التطرق لمسألة الجمع بين هذه العناصر وايجاد توليفة ملائمة بينها، ومن بين هذه الكتب ما يلي :

1- كتاب أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة للكاتب عبد الله ناصح علوان (دار السلام، القاهرة، ط1، 1978) .

2- كتاب نظام الزكاة بين النص والتطبيق للكاتب محي محمد مسعد، (مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط؟، 1998).

3- كتاب فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة للكاتب يوسف القرضاوي (مكتبة وهبة، القاهرة، ط 25، 2006، ج1).

13/06/2017 11:31

4- كتاب السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة) للكاتب عوف محمود الكفراوي، (مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الاسكندرية).

5- كتاب السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، (دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1،2001).

6- كتاب التضخم المالي للكاتب غازي حسين عناية،(مؤسسة شباب الجامعية، القاهرة، ط؟، 2006).

الاطار المكاني و الزماني :

حددت الدراسة في إطارين مكاني وزماني؛ ففي الإطار المكاني رأينا أن نخص هذه الدراسة بالاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزماني قفد حددت الفترة ما بين سنة 2003 وهو تاريخ تأسيس صندوق الزكاة الجزائري وسنة 2015 .

المنهج والأدوات المستخدمة :

تتطلب طبيعة هذه الدراسة الاعتماد على المنـــهج الوصفي لمعرفة ماهية التضخم وكذلك أدوات السياسة النقدية ،ومعرفة الدور الاقتصادي للزكاة، وكذلك معرفة الاسباب الحقيقية للتضخم في الجزائر، ثم المنهج التحليلي لنتمكن من معرفة التوليفات المناسبة والفعالة في محاربة التضخم، وتوقع ما يمكن أن يكون عليه صندوق الزكاة عن طريق تحليل البيانات والإحصائيات ذات الصّلة.

صعوبات البحث:

إن من بين الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة هي تلك التي تقف عادة أمام الباحث عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول متغيرات معينة ووقعها في بلد معين، من جهة أولى، وإسقاط ذلك تطبيقياً بواسطة الأدوات المتاحة لديه من جهة ثانية إضافة إلى قلة الإحصائيات المتعلقة بصندوق الزكاة الجزائري وإن وجدت فهي لا تتناسب والإطار الزمني للبحث.

محتوى البحث :

استجابة لإشكالية البحث وفرضياته وتحقيقا لأهدافه، تم تقسيم البحث إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: تعرضنا فيه إلى الجانب النظري لكل من السياسة النقدية والزكاة وكذا التضخم؛ حيـــث

13/06/2017 11:31

تنـــاول المبحـــث الأول السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، وتناول المبحث الثاني الزكاة والسياسة الزكوية، أمّا المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى الإطار النظري للتضخم.

الفصل الثاني: خصص للجانب التطبيقي حيث تناول الدراسة الميدانية لتطبيق توليفات السياستين النقدية والزكوية للتحكم في ظاهرة التضخم بالجزائر من 2003 إلى 2015؛ حيث تعرض المبحث الأول إلى دور السياستين النقدية والزكوية في علاج مشكلة التضخم، وتطرق المبحث الثاني إلى توليفات السياستين النقدية والزكوية وضبط التضخم أما المبحث الأخير فتناول ضبط التضخم بالجزائر من خلال تطبيق توليفات السياسة النقدية والسياسة الزكوية.

لنختم بحثنا بخاتمة اشتملت على النتائج التي توصلنا إليها بالإضافة إلى التوصيات التي رأيناها ضرورية.

13/06/2017 11:31

تمهيد :

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن السياسة النقدية تحتل الصدارة في السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي سواء في الاقتصاد الوضعي أو الاقتصاد الاسلامي، حيث غالبا ما يتم اللجوء إلى أدواتها لمعالجة الاختلالات في الهياكل الاقتصادية من أجل ضمان تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي العام والحد من الفجوات التضخمية والآثار السلبية التي تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أومن الناحية الاجتماعية ، وفي سياق الحديث عن السياسة الاقتصادية الكلية يتميز الاقتصاد الاسلامي بتوفره على أداة اقتصادية هامة تتمثل في الزكاة ؛ ففضلا عن كونها عبادة مالية وركن من أركان الإسلام الخمسة، تعتبر سياسة مستقلة ضمن السياسات الاقتصادية الكلية لما لها من أدوار مالية ونقدية .

وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على السياسة النقدية، والسياسة الزكوية وتسليط الضوء على أهم الجوانب المتعلقة بالتضخم من خلال المباحث الآتية:

- **المبحث الأول : السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**
- **المبحث الثاني: الزكاة والسياسة الزكوية**
- **المبحث الثالث : الإطار النظري للتضخم**

المبحث الأول : السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي

يتطرق هذا المبحث لمفهوم السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي من خلال المطلب الأول، ثم أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي في المطلب الثاني ويتناول المطلب الثالث أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، أما المطلب الأخير فقد تضمن مقارنة بين السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي .

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي

للسياسة النقدية تعريفات متعددة منها :

– تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية [1].

– أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات و الإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقـــــدية أو غير نقـــدية، و كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي[2].

– كما تعرف على أنها: مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد أو التحكم في عرض النقود ومستوى أسعار الفائدة [3].

مما تقدم يمكن القول أن السياسة النقدية هي مجموعة القرارات والاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من أجل بلوغ الأهداف المسطرة التي تمثل أهم عنصر في إدارة السياسة النقدية .

✍ و من خلال التعاريف السابقة نلاحظ ما يلي[4]:

التعريف الأول يوضح دور السياسة النقدية والمتمثل في التحكم في حجم النقود المتداولة في المجتمع بما يسمح بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، بينما يوسع التعريف الثاني دائرة الأدوات إلى الأدوات غير النقدية إذا كانت لها علاقة بحجم السيولة المتداولة، وعليه فإن وظيفة السياسة النقدية تتمثل في التأثير في

---

1 جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2007، ص:86.

2 صالح مفتاح، **النقود و السياسات النقدية (المفهوم – الأهداف – الأدوات)**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، ط1 ، 2005 ، ص:98.

3 ابراهيم عبد الحليم عبادة، **السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي بغرداية بعنوان : الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فيفري 2011، ص: 02.

4 جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، أطروحة دكتوراه، دراسة غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، ص ص:84،83.

13/06/2017 11:31

حجم وسائل الدفع الإجمالية بحيث يؤدي إلى امتصاص السيولة الزائدة، أو مد الاقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي في حالة نقص السيولة أما التعريف الثالث فيشير إلى مصادر هذه النقود والمتمثلة في البنك المركزي الذي يصدر النقود القانونية والبنوك التجارية التي تصدر النقود المصرفية، حتى يتسنى للسلطات النقدية التحكم فيها، وتسهل عملية تنظيمها من خلال توفير القدر المناسب منها للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة، وتشتمل السياسة النقدية على نوعين من القرارات، ففيما يخص الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فهو قرار سياسي يتخذ في الغالب على مستوى الحكومة، وأما وسائل تحقيق هذه الأهداف فهي قرارات تتخذ على مستوى البنك المركزي بالتنسيق مع الجهات السياسية .

الفرع الثاني: مفهوم السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

لا يختلف في الاقتصاد الوضعي عنه في الاقتصاد الإسلامي من حيث المبدأ ، لأن كل اقتصاد نقدي على مستوى السلطة يعنى بالتحكم و الإشراف على النقود المتداولة ، لما لها من تأثير في القيم الحقيقية لأموال الأفراد[1] .

وعليه يمكن تعريف السياسة النقدية في النظام الاسلامي على أنها :

– مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في التقلبات بالمحافظة على ثبات الأسعار، واستقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية للاقتصاد وسعر صرفها في التعامل الخارجي وأهداف أخرى [2].

– تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع باستخدام أدوات مشروعة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة الإسلامية [3].

ولكن يظهر أن مهمة السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي أكثر سهولة من نظيرتها في الاقتصاد الوضعي ذلك أن الاقتصاد الوضعي يسمح للبنوك التجارية باشتقاق نقود الودائع بكميات هائلة يصعب معها التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع، أما في الاقتصاد الإسلامي فلا يحق للدولة إصدار النقود القانونية إلا بالقدر الذي يحقق مصلحة الفرد و المجتمع ، ويكون ذلك بزيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق بقدر حجم النمو المحقق في النشاط الاقتصادي، إضافة لمنع المصارف التجارية من اشتقاق نقود الودائع التي تعتبر أهم أسباب الضغوط التضخمية، لأن حق الإصدار حق سيادي للدولة ويجب أن يعود بالنفع على المجتمع ككل، بينما تسعى المصارف التجارية لتحقيق ربح خاص فلا يكون

2 عدنان خالد التركماني، **السياسة النقدية و المصرفية في الإسلام**، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط ؟، 1988 ، ص:33 .

2 ابراهيم عبد الحليم عبادة، **السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي**، مرجع سابق، ص:02 .

3 جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، مرجع سابق، ص:84.

هذا الربح على حساب المجتمع .ويعد مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وما نجم عنها من أزمات اقتصادية نتيجة الحاجة الملحة إلى تحول النقود الورقية من مجرد نقود ورقية نائبة إلى نقود ورقية إلزامية، لعدم قدرة البنوك المركزية على تحويلها إلى نقود ذهبية ،ولا يعني تأخر ظهور مصطلح السياسة النقدية عدم وجود التطبيق العملي لها قبل ذلك، فقد قامت الدولة الاسلامية بسك النقود بمقادير محددة، وتمييز الخالص من المغشوش منها، حفظا للحقوق وتحقيقا لاستقرار الأسعار، وكل ذلك من صميم السياسة النقدية [1].

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي

يقصد بأدوات السياسة النقدية الوسائل التي تستخدمها السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي الذي يقف على هرم النظام المصرفي للتحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة لتحقيق الأهداف المسطرة.

الفرع الأول: الأدوات الكمية

تحاول السياسة النقدية الحد من الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد باستخدام الأدوات التالية:

أولا: تغيير سعر إعادة الخصم

يعرف سعر إعادة الخصم على أنه: سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية ،عندما يقدم قروضه إليها [2].

وتعد من أقدم الوسائل استخداما فهي تستخدم منذ القرن التاسع عشر وهي عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات خزينة، أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض، فإذا أراد البنك المركزي الحد من التوسع في إقراض الأفراد من البنوك التجارية فإنه يلجأ إلى رفع سعر الفائدة على القروض المقدمة للأفراد، فينخفض بذلك عدد المقترضين وتقل قروضهم مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقد والعكس إذا أراد البنك المركزي تشجيع البنوك التجارية على تقديم القروض للأفراد [3].

وتقوم البنوك التجارية عادة بالاقتراض من البنك المركزي في الحالات التالية [4]:

1 المرجع نفسه، ص:84،85 .

2 محمود فوزي أبو السعود، **الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، ط؟، 2004، ص:171 .

3 ابراهيم عبد الحليم عبادة، **السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي**، مرجع سابق، ص:08 .

4 جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، مرجع سابق، ص:86.

13/06/2017 11:31

1- انخفاض احتياطيات البنك التجاري دون مستوى الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي، بسبب عمليات سحب غير متوقعة من الحسابات الجارية، مما يضطر البنك إلى الاقتراض لتعزيز احتياطاته ورفعها إلى المستوى المطلوب .

2- الحاجة إلى موارد مالية إضافية لتغطية الطلبات غير المتوقعة على القروض بسبب زيادة النشاط الاقتصاد وفي الحالتين نلاحظ أن اقتراض البنك التجاري من البنك المركزي يؤدي إلى زيادة احتياطياته النقدية، مما يعني زيادة قدرته على مضاعفة الائتمان عن طريق اشتقاق النقود المصرفية .

ثانيا: تغيير نسبة الاحتياطي القانوني

تفرض البنوك المركزية على البنوك التجارية أن تحتفظ لديه بنسبة من إجمالي ودائعها، واستخدمت هذه الوسيلة في البداية حماية للمودعين ضد أخطار البنوك في كيفية استخدامها لأموالهم، ثم لضمان سلامة عمليات اشتقاق نقود الودائع ، وتستخدم هذه الوسيلة حاليا كأداة للتحكم في قدرة البنوك التجارية على منح القروض إلى عملائها بحسب حالة النشاط الاقتصادي تحقيقا لأهداف السياسة النقدية ؛ ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فتقل الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، فينخفض حجم الكتلة النقدية المتداولة، ومن ثم حجم الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة التضخم، أما في حالة الكساد فيخفض البنك المركزي هذه النسبة مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض، وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي المتداول لتحريك النشاط الاقتصادي، ولتتمكن البنوك المركزية من التحكم أكثر في تطبيق سياسة الاحتياطي القانوني، لا تكتفي بفرض هذه النسبة على النقود الحاضرة فحسب، بل تشتمل هذه النسبة أيضا على الأصول التي في شكل أرصدة قابلة للتحويل فورا ودون خسارة إلى نقود، مثل أذونات الخزانة والأوراق التجارية والأوراق الحكومية المضمونة [1].

ثالثا: سياسة السوق المفتوحة

تشكل هذه السياسة دعامة قوية للبنك المركزي في الرقابة على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وسعر الفائدة [2].

وتعني قيام البنك المركزي ببيع الأسهم والأوراق المالية المستثمرة في السوق المالية، وأذونات الخزانة والسندات والأوراق التجارية في السوق النقدية لحسابه الخاص، وسميت هذه السوق مفتوحة لحرية دخول

1 جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، مرجع سابق، ص:87.

2 غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعية ، القاهرة، ط؟، 2006، ص:134 .

هذه السوق أو الخروج منها، كما يمكن أن يكون أطراف التعامل مؤسسات أو بنوكا أو أفراد، ويهدف البنك المركزي من وراء هذه العملية إلى التحكم في حجم السيولة المتداولة في المجتمع للتأثير في حجم النشاط الاقتصادي، ولهذا الغرض يحتفظ البنك المركزي بمحفظة ضخمة من السندات الحكومية والأوراق المالية المتفاوتة الآجال ، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي ببيع هذه الأوراق للحصول على قيمتها، فيقوم الأفراد بسحب المبالغ المقابلة لها من المصارف التجارية، فتنخفض بالتالي سيولة المصارف التجارية مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، فيقل حجم النقود المتداولة وتنخفض الأسعار، أما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة كساد فإن البنك المركزي يقوم بشراء هذه الأوراق المالية فيزيد حجم الودائع النقدية لدى المصارف التجارية بسبب إيداع الأفراد مقابل الأوراق المباعة لديها، فتزداد قدرتها على مضاعفة عرض النقود فيتحرك النشاط الاقتصادي، وقد ظهرت أهمية هذه الأداة أثناء فترة الكساد الكبير بعد اكتشاف محدودية أداة سعر إعادة الخصم، لكونها أكثر شمولا وتوجها للسيطرة على الائتمان، من خلال تأثيرها المباشر والآني على حجم النقود والائتمان، والتغيرات التي تحدثها في أسعار النقد وانعكاسها على أسعار الفائدة طويلة الأجل[1].

الفرع الثاني: الأدوات الكيفية والأدوات المباشرة

يتناول هذا الفرع الأدوات الكيفية و الأدوات المباشرة للسياسة النقدية .

أولا: الأدوات الكيفية

ويستخدم البنك المركزي هذه الأدوات سواء من خلال التمييز في التعامل مع البنوك التجارية بالأدوات الكمية، أو باستخدام أدوات أخرى مكملة

1- التمييز في الأدوات الكمية :[2]

في هذه الحالة يميز البنك المركزي بين مختلف القطاعات الاقتصادية بحسب أهميتها وحاجتها للموارد المالية عند استعماله للأدوات الكمية، وعادة يعمل البنك المركزي على توجيه الائتمان إلى القطاعات ذات الربح الأقل والأهمية الأكبر للاقتصاد الوطني كالزراعة والصناعة ، وتضييق الائتمان على القروض التجارية والمضاربات ذات الربحية العالية والأهمية القليلة للاقتصاد .

أ- التمييز في سعر إعادة الخصم:

1 جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، مرجع سابق، ص:87.
2 المرجع نفسه، ص: 90.

13/06/2017 11:31

حيث تقتضي الظروف الاقتصادية أحيانا رفع أسعار الفائدة بالنسبة لأنواع معينة من الأصول المقبولة للخصم لدى البنك المركزي، بغرض توجيه الائتمان إلى القطاعات الأخرى التي تعاني نقصا في الموارد المالية، من خلال عدم إقبال البنوك التجارية على خصم الأوراق التجارية التي رفع البنك المركزي سعر إعادة خصمها، وفي المقابل تخفيضه بالنسبة للقطاعات المرغوبة لتوجيه الموارد المالية إليها .

ب- التمييز في الاحتياطي القانوني:

يشمل التمييز في الاحتياطي القانوني نوع وتركيبة الاحتياطيات النقدية التي يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة منها لديه، مما يسمح للبنك المركزي بالتحكم في حجم ونوع الائتمان لتحقيق أهداف السياسة النقدية، فيقوم بتخفيض نسبة مكونات أنواع الائتمان المرغوبة، والعكس كما يمكن إعطاء إمكانية تحويل نسبة من هذا الاحتياطي إلى أنواع معينة من القروض والاستثمارات، وهي القطاعات الأكثر أهمية في الاقتصاد .

ت- التمييز في السوق المفتوحة:

يقوم البنك المركزي بالتمييز بين الأصول التي يقبل خصمها من حيث ماهيتها ونوعها، فيقبل الأصول التي تقوم بإصدارها القطاعات المهمة في النشاط الاقتصادي، ويرفض الأصول التي يكون مصدرها القطاعات الأخرى المتشبعة من حيث الموارد المالية أو التي تكون أهميتها أقل بالنسبة لحاجة النشاط الاقتصادي، مما يساعد البنوك التجارية والمؤسسات المالية على التعامل بالأنواع المتعلقة بالقطاعات المرغوبة بدل الأخرى، مما يؤدي إلى توجيه الائتمان كما ونوعا حسب حاجة السياسة النقدية وأهمية هذه القطاعات .

2- الأدوات النوعية التكميلية

يمكن للبنك المركزي - إضافة إلى الأساليب الكيفية السابقة - أن يتدخل لتحديد حجم الائتمان ووجهته عن طريق وضع شروط أصعب للحصول على القروض من خلال التدخل في ظروف طلب الائتمان مع ثبات عرضه ومن هذه الأساليب :

أ- تحديد هامش الضمان:

ويتمثل في النسبة التي يجب أن يدفعها المضاربون في سوق الأوراق المالية من أموالهم الخاصة لتمويل مشترياتهم من هذه الأوراق، على أن يسدد البنك النسبة المتبقية، ويقوم البنك المركزي بالتحكم في هذه النسبة لتحديد حجم القروض التي تمنحها البنوك التجارية للمضاربين لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية ،

فيخفض هذه النسبة فيما يتعلق بالأوراق المالية الخاصة بالقطاعات المرغوبة، مما يدفع المضاربين للإقبال على شراء هذه الأصول، ويرفع هذه النسبة فيما يتعلق بالأوراق المالية الخاصة بالقطاعات غير المرغوبة أو التي تعرف تضخما فيقل الإقبال على شرائه [1] .

ب- شروط البيع بالتقسيط:

في ظل تنامي عملية البيع بالتقسيط، وظهور البوادر التضخمية نتيجة الافراط في الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة كالأثاث والسيارات، يتدخل البنك المركزي من خلال رقابته على الإنفاق الاستهلاكي بهدف الحد من تنامي الطلب على تلك السلع، من خلال رفع قيمة المبلغ القدم من ثمن السلع وتخفيض مدة التقسيط وذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليها [2].

ت- الائتمان العقاري:

من خلال وضع حد أعلى على المبلغ المقترض المخصص لبناء المساكن، وتحديد فترة استرداد المبالغ المقترضة، وقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأسلوب خلال الحرب العالمية الثانية للحد من الضغوط التضخمية، كما يمكن أن يكون كوسيلة لسياسة السكن، للتخفيف من حدة مشكلة الإسكان عن طريق تخفيض المقدم وفترة الرهن وسعر الفائدة وفترة تسديد القرض وغيرها[3] .

ثانيا: الأدوات المباشرة

تتمثل هذه الأدوات في مجموعة التدابير والإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية والمصرفية عند عجز الأدوات الكمية والأدوات الكيفية عن تحقيق أهداف السياسة النقدية، ومن هذه الأدوات :

1- الإقناع الأدبي:

و ترمي هذه السياسة بتتبع البنك المركزي للتأثير على المصارف التجارية، و المؤسسات المصرفية من خلال سياسة الإقناع الأدبي فيما يتعلق بعلاقتها الائتمانية، و النقدية مع المتعاملين: كمنح الائتمان، والإقراض[4]. وتتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه الاقتراحات و الإجراءات المتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها ، و لابد على البنوك التجارية الالتزام بها[5].

---

1 المرجع نفسه، ص:91.

2 مجيد ضياء، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، ط؟، 2001، ص ص: 223،224.

3 جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، مرجع سابق، ص:92.

2 غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مرجع سابق، ص:153.

3 بالعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2004، ص :159.

وتعني قيام البنك المركزي بإقناع المصارف وإبداء النصيحة لها فيما يخص توجهاتها الائتمانية عموما ، وذلك لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها، وخاصة فيما يتعلق بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها النقدية، ففي حالة التضخم يوصي البنوك التجارية تضييق الائتمان الممنوح للاقتصاد، وفي حالة الكساد يوصيها بال توسع في الإقراض لزيادة مستويات الانتاج الكلي وتحقيقا للعمالة الكاملة وما إلى ذلك من أهداف السياسة النقدية التوسعية . وفي الغالب تستجيب البنوك التجارية لتوصيات البنك المركزي، حفاظا على علاقتها الطيبة معه في حدود ما تسمح به إمكانيات البنوك [1].

2- التوجيهات والأوامر:

تتميز هذه الأوامر و التوجيهات بالإلزامية اتجاه البنوك التجارية ، التي يصدرها ممثل السلطة النقدية في الدولة ،بشكل منفرد محددا عن طريقها الضوابط التي تحكم أنشطة الائتمان و الاستثمار بالبنوك ، حيث يتعرض البنك الذي يتجاهلها إلى عقوبات متفاوتة كالتضييق في منح الائتمان .[2]

3-الإعلام:

يتدخل البنك المركزي من خلال وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعما لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية، فتتظافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات: الأفراد والمشروعات والحكومة، وكان "البندس بنك" وهو البنك المركزي في المانيا وبنك السويد المركزي يقومان بتقديم بيانات دورية تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الائتمان، وكان محافظ بنك انجلترا يصدر نشرات رسمية دورية عن السياسات الائتمانية الموضوعة من قبله [3].

4- الإجراءات العقابية:

عندما لا تنتهج البنوك التجارية السياسة الملائمة كما أوصى بها أو أمر البنك المركزي بتطبيقها، يلجأ لفرض عقوبات عليها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة الخصم لهذه البنوك، ورفض إمدادها بالاحتياطيات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا للإقراض [4] .

1 جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، مرجع سابق، ص:92.

2 صالح صالحي، **السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1 ،2001، ص: 48.

3 جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، مرجع سابق، ص:93.

4 المرجع نفسه، ص:94.

13/06/2017 11:31

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

يتضمن هذا المطلب أدوات السياسة النقدية المختلفة في الاقتصاد الإسلامي، وتتمثل في الأدوات الكمية ثم الأدوات الكيفية والأدوات المباشرة.

الفرع الأول: الأدوات الكمية

تهدف هذه الأدوات إلى التأثر في حجم الكتلة النقدية المتداولـــة في المجتمع بصفة عامة، تبعا للظروف الاقتصادية السائدة بما يحقق أهداف السياسة النقدية، وتتمثل في:

أولا: تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية

تتلقى المصارف الاسلامية كميات قليلة من الودائع الجارية للأفراد والمؤسسات مقارنة بالودائع الاستثمارية إلا أن تجميع كميات كثيرة منها تشكل مبالغ ضخمة، يصبح عدم استثمارها اكتنازا لطاقة مهمة من أموال المجتمع، فتقوم المصارف الاسلامية باستثمار هذه الأموال بالتنسيق مع البنك المركزي الذي يمكن أن يتدخل لتغيير نسب تخصيص هذه الوداع باستخدامها في المجالات المطلوبة وبما يحقق أهداف السياسة النقدية المرغوبة، ويمكن أن تستخدم الودائع الجارية في تقديم التمويل قصير الأجل اللازم للمشروعات الاقتصادية المختلفة، وفي تقديم القروض الحسنة لبعض أفراد المجتمع في الحالات الخاصة كالمرض والوفاة والزواج والحج وغيرها، كما يمكن أن تستخدم نسبة من هذه الودائع لشراء السندات الحكومية غير الربوية، لتمويل الانفاق العام للدولة لفترات مختلفة الآجال، إذا كانت الظروف الاقتصادية تسمح بذلك، وإلا أمكن للبنك المركزي الاحتفاظ بها إذا الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية تتطلب سحب جزء من الكتلة النقدية من التداول[1] .

ثانيا: تغيير نسبة نقدية الزكاة وموعد تحصيلها ونوعها

تستطيع السلطات النقدية أن تقرر جباية الزكاة نقدا وتوزيعها عينا أو جبايتها عينا وتوزيعها نقدا أو أن تجمع بين الأسلوبين معا بنسب متفاوتة ، كما يمكن للدولة أن تقوم بتغيير موعد جباية الزكاة، ويكون ذلك تطوعا أو بطلب من ولي الأمر بما يحقق المصلحة العامة، وتبعا للأوضاع الاقتصادية [2].

كما يمكن توزيع الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية ، حسب حاجة النشاط الاقتصادي في الدولة، مما يحقق نموا متوازنا ويمنع حدوث اختلالات نقدية وسلعية في المجتمع[1].

---

[1] المرجع نفسه، ص:95.

[2] صالح صالحي، **السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص:104.

13/06/2017 11:31

ثالثا: سياسة السوق المفتوحة

يقوم البنك المركزي في إطار اعتماد سياسة السوق المفتوحة بشراء أو بيع الأوراق المالية بغرض الحد أو التوسع في العرض النقدي حسب حاجة الاقتصاد . فعندما يكون الاقتصاد في حاجة إلى السيولة (يترجم ذلك بنقص السيولة لدى البنوك) يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من السوق ، و في حالة المعاكسة يطرح سندات حكومية لامتصاص السيولة الفائضة ، لاسيما في ظروف التضخم [2] .

ونظرا لتحريم الربا في الاقتصاد الإسلامي فيجوز التعامل بالأسهم، لأنها جزء من رأس مال الشركات وتتحمل الأرباح والخسائر، وهي تسترشد بمتغيرات حقيقية وليست مضاربية لأنها تعكس صورة النشاط الحقيقي ولا تخضع للتوقعات السعرية الجامدة للمضاربين كما في النظام الوضعي ، كما يمكن التعامل بالسندات التي تصدرها الدولة وتهدف إلى إشراك الجمهور في مختلف المشاريع الإنمائية والإنتاجية، أو لتمويل النفقات الطارئة التي تتجاوز الطاقة على التوظيف، أو امتصاص الفائض النقدي في السوق ، وتختلف هذه السندات عن السندات الربوية للتمويل بالعجز التي تصدرها حكومات النظم الوضعية، لأن هذه الأخيرة غير مبررة في الغالب وتؤدي إلى نتائج عكسية [3].

رابعا: تغيير نسبة الأرباح الموزعة و نسبة المشاركة في الأرباح والخسائر

و تعتبر هذه الأداة ذات شقين:

1- تدخل البنك المركزي في تحديد نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين[4]: فالسلطات النقدية في ظل اقتصاد اسلامي تستطيع أن تؤثر على حجم الائتمان والاستثمار في المصارف الإسلامية باستعمال نسبة الأرباح الموزعة بين المستثمرين والمصرف، فترفع النسبة الموزعة من الأرباح على المستثمرين (حسابات الاستثمار) لتشجيعهم على مزيد من الإيداعات الاستثمارية ولجذب مستثمرين جدد، فتزداد الإيداعات النقدية لدى المصارف الإسلامية لتعيد استثمارها ويمكن حدوث العكس في حالة زيادة الأرصدة النقدية لدى هذه المصارف ورغبة السلطات في تقييد الاستثمارات الممنوحة بكافة أنواعها طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية .

---

[1] جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، مرجع سابق، ص:98.

1 رحيم حسين، **النقد و السياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي و الغربي**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، ط2، 2006، ص ص:194،193.

3 جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، مرجع سابق، ص:99.

4 عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الاسكندرية، ص ص:202،201.

13/06/2017 11:31

2- التدخل لتغيير نسبة المشاركة بين المصرف والمودعين من جهة، ونسبة المشاركة بين المصرف والمستثمرين من جهة ثانية [1]: ففي حالة رغبة السلطات النقدية في زيادة الاستثمار، يمكن رفع هذه النسبة لصالح المودعين، مما يؤدي إلى جذب المزيد من الموارد والمدخرات للاستثمار، هذا بين المودعين والمصرف، أما بين المصرف والمستثمرين فترفع نسبة المشاركة لصالح المستثمرين مما يشجعهم على الإقبال للاستثمار، والعكس في حالة الرغبة في تقييد الاستثمار، حيث ترفع النسبتين معا لصالح المصرف، فتقل المدخرات المودعة لدى المصارف، و يقل إقبال المستثمرين على الاستثمار، كما يمكن للمصرف المركزي أن يتدخل لإعادة تمويل المصارف، سواء من خلال مشاركته في مشاريع جديدة حسب النسب التي حددها لتوزيع الأرباح والخسائر، أو عن طريق شراء مشاركات ومرابحات ومضاربات المصارف لتتحصل على التمويل .

إلا أن هذه العملية قد لا تكون مفيدة بالشكل المطلوب طالما لا يسمح للمصارف باشتقاق النقود الكتابية، فحجم التمويل الذي يحصل عليه المصرف من عملية بيعه لمشاركاته يمكن أن يساهم به المصرف المركزي مباشرة في مشاريع من اختياره هو ووفقا للنسب التي يحددها بدل شرائه مشاركات لم يتدخل في تحديد شروطها .

ويكون هذا التدخل من المصرف المركزي بحسب شدة الحاجة لهذه الوسيلة، إذ يمكن أن يتدخل فقط لتحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لنسب المشاركة في الأرباح، و يترك للمصارف هامش الحركة في هذا المجال، وهذه الأداة تدخل في إطار السياسة الشرعية لولي الأمر، من خلال السلطات النقدية، حيث يتدخل وفق ما يراه مناسبا للمصلحة العامة، لأن الأصل أن نسبة توزيع الربح تتحدد بناء على اتفاق الشركاء .

الفرع الثاني: الأدوات الكيفية والأدوات المباشرة للمصرفية الإسلامية

أولا: الأدوات الكيفية للمصرفية الإسلامية

وهي التي تهدف إلى التمييز بين أنواع معينة من الإئتمان والتأثير على وجوه الاستعمال التي يراد استخدام الإئتمان المصرفي فيها، وقد يكون ذلك لتشجيع الاستثمارات في قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني برفع نسبة العائد الموزع للإستثمارات في هذا القطاعات المرغوب في تنميتها، وعلى العكس خفض نسب العائد الموزع على الاستثمارات في القطاعات المطلوب حدوث انكماش فيها، كما قد تستخدم السياسات الكيفية لتعزيز مفعول السياسات الكمية في التأثير على حجم الإئتمان وخاصة في البلاد النامية

1 جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، مرجع سابق، ص:100.

13/06/2017 11:31

الحديثة العهد بالنظم المصرفية، فتتظافر السياسات الكمية والكيفية لتساعد السلطات النقدية على تحقيق أهداف سياستها النقدية[1].

1- التمييز في الأدوات الكمية :

توجه الأدوات الكمية إجراءات للتأثير على حجم المعروض النقدي بصفة عامة، دون تمييز بين مختلف القطاعات، فإذا رأت السلطات النقدية ضرورة توجيه هذا المعروض النقدي لقطاعات دون أخرى، فإذا تتدخل للتمييز في استخدامها لمختلف الأدوات الكمية كما يلي [2]:

أ – التمييز في الودائع الجارية الموجهة للمجالات الاستثمارية

يمكن تعديل نسب تخصيص الودائع الجارية لدى المصارف حسب حاجة النشاط الاقتصادي وأولوياته فإذا كانت الأداة الكمية في هذا المجال تغير تخصيص نسب الودائع الجارية حسب حالة النشاط الاقتصادي بصفة عامة، فإن استعمالها كأداة كيفية يخص التعامل مع ذلك الجزء الذي تقرر تخصيصه للاستثمار، حيث يوجه للقطاعات ذات الأولوية أو التي تعاني انكماشا في الموارد المالية، فتوجه قروض صغار المستثمرين، واستثمارات المصارف، وحتى ما يخصص كقروض حسنة للحكومة، إلى هذه القطاعات وهذه الأداة بديل لسياسة التمييز في نسبة الاحتياطي القانوني المرفوضة في النظام الإسلامي لتمكينها البنوك التجارية من خلق الائتمان وتعاملها فيما لا تملك .

ب – التمييز في نسبة نقدية الزكاة:

يكون التمييز في نسبة نقدية الزكاة سواء من ناحية جبايتها نقدا وعينا، أو تقديم وتأخير موعد جبايتها بحسب القطاعات التي يرغب المصرف المركزي في تضييق أو توسيع الموارد المتاحة، لها فبالنسبة للقطاعات التي تعرف انكماشا أو التي ترغب الدولة في زيادة حجم نشاطها، تقوم السلطات النقدية، ممثلة في صندوق الزكاة، بتأخير جمع الزكاة فيها، وجمعها عينا إذا حان موعد جبايتها المؤجل، وهذا للإبقاء قدر الإمكان على موارد نقدية لهذه القطاعات دفعا لمجالات النشاط الاقتصادي التي تعمل فيها، والعكس بالنسبة للقطاعات الأخرى التي تعرف تضخما أو لا ترغب الدولة في زيادة نشاطها .

ت – التمييز في التعامل في السوق المفتوحة من أجل التأثير في قطاعات اقتصادية دون أخرى:

---

1 عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)**، مرجع سابق، ص:202.

2 جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، مرجع سابق، ص ص:102-104.

13/06/2017 11:31

يقوم المصرف المركزي بشراء الأوراق المالية الخاصة بالقطاعات المرغوب تدعيمها لزيادة الموارد المالية المخصصة لهذه القطاعات، وزيادة إقبال المستثمرين عليها، في حدود الكمية التي يرغب إضافتها إلى الاقتصاد من المعروض النقدي، وفي المقابل لا يشتري الأوراق المالية للقطاعات التي لا يرغب في زيادة تمويلها، أو حتى بيع جزء من الأوراق المالية الموجودة لديه والخاصة لهذه القطاعات، وهذه الأداة بديل للسياسة المماثلة في النظام الوضعي من خلال تعاملها بالأصول غير المحرمة، وبالطرق المشروعة .

ث – التمييز في نسب المشاركة في الأرباح والأرباح غير الموزعة:

إن التمييز في نسب المشاركة في الأرباح والأرباح غير الموزعة يجعل الاستثمارات تتجه إلى المجالات المراد تنميتها ، فإذا رغبت السلطات النقدية في توجيه الموارد المالية نحو قطاعات معينة، رفعت نسبة المشاركة لصالح المودعين على حساب المصارف لتزداد إيداعا تهم، كما ترفع نسبة المشاركة لصالح المستثمرين على حساب المصارف ليزداد استثمارهم في هذه القطاعات، وترفع نسبة الأرباح الموزعة في هذه المجالات، والعكس بالنسبة للقطاعات التي تعرف تضخما أو ليست ذات أولوية بالنسبة لمصالح الدولة والأفراد، كما يمكن للمصرف المركزي أن يتدخل وفقا للنسب المذكورة، لتمويل القطاعات ذات الأولوية أو التي تعرف كسادا مقارنة بباقي مجالات النشاط الاقتصادي .وكما تعتبر سياسة تغيير نسبة الأرباح الموزعة ونسبة المشاركة في الأرباح والخسائر بديلا لسياسة سعر إعادة الخصم، فإن هذه الأداة يمكن اعتبارها بديلا لسياسة التمييز في سعر إعادة الخصم المرفوضة في النظام الإسلامي لاعتمادها على الفوائد الربوية المحرمة

2 – الأدوات التكميلية للمصرفية الإسلامية :

وهي أدوات تكمل دور الأدوات السابقة في توجيه الموارد النقدية نحو القطاعات المرغوبة ومنها [1]:

أ– نسبة مساهمة المصارف في النشاط الاستثماري :

وهو مقدار ما تساهم به المصارف من قروض لتمويل نشاطات صغار المستثمرين، والقروض المخصصة للاستثمارات الأخرى، على أن يسدد أصحاب هذه المشاريع الجزء المتبقي من مواردهم الخاصة، ويمكن تحديد هذه النسبة وتعديلها من طرف السلطات النقدية تبعا لأولوية النشاطات الاقتصادية ووضعها المالي، حيث ترفع مساهمة المصارف في الاستثمارات التي يرغب توجيه المستثمرين إليها تشجيعا لهم للإقبال

1 المرجع نفسه، ص ص:104،105.

13/06/2017 11:31

عليها، وعدم مساهمة المصارف أو التقليل منها في حالة النشاطات غير المرغوبة، والتي قد لا تحتاج أصلا لهذا التمويل، لإقبال المستثمرين عليها نظرا للعوائد التي تحققها.

ب- شروط البيع بالمرابحة :

المرابحة بيع سلعة بسعر الكلفة مع إضافة ثمن معلوم، يتفق عليه بين القطاعات المستخدمة والموردين أو المصدرين، فهي تسهم في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، بحيث توفر احتياجات قطاع التجارة الداخلية والخارجية من خلال تنشيط حركة البيع والشراء في السوق الداخلية، كما تساهم في رفع حجم الطلب الكلي وتحريك النشاط الاقتصادي .ويمكن تنظيم عملية البيع بالمرابحة بما يسهم في دفع النشاط الاقتصادي في قطاعات دون أخرى، من خلال تسهيل شروط البيع للمجالات المرغوبة وتقييدها بالنسبة للقطاعات الأخرى، ويتمثل التسهيل في تخفيض المبلغ الواجب دفعه مقدما، وكذا زيادة مدة تسديد الأقساط الشهرية، مما يشجع الأفراد والمؤسسات على الإقبال على منتجات هذه القطاعات، فتتجه موارد مالية إضافية للاستثمار فيها، وفي المقابل وضع شروط تصعب من إمكانية الحصول على بعض السلع التي لا ترغب الدولة في زيادة إنتاجها كالسلع الكمالية مثلا، وما قيل عن المرابحة يمكن أن يقال عن العمليات المماثلة كالتأجير وبيع السلم و الاستصناع وغيرها،كما تفيد هذه الأداة في "ضمان عدم التركز وتنويع التسهيلات في استثمارات مختلفة تتفاوت في درجة المخاطرة، حماية لأموال المصرف وسلامة ودائع العملاء ".

ثانيا: الأدوات المباشرة للمصرفية الإسلامية

وتتمثل في الإجراءات التي يتدخل من خلالها المصرف المركزي بصفة مباشرة لإحكام تطبيق السياسة النقدية، خاصة في الأوضاع الاقتصادية الحرجة، التي تتطلب إحداث تغييرات كبيرة وسريعة في حجم المعروض النقدي وتتمثل هذه الإجراءات في:

1- الإقناع الإيماني [1]:

وهي تدخل المصرف المركزي لإقناع المصارف بالإجراءات الواجب إتباعها لمواجهة مشاكل الاقـــــتصاد ،و هذا من منطلق إيمانهم بضرورة تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، و امتثالا لتوجيهات ولي الأمر، ويتم عادة عن طريق إجراء لقاءات مباشرة مع مديري المصارف . لقول الله تعالى :

﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ٩٢﴾ [2]

1 جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، مرجع سابق، ص:106.

2 سورة المائدة ، الآية : 92 .

13/06/2017 11:31

التعليمات :

وهي المعلومات التي يصدرها البنك المركزي الإسلامي ويلزم بها البنوك بما لايتعارض مع أحكام الشريعة ومع قيم المجتمع الاسلامي بل يحقق أهداف المجتمع الاقتصادية [1].

3- الرقابة المباشرة:

قد يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب الرقابة المباشرة لأحكام إشرافه اللازم لتطبيق السياسة النقدية خاصة في حالة الأوضاع الاقتصادية الحرجة على مختلف المصارف لتقييم مدى التزامها بالإجراءات التي يحددها[2].

4- الجزاءات :

وهي الاجراء الأخير الذي يلجأ إليه البنك المركزي الاسلامي لضمان تنفيذ السياسات النقدية، إلا أن هذه الجزاءات ينبغي ألا تتضمن مخالفات شرعية مثل تحميل البنك المخالف سعر فائدة على قروضه من المركزي بل ينبغي وضع جزاءات متفقة مع أحكام الشريعة[3] .

5-الإعلام :

وهي إعلان البنك المركزي لسياسته النقدية المستقبلية في توجيه الموارد النقدية كما ونوعا، مدعومة بالأرقام والإحصائيات، فيضع الحقائق أمام الرأي العام مما يزيد من الـــوعي الاقتصـــادي الداخلي فيدفع المصارف التجارية للتعاون من أجل تنفيذه هذه السياسة المعلنة، ويزيد مـــن ثقـــة الجمهور بهذه الإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات النقديـــة، فيتخـــذ قرارات اقتصادية موافقة لهذه السياسات عن اقتناع، مما يساعد في علاج المشكلات الاقتصادية سواء كانت تضخما أو كسادا بتضييق الإنفاق أو توسيعه، ويكون هذا الإعلان في شكل بيانات منشورة أو كلمات دورية على وسائل الإعلام المختلفة[4].

المطلب الرابع : مقارنة بين أدوات السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي

إن المقارنة بين أمرين تستدعي تساويهما في الأصل وهذا أمر غير موجود لاختلاف الأصل ما بين السياسة النقدية في الاسلام والفكر الوضعي، فالإسلام من صنع الله الذي بيّن أصوله في القرآن الكريم والسنة الشريفة بينما النظام الاقتصادي الوضعي من صنع البشر ، فصنع الله يتصف بالكمال والشمول

1 ابراهيم عبد الحليم عبادة، **السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي**، مرجع سابق، ص:20.

2 صالح صالحي ، **المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط 1 ، 2006، ص:485 .

3 ابراهيم عبد الحليم عبادة، **السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي**، مرجع سابق، ص:20.

4 جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، مرجع سابق، ص:106.

13/06/2017 11:31

والبراءة من كل نقص أو عيب في حين أن صنع البشر يكتنفه الضعف والعجز والقصور والجهل، فإذا لم يكن هناك مجال للمقارنة فهناك مجال لإظهار أوجه الاختلاف ما بين النظامين فقط [1].

ويعتبر ضبط عملية الإصدار أهم مزايا أدوات السياسة النقدية في الاسلام باعتباره عملا سياديا للدولة، بل لا يحق للدولة إصدار النقود القانونية إلا بالقدر الذي يحقق مصلحة الجماعة مع مراعاة مصلحة الفرد، ويكون ذلك بزيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق بقدر حجم النمو المحقق في النشاط الاقتصادي، ثم منع المصارف التجارية من اشتقاق نقود الودائع التي تعتبر أهم أسباب الضغوط التضخمية، إضافة إلى تحريم الربا، وبالتالي غياب الفجوة بين قرارات الادخار والاستثمار مما يحول دون انتشار عمليات المضاربة الربوية في الأسواق المالية وهذه المزايا من شأنها منع وقوع الاختلالات النقدية إلا نادرا، وفي حالة حدوثها يمكن للسلطات النقدية الاعتماد على جملة من الأساليب للحيلولة دون تسبب هذه الاختلالات في آثار سلبية في الدولة [2].

وفي ما يلي أوجه الاختلاف بين السياسة النقدية في كل من النظامين[3]:

1- تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية :

تعتبر هذه السياسة في الاقتصاد الاسلامي بديلا لأداة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني في النظام الوضعي المرفوضة في النظام الإسلامي لاعتمادها على منح إمكانية إصدار النقود لجهة تجارية تهدف إلى تحقيق الربح، كما تعتبر السبب الأهم في إحداث الاختلالات النقدية التي تحدث في اقتصاديات الدول المتقدمة، والتي تكون فيها النظم المصرفية على قدر كبير من التطور، وتحتل فيها النقود الكتابية القسط الأكبر من التعاملات، بينما يكون هذا الحق في النظام الإسلامي مقصورا على الدولة فقط، وفي حدود نمو النشاط الاقتصادي، وتعتبر سياسة تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية بديلا قويا لهذه السياسة، حيث تمنع خلق نقود إضافية بصفة غير شرعية، وفي المقابل تمنح حق الاستفادة من الودائع الجارية الحقيقية الموجودة لدى المصارف، مما يسمح للمصرف المركزي من خلال تغيير نسب هذه الأرصدة، بتحقيق أهداف السياسة النقدية.

1 عدنان خالد التركماني، **السياسة النقدية و المصرفية في الإسلام**، مرجع سابق، ص:269.

2 جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، مرجع سابق، ص:94.

3 المرجع نفسه، ص ص:97- 105.

13/06/2017 11:31

2- تغيير نسبة نقدية الزكاة وموعد تحصيلها ونوعها :

ويمكن اعتبار هذه الأداة بديلا قويا للآثار النقدية للسياسة المالية رغم الاختلاف الشديد بينهما، باستثناء اعتبارهما أدوات مالية لها تأثير مباشر على حجم المعروض النقدي، وإلا كيف يمكن مقارنة أداة شرعها العليم الحكيم، وتعتبر في حد ذاتها نظاما اقتصاديا متكاملا يحقق التوازن في جميع الحالات الاقتصادية، ومنها الجانب النقدي، بأداة أحدثت أصلا من طرف المدرسة الكيترية لتمويل العجز وإحداث التضخم، وتعتبر ثاني أداة مسببة للاختلالات النقدية بعد المصارف التجارية التي تخلق النقود الكتابية لتغرق الأسواق بكميات متزايدة من النقود الوهمية، فالزكاة تستطيع تحقيق أهداف السياسة النقدية تلقائيا دون إحداث أي تغييرات في كيفيات جمعها وتوزيعها، وإذا وقع أي خلل نقدي لأسباب طارئة يمكن استعمال الكيفيات السابقة الذكر لإعادة الاقتصاد للتوازن الأصلي، أما السياسة المالية فآثارها النقدية تكون في الغالب متناقضة مع أهداف السياسة النقدية فتعرقل قدرتها على إحداث التغييرات المطلوبة.

3- سياسة السوق المفتوحة :

هذه السياسة في النظم الوضعية أشبه ما تكون بملاهي القمار، لاعتمادها أسعار الفائدة أساسا في المبادلات، باعتبارها الدافع على تبادل هذه الأوراق، كما أن المقابل المدفوع يكون عادة نقودا وهمية تخلقها المصارف التجارية في البورصة، والتي تولد موجة من التقلبات في الأسعار، وتخلق حالات متناقضة من التفاؤل والتشاؤم، وتكون ذات أثر سلبي على الاقتصاد الحقيقي، أما الاقتصاد الإسلامي فلا يعترف بمثل هذه العمليات بل يتم التعامل بأرصدة حقيقية وليست اسمية، فيسمح فقط بسندات أو شهادات الاستثمار القابلة للربح والخسارة، وتمثل حصصا في مؤسسات اقتصادية قائمة، وفقا لمعدلات ربح أو خسارة محددة، ويمكن تداول أسهم هذه الشركات بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة.

4- تغيير نسبة المشاركة في الأرباح والخسائر :

وتعتبر هذه الوسيلة بديلا لأداة سياسة سعر إعادة الخصم في النظام الوضعي، المرفوضة في النظام الإسلامي لاعتمادها في أداء دورها على سعر الفائدة، الذي أجمع العلماء على اعتباره مطابقا للربا المحرم شرعا، إلا أن بعض الاقتصاديين يرون أن تدخل البنك المركزي لتحديد هذه النسب يعتبر مرفوضا من الناحية الشرعية سواء بين البنوك فيما بينها أو بين البنوك وبين المستثمرين، باعتبار أن النظام الإسلامي يسعى بالدرجة الأولى لتأمين الأسعار والحفاظ على المنافسة الكاملة والرفض القاطع للتسعير ، ومن أدلة

13/06/2017 11:31

منعه الحديث الذي رواه أَنس قَالَ: " غَلَا السعر علَى عهدِ رسول اللّه صلى الله عليه وسلم فَقَالُوا يا رسول الله سعر لنا .. " ، كما أن التسعير تترتب عليه مفاسد كثيرة منها:

✓ ظهور الأسواق السوداء أو الموازية وضياع دور النقود كمقياس للقيم بصورة عادلة ومحايدة.

✓ يؤدي التسعير إلى نتائج عكسية، حيث يؤدي إلى نقص السلع وغلاء الأسعار، لأن الجالب إذا علم بالتسعير امتنع عن إحضار السلع مما يؤدي إلى قلة العرض وغلاء الأسعار، والعكس صحيح حيث يؤدي عدم التسعير إلى زيادة جلب السلع واتساع الأقوات فترخص الأسعار، وهذا ما حدث في البلدان الاشتراكية .

✓ كما يؤدي التسعير إلى نتائج عكسية على عمل البنوك في إطار السياسة النقدية، حيث يؤدي رفع الأسعار في حالة التضخم إلى الحد من المعروض النقدي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والعكس .

5- التمييز في الودائع الجارية الموجهة للمجالات الاستثمارية :

وهذه الأداة بديل لسياسة التمييز في نسبة الاحتياطي القانوني المرفوضة في النظام الإسلامي لتمكينها البنوك التجارية من خلق الائتمان وتعاملها فيما لا تملك .

6- التمييز في التعامل في السوق المفتوحة :

هذه الأداة بديل للسياسة المماثلة في النظام الوضعي، من خلال تعاملها بالأصول غير المحرمة، وبالطرق المشروعة .

7- التمييز في نسب المشاركة في الأرباح والأرباح غير الموزعة :

تعتبر هذه السياسة بديلا لسياسة سعر إعادة الخصم، فهذه الأداة يمكن اعتبارها بديلا لسياسة التمييز في سعر إعادة الخصم المرفوضة في النظام الإسلامي لاعتمادها على الفوائد الربوية المحرمة .

8- نسبة مساهمة المصارف في النشاط الاستثماري :

هذه الأداة بديل لسياسة هامش الضمان المطلوب في النظام الوضعي، وهي لا تختلف عنها إلا في تعامل هذه الأخيرة بالفوائد الربوية المحرمة، لأن المصارف الإسلامية تعتمد أسلوب المشاركة في مساهمتها لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية.

13/06/2017 11:31

9- شروط البيع بالمرابحة :

سياسة مماثلة لأداة تغيير شروط البيع بالتقسيط، الذي يعتبر نوعا من بيوع المرابحة، شريطة ألا تكون الزيادة فائدة ربوية، وإنما ربحا حلالا. كما تعتبر بديلا للائتمان العقاري، على أن تكون الدفعة الأولى، والأقساط الأخرى محسوبة كلها على أساس شرعي لا ربوي.

المبحث الثاني: الزكاة والسياسة الزكوية

سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الزكاة في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسنخصصه لشروط وخصائص الزكاة وفي المطلب الثالث الأدوار الاقتصادية للزكاة أما المطلب الأخير يتناول السياسة الزكوية.

المطلب الأول : ماهية الزكاة

الفرع الأول : تعريف الزكاة

أولا:لغة

جاء في كتاب لسان العرب لابن منظور: زكا: الزَّكاء، ممدود، النَّماء والرَّيْعُ، زَكا يَزْكو زَكاء وزُكُوّاً.

وتعني الطهارة ، قال تعالى : {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا}[1].

أي تطهرهم من الذنوب والآثام ، وللزكاة معاني أخرى حيث قال ابن الأثير أن أصل الزكاة في اللغة تعني الطهارة والنماء والبركة والصلاح والمدح ، وقد استعملت هذه المعاني جميعا في القرآن والحديث وكلها توجد في المعنى الشرعي لأنها تطهر مؤديها من الذنوب ومن صفة البخل [2].

ثانيا: شرعا

- تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة[3] .
- هي الصدقة المقدرة التي فرضها الشارع في أموال الأغنياء لمن يستحقونها[4] .
- هي عبارة عن إيجاب طائفة من المال في مال مخصوص لمالك مخصوص[5] .

---

1 سورة التوبة : الآية 103

2 محي محمد مسعد، **نظام الزكاة بين النص والتطبيق**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط؟، 1998، ص ص :58،59.

3 يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 25، 2006، ج1، ص:55 .

4 سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986، ص:169 .

5 حسين بن عودة العوايشة، **الموسوعة الفقهية الميسرة في فقه الكتاب و السنة المطهرة**، دار ابن حزم، الأردن،ط1، 2002، ص:09.

13/06/2017 11:31

وقد دارت جميع تعاريف الفقهاء حول مفهوم واحد للزكاة على أنها تمليك جزء معين من مال معين إلى من يستحقه لتحقيق رضا الله عز وجل وتزكية النفس والمال والمجتمع[1] .

ثالثا: الزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي

وتعرف في الفكر الاقتصادي الإسلامي بأنها" مورد هام من الموارد المالية المحددة القيمة المفروضة على الأموال بمختلف أصنافها ، و يتنوع سعرها من وعاء مالي إلى آخر وهي بالإضافة إلى كونها مورد مالي فهي أداة إنتاج و استثمار بل إنها أداة توزيع وعموما فهي أداة اقتصادية لها أثار كبيرة في الاقتصاد الوطني "[2] .

الفرع الثاني: الزكاة في القرآن الكريم وفي السنة النبوية.

أولا: الزكاة في القرآن الكريم

وردت آيات قرآنية عديدة تتكلم عن فريضة الزكاة، واقترن ذكر الزكاة في القرآن الكريم بالصلاة في اثنتين وثمانين موضعا؛ ومن هذه الآيات:

قوله ﷻ:﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[3].

وقال أيضا ﷻ :﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾[4].

وقد وردت الزكاة في القرآن الكريم بمعنى الحق، و بلفظ الحق نفسه، قال ﷻ:﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ۞آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ۞كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ۞وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ۞وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾[5] .

وأحيانا يعبر عن الزكاة في القرآن الكريم بالصدقة، وقد قال الماوردي[6] في كتابه الأحكام السلطانية:"الصدقة زكاة، والزكاة صدقة؛ يفترق الاسم ويتفق المسمى".

قال ﷻ:﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾[7].

وقال المولى ﷻ:﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾[1].

---

1 محي محمد مسعد، **نظام الزكاة بين النص والتطبيق**، مرجع سابق، ص:59 .

2 صالح صالحي ، **السياسة النقدية و المالية في إطار نظام المشاركة** ، مرجع سابق، ص:94 .

3 سورة التوبة: الآية 71.

4 سورة الحج: الآية 41.

5 سورة الذاريات: الآيات 15- 19.

6 يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة**، مرجع سابق، ص:42.

7 سورة التوبة: الآية 103.

13/06/2017 11:31

ثانيا: الزكاة في السنة النبوية الشريفة:

وردت أحاديث عدة حول فريضة الزكاة ومن هذه الأحاديث:

– عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «ثَلاثٌ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنْ كُنْتُ لَحَالِفًا عَلَيْهِنَّ لَا يَنْقُصُ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ فَتَصَدَّقُوا، وَلا يَعْفُو عَبْدٌ عَنْ مَظْلَمَةٍ يَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا عِزًّا، وَلا يَفْتَحُ عَبْدٌ بَابَ مَسْأَلَةٍ إِلا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَابَ فَقْرٍ».[2]

– عن جابر قال: قال رجل من القوم: يا رسول الله أرأيت إذا أدى رجل زكاة ماله؟ فقال رسول الله ﷺ: «من أدَّى زكاة ماله فقد ذَهَبَ عنه شرُّه».[3]

وكثيرا ما تأتي الآيات القرآنية المتعلقة بالأحكام الفقهية مطلقة، وتفصلها سنة الحبيب المصطفىﷺ، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « ليس فيما دون خمس أواق صدقة».[4]

المطلب الثاني : شروط وخصائص الزكاة

إن إخراج الزكاة يتطلب توفر بعض الشروط ، سواء بالنسبة لمخرجها أو بالنسبة للمال الموجب لها ، كما ينبغي على مخرجها الالتزام ببعض الآداب .

الفرع الأول: شروط وجوب الزكاة :

1– الإسلام : هناك شبه إجماع بين علماء المسلمين على أن الزكاة لا تجب إلا على المسلم لأنها تكليف مالي إسلامي[5] .

2– التمتع بالأهلية الكاملة : يختلف الفقهاء اختلافا كبيرًا في وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون ، فذهب فريق منهم إلى عدم وجوب الزكاة في مالهما إما مطلقا أو في بعض الأموال أما الفريق الثاني فذهب إلى وجوب الزكاة في أموالهما جميعا، ويرى الدكتور يوسف القرضاوي : أن مال الصبي والمجنون تجب فيه الزكاة لأنها حق يتعلق بالمال فلا يسقط بالصغر والجنون شرط أن لا تكون فاضلة عن الحاجة الأصلية له، ويطالب ولي الصبي والمجنون بإخراج الزكاة عنهما ، والأولى – كما قال بعض المالكية – أن تقضي بذلك

---

1 سورة التوبة: الآية 60.

2 رواه أحمد في مسنده، حديث رقم: 1674، ت: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط (المشرف العام على الإصدار عبد الله بن عبد المحسن التركي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ/2001م، 208/3.

3 رواه الطبراني في معجمه الأوسط، حديث رقم: 1579، ت: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط؟، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ، 161/2.

4 رواه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، حديث رقم: 2310،ط؟ ،دار الجيل ببيروت، ودار الآفاق الجديدة ببيروت،؟ ، 66/3.

5 سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق، ص: 170.

13/06/2017 11:31

محكمة شرعية، ليرفع حكمها الخلاف ولا يتعرض الولي للمطالبة بغرامة أو تعويض بناء على مذهب الحنفية .

3- تمام الملكية : أي أن يكون الشخص حائزا للمال ومنفردا في التصرف فيه و لم يتعلق به حق لغيره[1] .

4- النماء[2] : ومعنى النماء بلغة العصر أن يكون من شأنه أن يدر على صاحبه ربحا وفائدة ، أو يكون المال نفسه نماء، وعلى هذا قسم علماء الشريعة المال النامي إلى قسمين :

أ- نماء حقيقي : كزيادة المال ونمائه بالتجارة أو التوالد ، كتوالد الغنم والإبل ...

ب- نماء تقديري : كقابلية المال للزيادة فيما لو وضع في مشاريع تجارية .

5- بلوغ النصاب : اشترط الإسلام لوجوب الزكاة في المال بلوغه مقدارا محددا يسمى النصاب فأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم تخبر بإعفاء ما دون الخمس من الإبل والأربعين من الغنم ومائتي درهم من الفضة وخمس أواق أو عشرون دينارا من الذهب وما دون خمسة أوسق من الحبوب ... والحكمة في اشتراط النصاب أن الزكاة تؤخذ من القادرين لتعطى للمحتاجين ، ولا يتحقق ذلك إلا إذا أخذت من مال يحتمل المواساة . يقول صلى الله عليه وسلم « الصدقة إلا عن ظهر غني » لذا فلا عجب أن تجد التشريعات الضريبية الحديثة تعفي ذوي الدخل المحدود من الضرائب أو تخفيضها على شرائح الدخل الدنيا والتي طبقها الإسلام منذ أربعة عشر قرنا من الزمان[3] .

6- حولان الحول : ومعناه أن يمر على الملك في ملك المالك اثنا عشر شهرا قمريا ، وهذا الشرط إنما هو بالنسبة للأنعام والنقود ، والسلع التجارية (وهو ما يمكن أن يدخل تحت اسم زكاة رأس المال) أما الزروع والثمار والعسل والمستخرج من المعادن والكنوز ونحوها فلا يشترط لها حول ، وهو ما يمكن أن يدخل تحت اسم زكاة الدخل[4] .

الفرع الثاني: خصائص الزكاة :

تتميز الزكاة باعتبارها اقتطاعا ماليا من دخول و ثروات المكلفين، و تتميز بجملة من الخصائص أهمها [5]:

1 المرجع نفسه، ص: 172.

2 عبد الله ناصح علوان، **أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة**، دار السلام، القاهرة، ط1، 1978، ص:13.

3 سعيد سعد مرطان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 173، 174.

4 يوسف القرضاوي ، **فقه الزكاة ، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة**، مرجع سابق، ج1، ص:177.

5 دلال بن طبي، **وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، 2004/2003 ، ص ص:48،49.

13/06/2017 11:31

1- اتساع و تنوع الوعاء الخاضع للزكاة :

تعتبر جميع الأموال القابلة للنماء سواء كانت قابلة للنمو حقيقة أم تقديرية وعاء للزكاة بشروط معينة ، و من ثم يدخل ضمن هذا التعريف كل الأصول المالية سواء كانت منقولة أم ثابتة وكذلك منافع الأصول المادية و جميع ما يتم إنتاجه من سلع و خدمات نهائية في المجتمع خلال السنة ، إضافة إلى الثروة الحيوانية و الأرصدة النقدية السائلة و ما يتراكم لدى الأفراد من معدني الذهب و الفضة بأي شكـــل من أشكالها .

2- نمو حصيلة الزكاة و تحديدها سنويا :

إن حصيلة الزكاة تنمو و تتزايد مع نمو النشاط الاقتصادي ، و لا شك أن تتجدد سنويا مما يجعل الآثار الاجتماعية و الاقتصادية تتميز بالثبات و الاستقرار .

3- عدالة الزكاة :

إن الزكاة هي أعدل اقتطاع مالي يمكن أن يكون في أي نظام مالي تستخدمه الحكومات حيث أنها تتناسب مع مقدرة المكلف على الدفع ، فلا تدفع إلا عن ظهر غنى ، كما أن الطرق الشرعية في تقدير الأوعية تجعلها تعكس المركز المالي الحقيقي للمكلف ، كما أن الزكاة تشريع واضح بالنسبة للمكلف و كذلك الهدف الذي فرضت من أجله ، إضافة إلى كون أساليب تحصيلها ملائمة من ناحية التوقيت أو الدفع .

4- اعتدال معدلات الزكاة :

تتراوح نسب اقتطاع الزكاة من الوعاء الذي تجب فيه بين 2.5 % إلى 20 % فمثلا يبلغ معدل النقود و الذهب و الفضة و عروض التجارة و إيرادات المستغلات العقارية و الدخول المستفادة نسبة 2.5 % من قيمة الوعاء ، في حين نجد معدل الزكاة يرتفع في الإنتاج الزراعي ليكون ما بين 5 % في حالة المنتوج الزراعي المسقي يدويا إلى 10 % في حالة المنتوج الزراعي المسقي طبيعيا أي حسب تكاليف الإنتاج المستخدمة في إنتاج الوعاء و لا يتجاوز معدل الزكاة نسبة 20 % في حالة الثروة المعثور عليها ، لذا نجد أن هذا التباين في معدلات الزكاة حسب كل وعاء.

المطلب الثالث : الأدوار الاقتصادية للزكاة

الفرع الأول: أثر الزكاة على الاستهلاك .

تعتبر الزكاة مدفوعات تحويلية من الأغنياء للفقراء ، فهي تقوم بعملية نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء ، ومن المعلوم أن الأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك ، أما الفقراء فعلى العكس

13/06/2017 11:31

يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك ، ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهي أن حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعـــال الأمر الذي يترتب عليه زيـــــادة في الإنتاج [1].

الفرع الثاني : أثر الزكاة على الادخار

تؤدي الزكاة إلى تحويل الموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار وقنواته الرسمية وبالتالي زيادة القدرات الاستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع[2] .

بوجود مدخرات في المجتمع المسلم – بحجم أكبر من نصاب الزكاة – يجعل المدخر أمـــــام خيارين :

1- استثمارها خوفا من أن تأكلها الزكاة ، وتكون الزكاة هنا هي آلية انتقال المدخرات نحو الاستثمار ما دام العائد يغطي نسبة معدل الزكاة .

2- الاكتفاء بأداء زكاتها ، وحبس الأصل عن التداول، وهذا من شأنه أن بعرض الرصيد النقدي المـــدخر للتناقص المستمر والفناء مع الزمن ،* أي خروج الأرصدة النقدية المدخرة لـــدائرة النـــشاط الاقتـــصادي تدريجيا، وفقا للمعادلة الآتية : $Y= c(1-z)$

حيث :

y: الرصيد النقدي في نهاية الفترة (مدتها n).

c: الرصيد النقدي المدخر .

z: نسبة معدل الزكاة .

n: عدد السنوات.

ويأخذ الرصيد النقدي الشكل التالي :

شكل رقم (01) : أثر الزكاة على الأموال المكتنزة

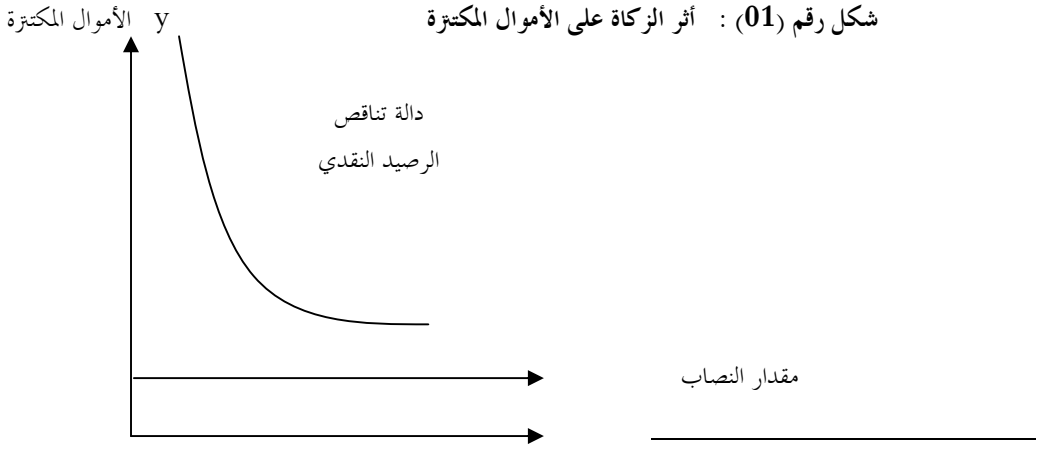

1 عوف محمود الكفراوي، **بحوث في الإقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق ، ص ص :207،208 .

2 صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي**، مرجع سلبق، ص:627

* مع احتمال تناقص القيمة الحقيقية للرصيد النقدي المدخر، في حالات التضخم ومع افتراض وجود جبر للودائع الاستثمارية، لدى المؤسسات المالية بنسبة التضخم، هذا من شأنه أن يكون دافعا يسهل آلية انتقال المدخرات.

13/06/2017 11:31

(n) عدد السنوات

المصدر : قراوي أحمد الصغير، حطى محمد شاكر السراج، أثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، الملتقى الدولي حول: مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد حلب ،البليدة الجزائر، ص: 30 .

يمكن القول أن الزكاة آلية مهمة في نقل المدخرات نحو الاستثمارات، لعدة اعتبارات :

1- أنها تشجع المدخرين على الاستثمار، الذي من شأنه زيادة الطاقة الإنتاجية، وزيادة في العمالة، وزيادة في الدخول، والتي من خلالها يزداد الادخار، وهو ما يجعل الحافز الاستثماري قويا.

2- أنها تفرض في حالة استثمار المدخرات على الأصول المتداولة، وتعطى الأصول الثابتة كإعفاء الماشية السائمة، وأنه لا إعفاء للاستهلاك الترفي.

3- أنها تقل في العمل المبذول فيه جهد بشري.

4- أنها تستطيع تحريك المدخرات النقدية، عند مصيدة السيولة (عجز السيولة) التي يعجز عندها سعر الفائدة على تحريك المدخرات، حيث أن الاستثمار يكون قائما ما دام يغطي نسبة معدل الزكاة، وأحيانا يستمر ما دام (-2.5 %) أكبر أو يساوي سالب معدل الزكاة.

5- حولان الحول ومعدل النصاب، يخرجا المدخرات التي بغرض المعاملات والاحتياطي.

6- أن نسبة الزكاة والتي تتراوح ما بين (2.5 % إلى 20 %) كافية لتحريك المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، من حيث أنها تكلفة يدفعها المدخر من أصل ثروته.

7- أنها تفرض على زينة المرأة الزائدة بكثير وعلى السلع الترفية التي تكون خارج المراتب الثلاثة للمصلحة الشرعية.

هذه الاعتبارات من شأنها أن تجعل الزكاة موجهة للمدخرات، وأداة لحفظ الاقتصاد في حالة من النمو والحركة، بمعدلات تزيد عن معدلات الزكاة وتجعل الاقتصاد أقل تقلبا .[1]

الفرع الثالث: أثر الزكاة على الاستثمار

إن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستغلة في العملية الإنتاجية ، سوف يدفع بأصحاب هذه الأموال إلى بيعها والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها ، كالأرصدة النقدية والأراضي التي يحتفظ بها أصحابها ، لأن الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجيا ، لذا يفترض أن يعمل على تثمير أمواله بهدف الحصول على عائد منها ، وربما يفكر في استغلالها في أوجه نشاط لا تفرض عليها زكاة بمعدلات عالية ، أي المشروعات

1 قراوي أحمد الصغير، حطى محمد شاكر السراج، **أثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية**، الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد حلب، البليدة الجزائر، ص ص: 29-30 .

13/06/2017 11:31

الصناعية والتجارية التي تعطي فرصة لزيادة العمالة ، كما سيكون هناك حافزا لزيادة الاستثمارات رغم انخفاض العائد ، طالما أنها تحقق ما يكفي لسداد الزكاة والمحافظة على قيمة الأموال.[1]

فالزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال ، لأنها تفرض على رأس المال والدخل المتولد عنه معا وليس على الدخل فقط فالإنفاق من حصيلتها لفئة الرقاب من شأنه أن يحرر قوة عاملة تساهم في الأعمال الاقتصادية بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج الذي من شأنه تزيد فرص الاستثمار .[2]

ولقد أمرنا الله في كتابه الكريم بعدم الاكتناز والحث على الإنفاق حيث قال عز وجل : ﴿... وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [3] .

وكما أن سداد ديون الغارمين " المدينين " يضمن للدائن سداد دينه ، فإن المجتمع ممثلا في الدولة سوف يؤدي عنه دينه ، وبذلك يتجنب الإفلاس وما يؤدي إليه من حرمانه من المساهمة في النشاط الاقتصادي ، وكذلك المقرض لما يطمئن إلى سداد دينه فإنه لا يحجم عن الإقراض ، وبذلك تعمل الزكاة على تيسير الائتمان وتشجيعه الأمر الذي له الأثر الكبير على تمويل التنمية الاقتصادية[4]، ومن خلال سهم الغارمين تدفع أصحاب الأموال للمساهمة في العملية الإنتاجية ، حيث يضمن هذا السهم التأمين ضد الكوارث و الخسائر التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع أصحاب المهارات على الاستثمار الحلال والبذل في المصالح العامة .[5]

الفرع الرابع : أثر الزكاة في توزيع الدخل والثروة

إن للزكاة دورا كبيرا في إعادة توزيع الثروة بين الأفراد في المجتمع ، وقبل أن نتعرض لهذا الدور بشيء من التوضيح لابد من التعرض لإحدى الظواهر الاقتصادية الهامة وهي ظاهرة تناقص المنفعة الحدية[6] ومؤداها أنه عندما يستهلك الإنسان وحدات متتابعة من سلعة واحدة فإن الإشباع الذي يحصل عليه من الوحدة اللاحقة يكون أقل من الإشباع الذي يحصل عليه من الوحدة السابقة وهكذا .

" فلو طبقنا ظاهرة تناقص المنفعة يمكن القول بأن كلما زادت وحدات السلع المستهلكة يمكن إقامة الدليل على تناقص المنفعة الحدية للدخل كلما زادت عدد وحداته . فالغني تكون لديه منفعة الوحدة الحدية

1 دلال بن طبي، **وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص:48.

2 عوف محمود الكفراوي، **بحوث في الإقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص:199.

3 سورة التوبة ، الآية : 34 .

4 دلال بن طبي، **وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص:48.

5 جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، مرجع سابق، ص ص: 236،237.

6 المنفعة الحدية : تعرف على أنها مقدار التغير في المنفعة الكلية بالزيادة أو النقصان نتيجة استهلاك وحدة إضافية من السلعة.

13/06/2017 11:31

للدخل أي الوحدة الأخيرة أقل من منفعة الوحدة الحدية للدخل لدى الفقير ، وعلى ذلك فإن نقل عدد من وحدات دخل الغني عن طريق الزكاة إلى الفقير يسبب كسبا للفقير أكثر من خسارة للغني .

وإن اشتراط توافر النصاب زيادة عن الحاجات الضرورية يجعل الزكاة تخرج عن وحدات الدخل الأخيرة ذات النفع الأقل للغني وتؤدى إلى الفقير الذي تزداد عنده المنفعة للوحدات الأخيرة من الدخل بالمقارنة بالغني وينتج عن هذا زيادة المنفعة الكلية للمجتمع كأكثر من الآثار التوزيعية للزكاة "[1] .

حيث تؤدي إعادة توزيع الدخول من الأغنياء إلى الفقراء بواسطة الزكاة إلى زيادة الاستهلاك الكفائي للفقراء ومن ثم رفع إنتاجيتهم ، وقدرتهم على عرض ساعات عمل إضافية .

ومن أسباب نجاح الزكاة كوسيلة من وسائل إعادة توزيع الثروة أنها تفرض على جميع الأموال النامية شاملة لرأس المال والدخل معا لا تفرق بين الأشخاص الخاضعين والمستوجبين لها بذلك تتسم بالشمول وبإتباع قاعدة تطبيقها ، كما تتسم بالعدالة المطلقة ، وهكذا نجد الآثار التوزيعية للزكاة تحقق التوزيع العادل للدخول ، ومحاولة إزالة التناقضات الصارخة في مستويات المعيشة ، وهكذا يحفظ التوازن بين طبقات الأمة وكان الإسلام أول من سبق العالم في هذا المجال[2] .

والنتيجة النهائية هي أن النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة وإعادة توزيع الدخل للفقراء الذين يرتفع لديهم الميل الحدي للاستهلاك عن غيرهم من الأغنياء ينعكس أثره على زيادة الإنفاق

ومن كل ما تقدم نجد أن الزكاة كسياسة نقدية و مالية ، تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الدخل القومي، ولكنها في الوقت نفسه لا تؤدي إلى التضخم ورفع الأسعار، ولكنها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخول لصالح المجتمع فتزيد من دخول الفقراء والمحتاجين ولا تنقص من دخول الأغنياء الذين يستثمرون أموالهم ولا شك أن آثار هذا الإنفاق ستعود عليهم بالمنفعة، كما ستزيد المنافع الكلية للمجتمع مما تجسده الآثار التوزيعية للزكاة مع المحافظة على القوة الشرائية وسرعة دوران النقود في المجتمع حيث لا تؤدي إلى التضخم بآثاره الضارة كما تحمي المجتمع من الكساد ولها أفضل الأثر في نمو وتطور الاقتصاد الإسلامي .

1 عوف محمود الكفراوي، **بحوث في الإقتصاد الإسلامي** مرجع سابق، ص ص:205،206.
2 المرجع نفسه، ص:206.

13/06/2017 11:31

المطلب الرابع: السياسة الزكوية

الفرع الأول : تعريف السياسة الزكوية

هي مجموع الأدوات المتكاملة والمتعلقة بفريضة الزكاة، الرامية لتطبيق إجراءات زكوية مبنية على الأحكام الشرعية المنوطة بالزكاة؛ ولهذه الأدوات أهداف مالية ونقدية تسعى لتحقيقها ضمن الخطة العامة للسياسة الاقتصادية المتبعة في كل دولة؛ ويشرف على تخطيط السياسة الزكوية وتطبيقها المؤسسة الزكوية بالتنسيق مع الوزارات الاقتصادية ذات الصلة[1].

الفرع الثاني : أدوات السياسة الزكوية

قسّمت أدوات السياسة الزكوية إلى ستة أدوات رئيسية، تتمثل في:

- ✓ أدوات الاقتطاع الزكوية.
- ✓ أدوات التوزيع الزكوي.
- ✓ أداتي التخصيص الزمني والإقليمي.
- ✓ أداة استهداف مرجّح الزكاة.
- ✓ أداة التصحيح الخارجي.
- ✓ أدوات الحفز والتوجيه.

وتفصيل هذا الأدوات كالآتي:

أولا: أدوات الاقتطاع الزكوية

1- أداة الاقتطاع النقدي:

ويجري العمل بهذه الأداة حينما تقوم المؤسسة الزكوية المسؤولة عن عملية الجباية، بتحصيل واقتطاع الزكاة، نقدا بدل جبايتها من عين المال الذي وجبت فيه. ويأخذ الاقتطاع النقدي ثلاثة أشكال[2]:

1 فـــوزي مـــحيريق، **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي – دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، 2014/2013، ص:220.

2 فـــوزي مـــحيريق، **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص:221.

13/06/2017 11:31

1.1. الاقتطاع النقدي العادي: إذ يأخذ الجباة الزكاة حين حولان الحول وبلوغ النصاب؛ أي الزكاة تقتطع في حينها بعد تمام شروطها.

2.1. الاقتطاع النقدي المعجّل: حيث يمكن للمؤسسة الزكوية أن تأمر جُباة الزكاة، بأن يقتطعوا نسبة الزكاة لشتى الأصناف عند بلوغ نصابها وقبل حولان الحول، ويستثنى من ذلك الأوعية التي لا تجب فيها الزكاة إلا بعد حولان الحول؛ كزكاة الزروع والثمار، والمعدن والركاز، (وأشير أنّ هناك من قال بإمكانية تعجيل العشر في زكاة الزروع والثمار، خاصة إذا ظهرت بوادر تمامه).

إن استعمال أداة الاقتطاع النقدي المعجّل تمكّن ولي الأمر الممثل في هيئة صندوق الزكاة أن يقدّم زكاة سنتين كاملتين أو أكثر، بما يتناسب والغرض من استعمال هذه الأداة، وتقديراً للمصلحة المحققة من ذلك.

3.1. الاقتطاع النقدي المؤجّل: وهو عكس الاقتطاع النقدي المعجّل؛ ففي هذه الحالة يُعفَى المزكّون من دفع الزكاة بعد تمام الحول الأول، ويدفعونها مع زكاتهم العام المقبل.

2- أداة الاقتطاع العيني (السلعي):

وتقوم المؤسسة الزكوية، باقتطاع الزكاة عينا (سلعة) لا نقدا، حيث تُجبى الزكاة سلعة من المال الذي وجبت فيه لا قيمة نقدية، فتؤخذ من عروض التجارة وأوعية الثروة الحيوانية ومن الزروع. ويبقى الاقتطاع العيني نقدا، في وعاء زكاة النقود ـــ أو ذهبا وهو معطوف على النقود ـــ من عين ما وجبت فيه الزكاة، دون الاشتراط على مزكّي النقود المدخرة أن يخرج قيمة زكاته سلعة. ولأداة الاقتطاع العيني (السلعي) ثلاثة أنواع وهي كالآتي:

1.2. الاقتطاع العيني (السلعي) العادي: ويتمّ هذا الاقتطاع في حينه وعند استيفاء المزكّي أمواله شروط إخراج الزكاة، فبحولان الحول مباشرة تأخذ الزكاة عينا من المزكّين.

2.2. الاقتطاع العيني (السلعي) المعجّل: وهو أن تتعجل المؤسسة الزكوية قبض الزكاة واقتطاعها سلعة عند بلوغ النصاب وقبل حولان الحول. (وتشبه أداة الاقتطاع العيني الاقتطاع النقدي فيما أوردت فيها من تفاصيل).

3.2. الاقتطاع العيني (السلعي) المؤجّل: وهذه الأداة هي أنّ تؤخّر مؤسسة الزكاة جباية الزكاة العينية (السلعية)، ويلتزم المزكّي بضمان إخراج الزكاة مع زكاته الجديدة في الحول المقبل. أي أن الزكاة هنا تقتطعها مؤسسة الزكاة لسنتين مرّة واحدة وبشكل مؤجّل حولا واحدا.

13/06/2017 11:31

3- أداة الاقتطاع النوعي:

وتعتمد أداة الاقتطاع النوعي، على جباية الزكاة من وعاء زكوي دون آخر، و بنسب متفاوتة في الجمع والتحصيل بحسب القطاع وحالته الاقتصادية. والهدف من ذلك كون أن الزكاة يجب أن تكون مشجعة على الاستثمار ورافدة له؛ فأداة الاقتطاع النوعي تمكّن مؤسسة الزكاة من تركيز الجباية على وعاء زكوي مستهدف دون آخر.

كما تستعمل أداة الاقتطاع النوعي لسلعة تشهد ركودا ومن وراء هذه السلع مؤسسات يهددها الإفلاس، فتساعد هذه الأداة الزكوية النوعية في إنعاش قطاع إنتاجي قلّ الطلب على سلعه.

ثانيا: أدوات التوزيع الزكوي

1- أداة التوزيع النقدي:

وهي أن تقوم مؤسسة الزكاة ـــ مباشرة وبعد تطبيق أدوات الاقتطاع الزكوية ـــ بتوزيع الزكاة على مستحقيها نقدا، حتى وإن جُبيت عينا؛ وتتماشى أداة التوزيع النقدي ويظهر دورها وأثرها الاقتصادي، إذا طُبّقت مع أداة الاقتطاع العيني (السلعي)، ففي هذه الحالة تُجبى الزكاة سلعة وتوزّع نقدا. وتتميز أداة التوزيع نقدا بشكلين اثنين عند التوزيع، وهما[1]:

1.1. التوزيع النقدي العادي: وبعد قبض قيم الزكاة المُجباة نقدا أوعينا من طرف مؤسسة الزكاة، فإنّها تشرع مباشرة في توزيعها نقدا كلّها في مصارفها. وبحكم تعدد الحول وتغيره من مزكّي إلى آخر، وحتى لا يكون التوزيع يوميا، فيمكن لمؤسسة الزكاة التوزيع أسبوعيا أو حتّ شهريا.

2.1. التوزيع النقدي المؤجّل: حيث تؤجّل مؤسسة الزكاة عملية التوزيع النقدي، بحسب ما يناسب الاقتصاد الوطني، ويمكن أن تصل عملية التأخير إلى سنة أو أكثر تقديرا للمصلحة الاقتصادية، وما يميّز هذه الأداة هو حساسية استعمالها، حيث أن سوء التقدير قد يدخل القيم المالية المجباة للزكاة في تعطيل النقود. هذا من جهة؛ وما قد يترتب على كذلك من حرمان شريحة من مصارف الزكاة لا يمكن تأخير التوزيع عنها كالفقراء مثلا. ولمؤسسة الزكاة اعتماد توزيع جزء من حصيلة الزكاة وتأجيل جزء آخر، بما يتلاءم وأهداف السياسة الزكوية ككل.

1 فـــوزي مـــحيريق، **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص:223.

13/06/2017 11:31

2- أداة التوزيع العيني (السلعي):

1.2. التوزيع العيني (السلعي) العادي: وهو قيام المؤسسة الزكوية باعتماد أسلوب التوزيع العيني (السلعي) للزكاة المُجباة عينا أو نقدا.وتعتمد فعالية هذه الأداة على أداة الجمع النقدي، حيث أنه وبعد عملية الاقتطاع النقدي، تقوم المؤسسة الزكوية باستعمال أداة التوزيع العيني. وتتم عملية التوزيع بعد إتمام عملية الاقتطاع مباشرة إن كان الاقتطاع سلعي، أمّا إن كان الاقتطاع نقدا فسيتطلب توفير السلع مدة زمنية ليست بالطويلة لإتمام عملية التوزيع العيني.

2.1. التوزيع العيني (السلعي) المؤجّل: تستطيع مؤسسة الزكاة بواسطة استعمال أداة التوزيع العيني (السلعي) المؤجّل أن تؤخر عملية توزيع الزكاة، ويتطلب تطبيق هذه الأداة إمكانات تخزينية لتفعيلها، هذا إن كانت أدوات الاقتطاع المستعملة أداة الاقتطاع العيني، ويسهل الأمر إن كان الاقتطاع نقدا؛ كما أنّه قد تستهدف المؤسسة الزكوية توزيع سلعا معينة دون أخرى وفي آجال متفاوتة، بما يناسب الوصول لأهداف مرجوّة من خلال السياسة الزكوية.

وأؤكد هنا إلى أن أداتي التوزيع النقدي أو العيني المؤجّل ستحدث فائضا في ميزانية الزكاة، واضعين في الحسبان ما قد تتطلبه من تكاليف الحفظ للزكاة العينية هذا من جهة، وما قد ينجّر عن عملية التأخير من إهدار لحق شريحة مهمة ممثلة في مصرفي الفقراء والمساكين من جهة أخرى، وعليه يجب على راسمي السياسة الزكوية ضرورة الحرص الشديد عند تطبيق أداتي التأخير هاذين، بتطبيقهما الجزئي والمحدود حتى لا ينعكس استعمالهما سلبا على أهدافهما.

3- أداة التوزيع المركّز:

حينما تستهدف المؤسسة الزكوية قطاعا اقتصاديا دون آخر، تستعمل هذه الأداة؛ فتصرف الزكاة وتوزع في مصرف واحد، شريطة أن يكون هذا المصرف له علاقة مباشرة بالقطاع المستهدف. وتتباين فعالية أداة التوزيع المركّز، بين أن يكون التوزيع نقدا أو عينا وذلك حسب الهدف الاقتصادي من ذلك.

ولضمان أكثر فعالية لهذه الأداة يتطلب الأمر التنسيق بينها وبين الأدوات الزكوية الأخرى، فعلى سبيل المثال، إذا استهدفت المؤسسة الزكوية رفع التعثر عن المؤسسات الصغيرة بسبب تعثر التمويل المؤدي إلى استدانة أصحاب هذه المؤسسات وعجزهم عن سداد ديونهم؛ فإنه وباستخدام أداة التوزيع المركّز يوجه التوزيع النقدي نحو المستثمرين المعسرين المدينين، من خلال سهم الغارمين، ومن ثم إنعاش هذا القطاع المؤسساتي، وتمويله لضمان استمرارية أنشطته الاستثمارية.

13/06/2017 11:31

4- أداة التوزيع النوعي:

عند قيام مؤسسة الزكاة بعملية توزيع الزكاة، فهي لا تقوم بعملية آلية بسيطة تبدأ بالجمع وتنتهي بالتوزيع، بل يمكن أن يتعدى دورها أكثر من ذلك؛ فبتطبيق أداة التوزيع النوعي، يمكن لمؤسسة الزكاة أن تفاضل بين مصرف وآخر بما يتماشى والهدف الاقتصادي المالي أو النقدي المُحدد، بحيث تستطيع هذه المؤسسة أن توزع حصيلة الزكاة بنسب مدروسة، بين ما يوجّه نهائيا للسلع الاستهلاكية أو السلع الرأسمالية الإنتاجية. وهذا يجعل من أداة التوزيع النوعي وسيلة لاستهداف مصارف زكوية دون أخرى بما يحقق الغرض من الزكاة والمصلحة المُبتغاة منها.

5- أداة التوزيع التأميني:

حيث تستخدم هذه الأداة كضمان اجتماعي لفئات أصابها العجز والمرض فأقعدهم عن العمل والكسب، كما تستعمل أداة التوزيع التأميني في حالات الغرم (الدين)، سواء كان هذا الدين استثماري أو استهلاكي؛ كما تُؤمّن هذه الأداة المالية في شكل تعويضات لمن اجتاحتهم كارثة طبيعية أو حادثة أثرت على مصادر أقواتهم وأموالهم، وجعلتهم من مستحقي الزكاة.

وتساهم هذه الأداة كنفقة مالية في تغطية الاحتياجات المالية للفئات المعنية بالتأمين والضمان الاجتماعي، مع ما تخصصه الدولة من نفقات مالية أخرى لهذه الفئة.

ثالثا: أداتي التخصيص الزمني والإقليمي:

1- أداة التخصيص الزمني[1]:

إن أداة التخصيص الزمني هي أداة زكوية خاصة وفي وقت خاص ممثلة في زكاة الفطر، حيث أنه وفي شهر رمضان يمكن لمؤسسة الزكاة المشرفة عن رسم وتطبيق السياسة الزكوية أن تباعد بين التوزيع العادي للزكاة الأخرى، والتوزيع الناشئ عن تطبيق هذه الأداة المرتبطة بوقت لا يمكن تجاوزه.

ويمتدّ استعمال أداة التخصيص الزمني من بداية شهر رمضان إلى أوّل يوم من شهر شوّال قبل صلاة العيد، وتبلغ هذه الأداة ذروتها في الأيّام الثلاثة الأخيرة.

وما يميز أداة التخصيص الزمني هو صغر الأموال التي تنقل من المزكّي إلى الفقير، وكثرتها وانتشاراها في نفس الوقت؛ فهي تفرض على كل من ملك قوت يوم وليلة. ويمكن للمؤسسة الزكوية أن تجمع الزكاة

1 فـــوزي مـــحيريق، **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص:225 .

13/06/2017 11:31

نقدا قيمة، كما يمكن أن تجمعها عينا سلعة، حيث يجب التنسيق بين أدوات الاقتطاع وأدوات التوزيع. طيلة هذا الشهر.

ولمؤسسة الزكاة أن تستعمل أداة التخصيص الزمني في الزكاة العادية دون زكاة الفطر، حيث أنّه يمكن وضع جدول زمني لتوزيع الزكاة أو اقتطاعها، ويراعى فيه ـــ أي الجدول الزمني ـــ الحالة الاقتصادية للبلد، ففي الحالات العادية مثلا وفي دولة يعتمد اقتصادها على الزراعة، يمكن مراعاة أوقات الزراعة وأوقات الجني والحصاد، وربطهما باختيار أوقات توزيع الزكاة حتى لا يكون التوزيع أو الاقتطاع الزكوي سببا في اختلالات بين العرض والطلب.

2- أداة التخصيص الإقليمي[1]:

حيث أنّ الزكاة توزع في نفس المكان الذي جبيت منه ووجبت فيه، فتساهم في إنعاش الجهة ومن ثمّ القطر ككل، وهذا حتى نضمن عدم تركّز أدوات التوزيع الزكوي في جهة معينة حال نقل الزكاة؛ فإذا استغنى أهل الإقليم من الزكاة وأُشبعت جميع المصارف أو جُلّها فالنقل من باب أولى، ويرتبط هنا نقل الزكاة بالحاجة أو المصلحة من عملية النقل والتخصيص.

فيمكن عند تطبيق أداة التخصيص الإقليمي، أن تخصص نسبة من الزكاة المُجباة إلى الإقليم الذي وجبت فيه الزكاة، وتنقل النسبة المتبقية إلى إقليم آخر أشّد مصلحة وأنفع حاجة. ويقدّر ذلك مؤسسة الزكاة التي تستطيع متابعة نقائص وحاجات كلّ إقليم أو بلدية أو محافظة على حده.

رابعا: أداة استهداف مرجّح الزكاة[2]

تختلف نسب الزكاة المفروضة من وعاء لآخر، ويمكن حصرها في النسب الأربع الآتية:

2.5%، 5 %، 10 %، 20 %. وعليه فإن محصلة نسبة الزكاة المقتطعة نسبة إلى مجموع الأوعية وتنوعها لا ترتبط بمعدل ثابت؛ أي أنّ الوسط المرجّح للزكاة يمكن أن يكون مختلفا تماما على النسب الأربعة المعروفة، لأنه يتحدد بناء على الأوزان النسبية لأوعية الزكاة.

ويمثل الوسط المرجع للزكاة: مجموع قيم الزكاة (A_z) / مجموع قيم أوعية الزكاة البالغة للنصاب.

ورياضيا من خلال صيغة الوسط المرجّح للزكاة فإن زيادة حجم أوعية الزكاة التي تفرض عليه نسب كبيرة، ستزيد من محصلة قيمة الزكاة الكلية في الاقتصاد والعكس بالعكس، ومن ثمّ فيعدّ مرجّح الزكاة مؤشرا جيدا لتتبع قيمة الزكاة ومن ثمّ زيادتها أو إنقاصها، بما يتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية.

---

1 المرجع نفسه.

2 فـــوزي مـــحيريق، **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص: 226.

13/06/2017 11:31

خامسا: أداة التصحيح الخارجي[1]

وتعتمد أداة التصحيح الخارجي على فائض الزكاة في دولة ما، حيث أنّه وفي هذه الحالة تنقل الزكاة من دولة لأخرى؛ إن هذا الإجراء المتمثل في نقل رؤوس الأموال من داخل الوطن إلى خارجه يزيد حسابيا من العجز في ميزان المدفوعات.

لكن ما يميّز هذه الأموال الموجّه في شكل مساعدات للخارج، هو صرفها أساسا على المصرفين الزكويين الفقراء والمساكين، وهو ما يزيد من الطلب الاستهلاكي الفعّال في تلك الدولة الذي ينعكس، أي هذا الطلب الجديد، على زيادة واردات تلك الدولة، ومن ثمّ زيادة صادرات الدولة المزكّية. فأداة التصحيح الخارجي، تستعمل أساسا عند وجود فائض الزكاة، هذا الأخير سيصحح بطريقة غير مباشرة، الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال إعطاء سيولة نقدية للدول الفقيرة المستحقة للزكاة.

ويمكن ربط استعمال أداة التصحيح الخارجي بصندوق الزكاة العالمي، الذي تعتمد موارده على زكوات الدول الأعضاء وفوائضها المالية. وهذا بالتنسيق مع المؤسسة الزكوية الوطنية.

سادسا: أدوات الحفز والتوجيه[2]

1- أدوات توجيهية (إرشادية):

وهي قيام المؤسسة الزكوية بكل فروعها وقطاعاتها، بتوجيه المزكّين، نحو أداء زكواتهم بطريقة معينة تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة من تطبيق السياسة الزكوية.

وتزداد أهمية أداة التوجيه والإرشاد حينما يفضل المزكّون توزيع زكاتهم بأنفسهم، وهذا حاصل في العديد من الدول، التي ليس لها مؤسسة أو إدارة رسمية مسؤولة عن تحصيل وجباية الزكاة وتوزيعها، أو تلك الدول التي لها مؤسسات إمّا حديثة النشأة، أو أنها لم تستطع أن تنتزع ثقة المزكّين فيها.

إن عدم كفاءة وفعالية المؤسسات الزكوية الذي يظهر تأكيده من خلال المبالغ الزهيدة التي تصل حساباتها، يجعل العديد من الأدوات الزكوية غير فعالة بالشكل المطلوب. لكن هذا الوضع يعزّز من دور أداة التوجيه الزكوي.

فتقوم الدولة بتوجيه المزكين نحو إخراج الزكاة قيمة نقدا بدل العين سلعة، أو العكس بما يحقق مصلحة أو هدفا اقتصاديا مخطَّط له. وهو ما تسعى أداة التوجيه والإرشاد الزكوي تحقيقه.

---

1 المرجع نفسه .

2 فـوزي مـحيريق، **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص ص:228،226.

13/06/2017 11:31

ويعتبر الإعلام والوسائط الإعلامية، قاعدة أساسية تتركز عليها هذه الأداة، كما تلعب منابر المساجد الدور الرئيس في ذلك، ويمكن أن يكون الإرشاد عموما عن طريق:

- القنوات التلفزيونية.
- الإذاعة.
- الانترنت (موقع مؤسسة الزكاة وفروعها).
- الصحافة...
- المراسلات واللقاءات والزيارات الخاصة وخاصة لكبار المزكّين.
- الندوات والمؤتمرات والملتقيات.

وتعدّ الأدوات التوجيهية، رافدا أساسيا لإنجاح تطبيق الأدوات الأخرى، حيث أنه وعند اعتماد المؤسسة الزكوية أهدافا نقدية أو مالية، فإنّ أدوات السياسة الزكوية توجّه نحو تحقيق تلكم الأهداف.

ويتوقف نجاح تطبيق الأدوات التوجيهية، على كفاءة استعمالها بما يخدم إنجاح تطبيق الأدوات الأخرى ومن ثمّ تحقيق الهدف المرجو من كل أداة.

2- أدوات تحفيزية:

إن ما يميز الزكاة هو أنها عبادة مالية واجبة على المسلم المستوفي لشروطها، ويحرص الإسلام على توضيح الحِكم والفوائد المرجوة من كل عبادة، فالأصل في الزكاة أولا هي أنها تكليف ربّاني، يقوم بها المسلم ويرجو من الله ثوابها، وأداة التحفيز يمكن أن تكون في شكل تذكير المُزكّي مع ما يستحسن ذكره من ما يلحق المزكي من بركة لرزقه وفضل وتوفيق له ولأهله، ونماء وزيادة لأمواله.

وفي ذلك تستخدم أدوات التحفيز في شحذ همم المزكين وبيان فضلها وبركاتها وتجلياتها، على الفرد والمجتمع؛ فالمسلم يحتاج دائما إلى الذكرى والنصح والوعظ والإرشاد.

ويستخدم في تطبيق هذه الأداة كل الوسائط والوسائل الإعلامية والمؤسسات والمنابر ذات الصلة بمؤسسة الزكاة.

وأؤكدّ على أن استهداف استخدام أداة التحفيز توجّه بالأساس للمزكين، لكن لا يجب أن تقتصر عليهم فقط بل يتعدى التحفيز كذلك إلى المستحقين للزكاة وإلى كل الموارد البشرية عمالا ومسؤولين في مؤسسة الزكاة. وذلك كالآتي:

- المزكون: يحفّزون نحو إخراج زكاة وأدائها للمؤسسة الزكوية.

13/06/2017 11:31

– مستحقو الزكاة: يحفّزون على العمل والاجتهاد في كسب رزقهم، حتى لا يكونوا عالة على المجتمع.

– مسؤولو وموظفو الزكاة: يحفّزون على الإتقان وأداء الأمانة بجد واجتهاد.

3– أدوات (أساليب) ردعية:

جبلت النفس على حبّ المال وتملّكه، ومهما بلغ المرء من الغنى فلن يمتنع عن الجمع والكسب والزيادة، وهذه الطبيعة البشرية تكون عائقا أمام العطاء والبذل والإحسان، ما لم تقابل هذه الطبيعة البشرية إما بالحفز والتوجيه وإمّا بالزجر والردع والعقوبة.

وتستعمل السياسة الزكوية في ذلك أدوات ردعية تُلزم المزكّي بأداء زكاته، وتعاقب الممتنع عن أداء هذا الواجب الديني التعبدي المالي. ويمكن أن تتبع المؤسسة الزكوية عند تطبيق هذه الأداة الردعية ما يأتي:

– التكثيف الإعلامي لربط الامتناع عن أداء الزكاة بما يلحق المال من نزع للبركة في الدنيا وما يلحقه من عذاب وعقوبة في الآخرة.

– إعطاء المزكّي "وثيقة إثبات تقديم الزكاة"، حيث تستعمل هذه الوثيقة بعد ذلك كشرط إداري يسهّل نشاطات أخرى تهم أصحاب الأموال، كاستخراج سجلات تجارية وغيرها.

– تسليط عقوبات على الممتنع عن الزكاة، أو من يصرّح تصريحات غير دقيقة عن وعائه الزكوي، وقد تصل هذه العقوبة حتى إلى السجن.

– تشديد العقوبة على الممتنعين والجاحدين للزكاة، وهي ما قاله أبو بكر الصديق ﷺ في مقاتلة مانعي الزكاة. وأمّا جاحدها فقد تصل عقوبته للقتل.

المبحث الثالث : الإطار النظري للتضخم

يتناول هذا المبحث المفاهيم النظرية الأساسية للتضخم، حيث يتضمن المطلب الأول تعريف التضخم وآثاره، أما المطلب الثاني فيتطرق إلى أنواع التضخم ومن ثم تسليط الضوء على التضخم النقدي في المطلب الثالث، والمطلب الأخير تم تخصيصه لقياس وطرق علاج التضخم.

المطلب الأول : تعريف التضخم وآثاره

الفرع الأول : تعريف التضخم

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، ومن هذه التعريفات :

13/06/2017 11:31

- التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما [1].
- يعرف التضخم بأنه الارتفاع المتواصل في معدل الأسعار، وينسب بصفة عامة إلى اختلال التناسب بين الزيادة في الطلب النقدي والزيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات [2].
- التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تبدأ الأسعار بالارتفاع[3] .
- تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج [4].
- التضخم عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد[5] .

✍ من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التضخم هو الزيادة في كمية النقود المتداولة مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها والذي ينعكس في الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار.

الفرع الثاني : آثار التضخم

للتضخم آثار كثيرة ومتعددة نذكر منها ما يلي[6] :

1- ينتج عن التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وإضعاف الحافز على الادخار، فاذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ النقود في فقدان وضيفتها كمستودع للقيمة وهنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي، فيزيد ميل الأفراد إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم إلى الادخار .

2- ينتج عن التضخم توجه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى فتتجه إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الكمالية الموجهة إلى ذوي الدخول العالية.

3- يؤثر التضخم سلبيا على ميزان المدفوعات لأن الدولة التي تعاني من ارتفاع الأسعار تجد أن منتجاتها تفقد قدرتها على المنافسة وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها وفي الأخير يحدث عجز في ميزان المدفوعات يعمق التضخم التفاوت في الدخول والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جو الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية .

---

1 الوزني خالد، الرفاعي أحمد، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، ط؟، 2003 ، ص:249.

2 قاسم الحموري،" **أثر التضخم الاقتصادي على الزكاة وأثر الزكاة في الحد من التضخم** "، مجلة أبحاث اليرموك - سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية - (م:11، ع:3،1995)، ص:153.

3 بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، مرجع سابق، ص:141.

4 المرجع نفسه .

5 البكري أنس، صافي وليد، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ط؟، 2002،ص:197.

6 بلجبلية سمية، **أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996-2006**، مذكرة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير2010/2009، ص:138.

13/06/2017 11:31

المطلب الثاني : أنواع التضخم

الفرع الأول : حسب القطـــاعـــات

نميز بين نوعين من التضخم وفق هذا المعيار[1]:

1- **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية، حيث يمنح لمنتجي السلع الاستهلاكية فرصة لتحقيق أرباح مؤقتة كبيرة.

2- **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يصيب جانب السلع الرأسمالية ويؤثر على مستويات الاستثمار والانتاج .

الفـــرع الثـــاني: حسب درجة التشغيل في الاقتصاد القـــومي

ووفقاً لهذا المعيار يمكننا التمييز بين نوعين من التضخم:

1- **التضخم غير الحقيقي (الجزئي) :**

يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى درجة التشغيل الكامل في الاقتصاد، التضخم غير الحقيقي أو التضخم الجزئي؛ حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي، وزيادة حجم التشغيل؛ مما يؤدي إلى زيادة الطّلب على السّلع والخدمات المتاحة للشراء، مصحوبا بارتفاع في مستوى الأسعار، وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضاراً، ولذلك يطلق عليه أحياناً التضخم الجيد الذي يشجع المستثمرين ورجال الأعمال على زيادة الاستثمار[2].

2- التضخـــم الحقيـــقـــي (الكامل) :

ويسود لو تحققت في الاقتصاد حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج؛ بحيث تغدو مرونة عرض هذه العوامل صفرا، فإذا زادت كمية النقود فإنَّ الأسعار تدفع إلى الارتفاع بمعدل يتناسب تماماً مع الزيادة في كمية النقود[3].

ويتمثل الفرق الجوهري بين نوعي التضخم في أنَّ التضخم الحقيقي يحمل في طياته ضرراً كبيراً يصيب الأفراد ذوي الدخل المنخفض والثابت، ويعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة ذات الدّخل غير المحدود؛ إذ لا يصاحب الزيادة في الأسعار أي زيادة في حجم التشغيل والناتج، أما التضخم غير الحقيقي فلا يحمل

1 المرجع نفسه، ص:136.

2 أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر، عمان، ط؟، 1993، ص:366.

3 مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط؟، 2002، ص: 43.

13/06/2017 11:31

في طياته ضرراً كبيراً، حيث يعتبر الارتفاع في مستوى الأسعار هو الثّمن الذي يدفعه المجتمع إذا ما أراد مزيد من الإنتاج والعمالة والتشغيل[1].

الفـــرع الثـــالث: حسب درجـــة إشـــراف الـــدولة والأسعار.

1- التضخـــم الطليـــق:

يحدث عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لزيادة كمية النقود وسرعة تداولها، وأيضا استجابة لفائض الطلب دون أن يعترضها أي عائق لتحقيق التعادل بين العرض والطلب ، وذلك دون تدخل من الدولة ولهذا يطلق على هذا النوع أيضا التضخم الصريح أو المكشوف حيث يتسم بارتفاع ملحوظ في مستويات الأسعار لدرجة قد يصعب معها السيطرة عليه [2].

2- التضخم المكبـــوت:

وهو تضخم مستمر غير واضح، نظرا لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الأسعار، من خلال إصدار التشريعات والضوابط الادارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية نظرا للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحدد المستويات العليا للأسعار،وتستخدم الدولة في ذلك العديد من الاجراءات مثل سياسة الرقابة على الصرف ودعم الأسعار وتوزيع المواد الاستهلاكية بأسلوب البطاقات وغيرها [3].

ولقد عرفت الدّول الأوروبية التضخم المكبوت خلال الحرب العالمية الثانية،ويرى الاقتصاديون أن القيود التي وضعت لمعالجة التضخم المكبوت أثناء الحرب العالمية لتكن فعالة بالدّرجة الكافية في منع الأسعار من الارتفاع؛ بل كثيراً ما ينتج عن هذه القيود خطر قيام السوق السوداء؛ حيث ترتفع الأسعار فيها ارتفاعاً كبيراً عن تلك التي تحددها السلطة المختصّة. ويرى أصحاب هذا الرأي أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار عادة ما ينتهي بالارتفاع السريع فيها بمجرد انتهاء الرقابة الإدارية[4].

3- التضخـــم الكـــامـــن :

1 أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، مرجع سابق، ص:366.

2 دبات أمينة، **السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر**، مذكرة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2015/2014، ص:70.

3 بوزعرور عمار، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (2005/1990)**، أطروحة دكتوراه، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2007، ص:231.

4 مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق، ص: 41.

13/06/2017 11:31

ينشأ نتيجة التضخم في الدخول ولا يصاحبه تضخم في الإنفاق، وذلك نتيجة تدخل الدولة في نظام توزيع السلع، حيث تحدد لكل فرد كمية معينة لا يجوز له أن يتعدّاها، وفي هذه الحالة تفقد النقود وظيفتها باعتبارها وسيلة للتبادل، ويسود هذا النوع من التضخم أوقات الحروب، حيث يتحول الإنتاج القومي إلى الإنتاج الحربي[1].

الفـــرع الرابـــع: التمييـــز حسب حدة التضخـــم:

يميز الاقتصاديون — من حيث حدة الضغط التضخمي- بين نوعين من التضخم:

1- التضخـــم الجـــامح :

ويطلق عليه بالتضخم المفرط، ويعد من أخطر أنواع التضخّم على الاقتصاد القومي[2]، ويتمثل في زيادة الأسعار زيادة كبيرة يعقبها ارتفاع الأجور، ممَّا يؤدّي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار؛ وبالتالي زيادة جديدة في الأجور، وهنا تركض الأسعار وراء نفقات الإنتاج وتركض هذه النفقات بدورها وراء الأسعار، فعندما يبلغ التضخم الجامح ذروته تتزايد الأسعار شهراً بعد شهر، ثم أسبوعا بعد أسبوع، ثم يوماً بعد يوم، وقد تتزايد الأسعار في نهاية الأمر ساعة بعد ساعة [3].

2- التضخـــم المتقلـــب :

ويحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة ثم تتدخل السّلطات الحكومية والنّقدية لتحد من هذا الارتفاع لفترة تالية أخرى، ثمَّ تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية وبمعدّلات فترة تالية أخرى وهكذا...[4].

3- التضخـــم الـــمعـــدّل :

وهو ناتج عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج وهو تضخم تدريجي وبطيء، ترتفع فيه الأسعار بمعدلات صغيرة لذلك فهو يستغرق فترة زمنية طويلة حتى يظهر[5].

المطلب الثالث: قياس التضخم

---

1 المرجع نفسه .

2 أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، مرجع سابق،ص:369.

3 مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق ص:43

4 أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، مرجع سابق،ص:396.

5 بلجبلية سمية، **أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996-2006**، مرجع سابق، ص:136.

13/06/2017 11:31

تستخدم الأرقام القياسية من أجل تقييس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والتعرف على تطور الأسعار لسلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، وأبسط أشكال الأرقام القياسية هو ما يعرف بمنسوب السعر، وهو عبارة عن قسمة قيمة الظاهرة في فترة معينة أو مكان معين على قيمتها في فترة أخرى أو مكان آخر، ويطلق على الفترة التي ننسب إليها فترة الأساس والفترة التي ننسبها فترة المقارنة كذلك بالنسبة للمكان المنسوب إليه مكان الأساس والمكان الذي ننسبه مكان المقارنة . و يستخدم الرقم القياسي لأسعار الجملة لقياس القوة الشرائية و مستوى المعيشة، كما يستخدم الرقم القياسي لأسعار التجزئة لكونه الأكثر ارتباطا بالقوة الشرائية للمستهلكين كأفراد لكن الرقم القياسي لنفقات المعيشة هو الذي يتم استخدامه غالبا أثناء فترة التضخم، ويتم اختيار السلع المراد تطبيق الأرقام القياسية عليها من أجل معرفة مقدار التضخم باستخدام طريقتين هما [1]:

1- الطريقة الكلية (طريقة الناتج القومي) :

يسمى بالرقم القياسي العام للأسعار، وهو يعبر عن أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة في دولة معينة وبالتالي فهو يعبر عن أسعار الناتج الكلي .

2- طريقة العينات :

ويتم بموجبها اختيار مجموعة معينة من السلع والخدمات ذات أهمية اقتصادية في حياة المجتمع كأفراد أو مشروعات أو قطاعات وتجري دراسة تطور أسعارها خلال فترة زمنية محددة، والأرقام القياسية التي تنشرها عادة الجهات الرسمية والتي تستخدم كمعبر عام عن ظاهرة التضخم في بلد ما، تتوقف درجة تعبيرها الحقيقي لهذه الظاهرة، على مدى دقة وشمول أثمان السلع والخدمات التي تتكون منها هذه الأرقام وعلى طريقة تركيبها، وأهم من ذلك على مدى دعم السلطات الحكومية لبعض أسعار المنتجات، حيث كلما اشتمل الرقم القياسي لأسعار استهلاك على عدد كبير منها كلما انخفضت درجة تعبيره عن حقيقة ظاهرة التضخم.

ونجد نوعان من الأرقام القياسية :

1- السعر القياسي البسيط :

الرقم القياسي التجميعي البسيط هو عبارة عن حاصل قسمة مجموع أسعار السلع في سنة المقارنة على مجموع أسعار نفس السلع في سنة الأساس حسب المعادلة التالية :

1 ديات أمينة، **السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر**، مرجع سابق، ص ص:73- 78.

13/06/2017 11:31

$$I = \frac{\sum P_n}{\sum P_0} * 100$$

ثم تجري بعد ذلك عملية استخراج الوسط الحسابي بجميع الأسعار القياسية للسلع موضوع المقارنة، ويكون هذا الرقم الذي يستخرج بموجب هذه الطريقة هو الرقم القياسي لمستوى الأسعار العام للسلع التي يمكن بحثها.

ولكن يعاب على هذا الرقم القياسي البسيط بأنه يعطي نفس الأهمية النسبية للسلع المراد تقييس أسعارها لذلك تستخدم أيضا الطريقة الثانية وهي طريقة الأسعار القياسية المرجحة.

2- السعر القياسي المرجح :

يستخدم هذا الرقم للتغلب على عيوب الرقم التجميعي البسيط، وفي هذه الطريقة يمكننا أن نرجح بكميات فترة الأساس أو فترة المقارنة، أو معدل أكثر من فترة، ولهذا نجد أنفسنا أمام عدة طرق لحساب الرقم القياسي التجميعي المرجح، أهمها وأكثرها شيوعا :

أ- رقم لاسبير :

في هذا الرقم يتم الترجيح بكميات فترة المقارنة ولهذا يعرف الرقم أيضا باسم أسلوب سنة الأساس ويمكن تعريف هذا الرقم كما يلي :

$$I = \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0} * 100$$

$\sum P_n Q_0$: تمثل قيمة كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة.

$\sum P_0 Q_0$: تمثل قيمة كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس .

ب- رقم باش :

في هذا الرقم يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة وفترة الأساس بكميات فترة المقارنة، ولهذا تعرف هذه الطريقة بطريقة فترة المقارنة .

$$I = \frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} * 100$$

$\sum P_n Q_n$: تمثل قيمة كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة.

$\sum P_0 Q_n$: تمثل قيمة كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

لكل من الرقمين السابقين مزايا وعيوب مما يجعل من الصعب تفضيل أحدهما على الآخر، وقد جمع فيشر بين الرقمين وأوجد رقما جديدا عبارة الوسط الهندسي لرقمي لاسبير وباش، وسمي الرقم القياسي الأمثل، ويمكن تعريفه كما يلي :

$$IF = \sqrt{I(L).I(P)}$$

ت- الرقم القياسي المرجح بكميات سنة نموذجية :

يمكن أن نرجح الأسعار بكميات في سنة مختارة غير سنة الأساس أو سنة المقارنة، يمكن أن تكون سنة نموذجية أو متوسط كميات سنة الأساس وسنة المقارنة ، وهكذا فهذا الرقم يكون بالصيغة التالية :

$$I = \frac{\sum P_n Q_t}{\sum P_0 Q_t} * 100$$

t:تعني أي سنة يتم اختيارها ، فاذا كانت $t=0$ هذا يعني الرقم القياسي لاسبير، وإذا كانت $n=t$ هذا يعني الرقم القياسي باش، وإذا كانت Q_t عبارة عن مجموع كميات سنتي الأساس والمقارنة يسمى الرقم القياسي برقم مارشال – ادجوارث، حيث أن الأوزان في هذا الرقم عبارة عن الوسط الحسابي لكميات سنة الأساس وكميات سنة المقارنة :

$$I = \frac{\sum P_n (Q_o + Q_n)}{\sum P_0 (Q_o + Q_n)} * 100$$

المطلب الرابع : طرق علاج التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بالأساس وإن تعددت أسبابه ، لذلك ركزت معظم النظريات والدراسات على الأساليب النقدية لمعالجة هذه الظاهرة ، وفي ما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الطرق .

الفرع الأول : علاج التضخم عن طريق السياسة النقدية

إذا ما رأت السلطة النقدية وجود ارتفاع في معدل التضخم وزيادة في مستوى الأسعار فإنها تعمد إلى تقييد الانفاق الائتماني، ويقوم البنك المركزي بتخفيض حجم وسائل الدفع ورفع أسعار الفائدة بهدف تثبيت الأسعار والأجور والتحكم في الطلب الاستهلاكي[1].

أولا : سعر إعادة الخصم

يمكن للبنك المركزي التأثير في حجم النقود المتداولة وفي حجم الإئتمان المصرفي وذلك عن طريق تأثيره في سعر الفائدة، وفي حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية على النحو التالي[2]:

1- التأثير في سعر الفائدة :

في الظروف التي يسود فيها حالة من التضخم يلجأ البنك المركزي إلى رفع سعر إعادة الخصم والذي يتتب عليه قيام البنوك التجارية برفع سعر الخصم الخاص بها، ومعنى ذلك أن رفع تكلفة القروض التي تحصل عليها البنوك النجارية من البنك المركزي قد أدى إلى رفع تكلفة القروض التي تقدمها إلى عملائها، وسوف بقلل ذلك بدوره من رغبتهم في إجراء هذا الخصم والاقتراض من البنوك التجارية فينكمش حجم القروض ويقل حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ويقل الطلب على السلع والخدمات حتى يتوازن مع المعروض المتاح لها وتقل بالتالي حدة الاتجاه التضخمي.

2- التأثير في حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية :

برفع سعر إعادة الخصم يترتب إحجام البنوك التجارية عن خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق تجارية فتنخفض السيولة اللازمة لهذه البنوك بغرض خلق الائتمان، ويقل حجم نقود الودائع وعرض النقود بالتالي .

---

1 بلجبلية سمية، **أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996-2006**، مرجع سابق ص:139.

2 سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2006/2005، ص: 70.

13/06/2017 11:31

ثانيا :عمليات السوق المفتوحة

تتمثل سياسة السوق المفتوحة في دخول البنك المركزي إلى أسواق رأس المال مشتريا أو بائعا للسندات الحكومية والأوراق التجارية والمالية فإذا ما أراد أن يحقق انكماشا في كمية النقود القانونية (السيولة) يبيع الأصول الرأسمالية فيمتص السيولة وينخفض حجم الائتمان، ويرجع ذلك إلى أن أثمان هذه الأصول يحصل عليها البنك المركزي من المشترين في شكل نقود ورقية، ويحصل العكس إذا دخل البنك المركزي مشتريا لهذه الأصول[1].

ثالثا:سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني

تعتبر هذه السياسة من أهم السياسات المستعملة للتحكم في معدلات التضخم، وذلك بسبب تأثيرها المباشر والقوي على حجم السيولة لدى البنوك وبالتالي إذا زادت نسبة الاحتياطي الاجباري فان نسبة النقود المتاحة للإقراض تنخفض [2].

الفرع الثاني : علاج التضخم عن طريق السياسة المالية

تعني السياسة المالية استخدام بنود الميزانية من ضرائب وقروض ونفقات عامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها التوازن والاستقرار الداخلي للاقتصاد الوطني [3].

وأهم أدواتها هي [4]:

أولا: الضرائب بكافة أنواعها

مثل ضرائب الشركات والرسوم الجمركية الغير المباشرة على السلع المحلية أو المستوردة وتحد سياسة الحكومة الضريبة وما يتناسب مع أهدافها العامة التي تعكس استراتيجية الحكومة، فالجداول المختلفة لضريبة الدخل تعتبر من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دوراً مميزا في إعادة توزيع الدخل القومي بالإضافة إلى اعتبارها أداة هامة لحماية المنتجات المحلية والصناعات الوطنية الناشئة .

1 بلجبلية سمية، **أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996–2006**، مرجع سابق ص:142.

2 المرجع نفسه.

3 المرجع نفسه، ص:144.

4 دبات أمينة، **السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر**، مرجع سابق، ص ص:82،81.

13/06/2017 11:31

ثانيا : الإنفاق الحكومي

فحجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيع مستوى النشاط في كل القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تحويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب أو لتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي يضر بنشاط الاقتصادي أو تأجيل ببعض مشروعات الاقتصادية.

ثالثا: الدين العام

تعتبر سياسة الدولة اتجاه الدين العام من حيث حجمه ومعدلات نموه وسبيل الحصول عليه من الوسائل المهمة في تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ، أما إذا كانت الموازنة العامة تحقق فائض فإن حجم هذا الفائض يمكن أن يؤثر بصفة مختلفة على الاقتصاد الوطني .

كما توجد إجراءات أخرى معالجة لتضخم منها [1]:

✍ الرقابة المباشرة على أسعار بوضع حد أقصى وحد أدنى لها و استخدام نظام البطاقات في توزيع السلع الضرورية .

✍ إنتاج بعض السلع الضرورية على حساب بعض السلع الكمالية .

✍ الرقابة على الأجور فهي ضرورية لإنفاق الأسعار والأجور وكذلك تخفيض القيود على الواردات يساعد في زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية ومن الإجراءات التي تساعد على علاج التضخم رفع الإنتاجية بشكل عام وزيادة حجم الادخار القومي.

1 المرجع نفسه، ص:82.

13/06/2017 11:31

خلاصة الفصل :

نستخلص من هذا الفصل أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في حجم الكتلة النقدية و إدارة الائتمان، حيث لايختلف مفهومها في الاقتصاد الوضعي عنه في الاقتصاد الإسلامي من حيث المبدأ، لأن كل اقتصاد نقدي على مستوى السلطة يعنى بالتحكم و الإشراف على النقود المتداولة .

كما يعتمد تطبيق السياسة النقدية في كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي على عدة أدوات كمية وكيفية ومباشرة، ويعتبر ضبط عملية الإصدار أهم مزايا أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي باعتباره عملا سياديا للدولة، إضافة إلى تحريم الربا؛ وبالتالي غياب الفجوة بين قرارات الادخار والاستثمار مما يحول دون انتشار عمليات المضاربة الربوية في الأسواق المالية.

كما يتميز الاقتصاد الإسلامي بتوفره على أداة مالية ونقدية هامة تتمثل في الزكاة؛ حيث تعتبر ركن من أركان الدين الإسلامي الخمسة وأحد أعمدته الذي لا يقوم بناؤه إلا بها، وهي حق الله المعلوم في مال المسلم الذي تتوفر فيه شروط وجوبها لمن يستحقها لتحقيق رضا الله عز وجل وتزكية النفس والمال والمجتمع وللزكاة أدوار اقتصادية هامة من خلال زيادة الميل الحدي للاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعـــال الأمر الذي يترتب عليه زيـــــادة في الإنتاج، ولها الأثر البالغ في تحويل الموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار وتحفيز الاستثمار كما أن لها دورا كبيرا في إعادة توزيع الثروة بين الأفراد في المجتمع....

هذه الأهمية و المكانة التي تحتلها الزكاة تجعلها سياسة مستقلة بأدوات اقتصادية واضحة ومحددة على غرار السياسات الاقتصادية الأخرى ولهذه الأدوات أهداف مالية ونقدية تسعى لتحقيقها ضمن السياسة العامة للدولة .

وتأتي في مقدمة هذه الأهداف ضبط التضخم الذي يعد أحد الأمراض التي تهدد اقتصاديات الدول وتحدث فيها اختلالات سيئة، وقد تعددت التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم إلا أنها تشير في مجملها إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية و يعتمد التضخم في تأثيره على درجة النمو الاقتصادي وحساسية تأثر الاقتصاد بالعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية.

وسنقوم في الفصل الموالي بصياغة توليفة السياسة النقدية والسياسة الزكوية التي يمكن تطبيقها للتحكم في ظاهرة التضخم بالجزائر من سنة 2003 إلى 2015.

13/06/2017 11:31

تمهيد :

تعرضنا في الفصل السابق إلى المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية والزكاة وكذا التضخم؛ الذي يعتبر من أخطر المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول، لما له من الآثار السلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

ويهدف هذا الفصل إلى إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية والزكاة باعتبارها سياسة مستقلة ضمن السياسات الاقتصادية من أجل علاج مشكلة التضخم من خلال صياغة التوليفات المناسبة، والمواءمة بينها للتحكم في هذه الظاهرة، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى دور السياسة النقدية والزكوية في ضبط التضخم ومن ثم التوليفات بين السياستين، لنحاول اسقاط هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2003 إلى 2015 مع الاشارة إلى صندوق الزكاة الجزائري والنتائج التي حققها خلال هاته الفترة، حيث كان تقسيم الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول: دور السياستين النقدية و الزكوية في علاج مشكلة التضخم**
- **المبحث الثاني: توليفات السياستين النقدية و الزكوية لضبط التضخم**
- **المبحث الثالث: ضبط التضخم بالجزائر من خلال تطبيق توليفات السياستين النقدية و الزكوية**

المبحث الأول: دور السياستين النقدية والزكوية في علاج مشكلة التضخم

تطرقنا في الفصل السابق إلى أدوات السياسة النقدية وآليات عملها بصورة مجملة حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وسنسلط الضوء في هذا المبحث على الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية في حالات التضخم، حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى دور السياسة النقدية في علاج مشكلة التضخم ونخصص المطلب الثاني إلى دور السياسة الزكوية في علاج مشكلة التضخم .

المطلب الأول: دور السياسة النقدية في علاج مشكلة التضخم

تعتمد البنوك المركزية في إدارة شؤون النقد والائتمان على وسائل متعددة هي الوسائل الكمية التي تهتم في التأثير بالائتمان المصرفي داخل الاقتصاد كمقدار دون الاهتمام بالتوزيع القطاعي له، والوسائل النوعية التي تهتم بنوع الائتمان الموجه نحو القطاعات المرغوبة ضمن برامج التنمية، والوسائل المباشرة التي تؤثر في أي شكل من أشكال الائتمان داخل الاقتصاد.

الفرع الأول : تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية

حيث وتبعا لتحريم الاكتناز في الاسلام وفرض الزكاة كوسيلة لتحفيز الأموال المعطلة، ورغبة المدخرين في الحصول على أرباح بدل ايداعها بدون مقابل، فإن نسب الودائع الجارية لدى المصارف تكون جد قليلة مقارنة بالودائع الاستثمارية، إلاّ أن تجميع كميات كثيرة منها تشكل مبالغ كبيرة مكتنزة، وبالتالي يتدخل البنك المركزي لدى المصارف، لتغيير نسب تخصيص هذه الودائع بتوزيعها على المؤسسات المناسبة، واستعمالها في المجالات المطلوبة بحسب السياسة النقدية المرغوبة[1].

الفرع الثاني : عمليات السوق المفتوحة [2]

هي العملية التي يقوم من خلالها البنك المركزي بعمليات بيع وشراء سندات قصيرة الأجل في السوق النقدية، من أجل التأثير على السيولة النقدية المتداولة .

فإذا أراد البنك المركزي أن يرفعها يتدخل كمشتري لهذه الأوراق، والعكس صحيح إذا أراد انقاصها، وتتم هذه العملية كما يلي:

1 بن عبد الفتاح دحمان، **"أدوات السياسة النقدية بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي الوضعي: أي توافق"**، على الخط ، (2016/09/25) http://iefqedia.com/araab/wp-content/uploads/2011/03/%D8

2 دبات أمينة، **السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر**، مرجع سابق، ص:106.

13/06/2017 11:31

حيث يمارس البنك المركزي تأثيره عن طريق اجراءات يتخذها حسب الحالات التي يواجهها في الاقتصاد الوطني في حالة التوسع الكبيرة للنشاط الاقتصادي الذي يترافق مع تزايد حدة التضخم فإن البنك المركزي يقلل من قدرة البنوك والمؤسسات المالية على منح الائتمان، عن طريق خفض كمية الأموال المتداولة وذلك بواسطة عمليات بيع الأسهم، السندات، الأذونات والأوراق التجارية، وأحيانا الذهب والعملات الأجنبية الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض كمية النقود المتداولة إذ تنخفض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، ومن ثم تضاعف قدرتها الائتمانية بمقدار قيمة عمليات البيع، فينخفض بذلك العرض النقدي ويقل الائتمان الممنوح وتنكمش الاتجاهات التوسعية في النشاط الاقتصادي إلى المستوى المراد الوصول إليه.

وتتوقف فاعليتها على مجموعة من الشروط من بينها :

- ✓ توافر إرادة التعامل من طرف المتدخلين .
- ✓ اتساع هيكل السوق مما يجعله أكثر نشاطا وديناميكية .
- ✓ عمق السوق من خلال توفر عدد من السندات المتداولة ذات الخصائص الجيدة.

الفرع الثالث : الاحتياطي القانوني

هو عبارة عن نسبة قانونية يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية، ويقوم بالاحتفاظ بها لديه كوديعة بدون فوائد، فمقدرة البنوك التجارية الاقراضية تعتمد على ما تمتلكه من سيولة أو احتياطات نقدية، التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه، حيث عند ظهور تيارات تضخمية فان البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الاجباري، وأحيانا يتوصل الأمر بالبنك المركزي إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان، فالبنك المركزي إذا كان يريد تقليص السيولة لدى البنوك التجارية يقوم برفع هذه النسبة والعكس صحيح[1].

1 المرجع نفسه، ص:107.

13/06/2017 11:31

المطلب الثاني: دور السياسة الزكوية في علاج مشكلة التضخم

بتعدد أسباب التضخم تستطيع السياسة الزكوية بأدواتها المتنوعة أن تكون عامل إخماد للأسباب المؤدية للتضخم وما ينجر عنه من آثار اقتصادية.

– فالتضخم الناتج عن زيادة الكتلة النقدية والإفراط في عملية الإصدار النقدي، تساهم الزكاة في تخفيفه من خلال: زيادة التداول النقدي الناتج عن انتقال الأموال من فئة لأخرى، وتحريك الأموال العاطلة والمدخرة.

– أما التضخم الناتج عن اختلال العرض والطلب في السوق، فتستطيع الزكاة أن تُسهم في تخفيفه بـــ: المساهمة في زيادة المعروض من السلع والخدمات إمّا بتشجيع الاستثمار الجديد بإنشاء مؤسسات من طرف مستحقي الزكاة، تزيد من العرض في الأسواق. أو بتثبيت وتمويل المؤسسات الإنتاجية المتعثرة والتي أثقلتها الديون، فتمول هذه المؤسسات من مصرف الغارمين. كما أن توزيع الزكاة يزيد ويحفّز من الطلب الاستهلاكي والاستثماري الفعالين، وهو ما ينعكس بالإيجاب على التوسع في العملية الإنتاجية.

إن تلافي أسباب التضخم، وتوجيه كل السياسات الاقتصادية نحو إزالتها، سينعكس لا محالة على استقرار المستويات العامة للأسعار؛ الشيء الذي يجعل من هذه الأدوات وسيلة أساسية للضبط والاستقرار الاقتصادي[1].

1 فوزي محيريق، " **مصفوفة أدوات السياسة الزكوية مقترح مستقل ضمن السياسة الاقتصادية** " على الخط(2016/09/25).
http://conference.qfis.edu.qa/app/media/7128

13/06/2017 11:31

المبحث الثاني : توليفات السياستين النقدية والزكوية لضبط التضخم

لدراسة التوليفات المناسبة (سياسة نقدية – سياسة زكوية) للتحكم في ظاهرة التضخم قمنا بإنشاء جدول يظهر فيه التقاطع بين أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي وأدوات السياسة الزكوية وهو ما سنعرضه في المطلب الأول (جدول مصفوفة فعالية أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية) وسنتطرق في المطلب الثاني إلى تفسير تقاطعات أعمدة وصفوف المصفوفة، أما المطلب الثالث فيتضمن المواءمة بين أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية للتحكم في ظاهرة التضخم.

المطلب الأول : جدول مصفوفة فعالية أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية في ضبط التضخم

✍ بيان رموز المصفوفة

تمثل الرموز والأرقام والدرجات المسجلة في جدول المصفوفة ما يلي:

- ✓ الدرجات تكون من: (1 إلى 5) ، وتوضّح متى تكون الأدوات المستخدمة أكثر فاعلية تصاعديا.
- ✓ الإشارة السالبة (–) تعني أن الأثر سلبي.
- ✓ الإشارة (+) تعدي فعالية الأثر لزيادة مماثلة في تطبيق أداة درجة فعاليتها إيجابية.
- ✓ الرمز: (/) يعني عدم وجود أثر حين تطبيق هذه الأداة أو وجود أثر لكن طفيف أهملناه.

13/06/2017 11:31

جدول رقم **01** :مصفوفة فعالية أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية في ضبط التضخم

			الأدوات الكمية للسياسة النقدية			الأدوات الكيفية للسياسة النقدية			الأدوات المباشرة للسياسة النقدية		
			تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية	سياسة السوق المفتوحة	تغيير نسبة الأرباح الموزعة	التمييز في الودائع الجارية الموجهة للمجالات الاستثمارية	التمييز في التعامل في السوق المفتوحة	التمييز في نسب المشاركة في الأرباح والأرباح غير الموزعة	الإقناع الإيمان	التعليمات المباشرة	الجزاءات
أداة التوزيع الزكوي	أداة التوزيع النقدي	التوزيع النقدي العادي	3-	0	0	3-	3-	2-	/	/	/
		التوزيع النقدي المؤجّل	2-	2	0	0	0	0	/	/	/
	أداة التوزيع العيني (السلعي)	التوزيع العيني (السلعي) العادي	4	5	0	3	0	0	/	/	/
		التوزيع العيني (السلعي) المؤجّل	3	3	0	/	0	0	/	/	/
	أداة التوزيع المركّز		0	/	0	/	0	5	/	/	/
	أداة التوزيع النوعي		0	/	0	/	5	/	/	/	/
	أداة التوزيع التاميني		/	/	0	/	/	/	/	/	/
أداتي التخصيص الزمني والاقليمي	أداة التخصيص الزمني		/	/	0	5	/	/	/	/	/
	أداة التخصيص الاقليمي		/	/	3	/	/	/	/	/	/
أداة استهداف مرجّح الزكاة			/	/	3	/	/	/	/	/	/
أداة التصحيح الخارجي			2	1	/	/	/	/	/	/	/
أدوات الحفز	أدوات توجيهية (إرشادية)		3	3	3	3	3	3	5	5	/

والتوجيه	أدوات تحفيزية	3	3	3	3	3	3	5	/	/
	أدوات ردعية	/	/	/	/	/	/	/	/	5
أدوات الاقتطاع الزكوية	الاقتطاع النقدي العادي	5	5	3	/	3	3	3	/	/
	الاقتطاع النقدي المعجل	4	2	3	4	5	5	/	/	/
	الاقتطاع النقدي المؤجل	0	2	0	-3	0	0	/	/	/
	الاقتطاع العيني (السلعي) العادي	-3	0	0	-3	0	0	/	/	/
	الاقتطاع العيني (السلعي) المعجل	-4	0	0	-3	0	0	/	/	/
	الاقتطاع العيني (السلعي) المؤجل	-1	2	0	0	0	0	/	/	/
أداة الاقتطاع النوعي		1	0	4	3	5	0	/	/	/

المصدر : من إعداد الطالبات.

المطلب الثاني: تفسير تقاطعات أعمدة وصفوف المصفوفة (سياسة نقدية – سياسة زكوية)

من خلال الجدول سوف نحاول شرح تقاطعات الأعمدة و الصفوف :

الفرع الأول: تفسير تقاطع أعمدة الأدوات الكمية للسياسة النقدية مع صفوف أدوات السياسة الزكوية

في حالة المزاوجة بين أداة تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية مع التوزيع النقدي العادي فإن أثر هذه التوليفة التضخم يكون عند أدنى مستويات الفاعلية بدرجة (-3)؛ حيث أن توزيع الزكاة نقدا الحالة يزيد من حجم المعروض النقدي في الاقتصاد، كذلك الأمر مع أداة التوزيع النقدي المؤجل إلا أنه يكون اقل ضرر بدرجة (-2)، في حين تزداد فاعلية الأداة الزكوية السابقة عند اعتماد أداة التوزيع العيني (السلعي) العادي بدرجة (+4)

لأن اعتماد هذه الأداة يؤدي إلى اقتطاع جزء من السيولة وحجزه عن التداول داخل الاقتصاد لفترة زمنية، كما أنها تستهدف قطاعات سلعية تعاني من انخفاض الطلب عليها، ومن ثم يتم تحفيز الإنتاج والاستثمار وخفض المخزونات السلعية، وحصول المؤسسات على سيولة تساعد في إعادة تمويل عمليات الإنتاج والتوسع فيها، وهو الأمر الذي يساهم في تنشيط عمليات الإنتاج بهذه القطاعات، وفي نفس السياق تعمل السلطات على التحكم في المعروض النقدي من خلال أداة تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية.

أما بالنسبة لمزاوجة هذه الأداة مع أداة التوزيع المركز التوزيع المركز والنوعي والتأميني فان درجة الفاعلية تكزن (0) كون هذه الأدوات تستخدم في القطاعات التي يتوقع افلاسها أو تعاني من أزمة تمويل، أما عند التقاطع مع أداة التصحيح الخارجي فان الفاعلية تكون بدرجة (3) حيث أن حصيلة الزكاة المقتطعة نقديا بصورة عادية توزع على دول أخرى، وبالتالي خفض الكتلة النقدية بصورة نهائية من الاقتصاد، ما يؤثر على الطلب الكلي.

في حين أن الأدوات التوجيهية والتحفيزية ترفع من أثر هذه الأداة لتبلغ الفاعلية درجة (+3).

وبالمزاوجة بين هذه الأداة وأداة الاقتطاع النقدي المعجل فإن درجات فاعلية السياسة الزكوية في استهداف معدلات التضخم تكون أكثر فاعلية (+5) من حالة الاقتطاع النقدي العادي (+4) ، ويلجأ إلى تعجيل الاقتطاع في حالة "التضخم الجامح"، وعلى ذلك فبإمكان الدولة الاختيار بين مجموعة من الأدوات، أو تشكيل توليفات مختلفة منها، أو بالمواءمة بين هذه الأدوات بحسب درجات الفاعلية المُشار إليها، ومستويات التضخم المراد ضبطه.

وحينما نطبق أدوات الاقتطاع العيني الزكوي العادي أو المعجل فان أثر هذه الأداة في خفض التضخم يكون ذو أثر سالب بدرجة (-3) و(-4) على التوالي نتيجة خفض العرض الكلي من السلع بسبب آلية الاقتطاع في حين ينخفض الأثر السالب عند اعتماد آلية الاقتطاع النقدي المؤجل بدرجة (-1) ، على اعتبار

13/06/2017 11:31

أنه لم يتم اي اقتطاع نقدي، أما المزاوجة مع أداة الاقتطاع النوعي فتكون أقل فاعليـــة (+1) لأن هـــذه الأداة تركز على قطاعات دون أخرى.

وبالمزاوجة بين هذه الأداة وأداة التوزيع النقدي العادي أو أداة التوزيع النقدي المؤجل تحـــصلنا علـــى درجات سالبة (-3) ، (-2) على التوالي وذلك لأن البنك المركزي يحاول امتصاص الكتلة النقدية بدخولـــه السوق النقدية كبائع للأوراق المالية، أما تقاطع سياسة السوق المفتوحة مع أداة التوزيع العيني العادي تكـــون درجة الفاعلية تكون كبيرة (+5) في استهداف معدلات التضخم وذلك نتيجة خفض الكتلة النقديـــة نتيجـــة ضخ العرض السلعي مع امتصاص الكتلة النقدية في نفس الوقت، في حين تنخفض درجـــة الفاعليـــة (+3) في حالة التقاطع مع أداة التوزيع العيني المؤجل، أما أدوات الحفز والتوجيه فيكون الأثر ايجابي بدرجة (+3) باعتبار أن هذه الأدوات تساهم في رفع حصيلة الزكاة لاستجابة المزكين وتأثرهم بها وبالنسبة لمزاوجة هذه الأداة مـــع أداة الاقتطاع النقدي العادي، أو الاقتطاع النقدي المعجل فتكون درجة الفاعلية عالية (+5) حيث يتم بـــذلك خفض الكتلة النقدية مما يؤدي إلى خفض مستويات التضخم، في حين تنخفض فاعليتها مـــع أداة الاقتطـــاع النقدي المؤجل (+2)، و تنعدم الفاعلية (0) عند المزاوجة مع أدوات الاقتطاع العيني سواء العادي أو المعجـــل أو المؤجل.

الفرع الثاني: تفسير تقاطع أعمدة الأدوات الكيفية للسياسة النقدية مع صفوف أدوات السياسة الزكوية

إن تقاطع أعمدة الأدوات الكيفية للسياسة النقدية مع صفوف أدوات السياسة الزكويـــة تكـــون ذات فاعلية كبيرة (+5) في حالة تقاطع أعمدة هذه الأدوات مع أداة التوزيع المركز حيث يتم تركيز وتكثيف أثـــر الزكاة ضمن قطاع معين، من أجل رفع إنتاجيته لخفض الطلب على سلعه. وعادة ما يكون هذا القطاع منتجا للسلع الضرورية، أو قطاع يعاني من اختلالات هيكلية، ينتج عنها تضخم "هيكلي أو بنيوي"؛ وبالتالي يكون علاج هذه الاختلالات من خلال أداة التوزيع الزكوي المركز كفيلا بخفض مستويات التضخم البنيوي. وكذا أداتي الاقتطاع والتوزيع النوعي كون هاتين الأداتين تمكنان مؤسسة الزكاة من المفاضلة بين وعاء زكوي دون آخر، أو مصرف دون آخر؛ وذلك بما يتماشى والهدف الاقتصادي المحدد.

وترتفع درجة الفاعلية أيضا عند تقاطع أعمدة هذه الأدوات مع صف أداة استهداف مـــرجح الزكـــاة بدرجة (+4) كون مرجح الزكاة يعد مؤشرا جيدا لتتبع قيمة الزكاة ومن ثم زيادتها أو انقاصها بمـــا يتماشـــى وأهداف السياسة الاقتصادية.

الفرع الثالث: تفسير تقاطع أعمدة الأدوات المباشرة للسياسة النقدية مع صفوف أدوات السياسة الزكوية

ترتفع الفاعلية عند تقاطع أعمدة الأدوات المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية للتحكم في المعروض النقدي مع أدوات الحفز والتوجيه الخاصة بالسياسة الزكوية وذلك لشدة أثر هذه الأخيرة وسلطتها على

13/06/2017 11:31

المزكين واستجابتهم لها من جهة، ومن جهة أخرى قيام المصارف المركزية بالتدخل بصورة مباشرة لإحكام تطبيق السياسة النقدية سواء بالإقناع الإيماني أو التعليمات المباشرة أو الجزاءات كآخر إجراء لضمان تنفيذ توجيهاته للمصارف.

فتكون درجة الفاعلية (+5) عند تقاطع عمود الاقناع الإيماني وكذا التعليمات المباشرة مع الأدوات التوجيهية ، وكذا درجة فاعلية مرتفعة (+5) عند تقاطع عمود الاقناع الإيماني مع الأدوات التحفيزية في حين ترتفع درجة الفاعلية عند توليفة أداة الجزاءات مع الأدوات الردعية للسياسة الزكوية .

المطلب الثالث : المواءمة بين أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية للتحكم في ظاهرة التضخم

من خلال الجدول السابق وتفسير التقاطعات سنحاول المواءمة بين الأدوات الأكثر فاعلية

الفرع الأول : المواءمة بين تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية والاقتطاع النقدي المعجل

ففي حالة التضخم تقوم اداة الاقتطاع النقدي المعجل بجمع الزكاة نقدا وقبل حولان الحول وبالتالي سحب جزء من الكتلة النقدية من التداول ، فتقوم المصارف الاسلامية باستثمار هذه الأموال بالتنسيق مع البنك المركزي الذي يمكن أن يتدخل لتغيير نسب تخصيص هذه الوداع باستخدامها في المجالات المطلوبة وبما يحقق أهداف السياسة النقدية المرغوبة كما يمكن أن تستخدم الودائع الجارية في تقديم التمويل قصير الأجل اللازم للمشروعات وإلا أمكن للبنك المركزي الاحتفاظ بها إذا كان الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية تتطلب سحب جزء من الكتلة النقدية من التداول.

الفرع الثاني : المواءمة بين سياسة السوق المفتوحة و أداة التوزيع العيني (السلعي) العادي

وهي قيام البنك المركزي ببيع وشراء ما لديه من الأوراق المالية والسندات الحكومية في السوق المفتوحة سواء من المصارف أو من الأفراد من أجل التأثير في مستوى القاعدة النقدية؛ فيقدم على شراء الأوراق المالية في حالة الرغبة في زيادة حجم المعروض النقدي في حالة الكساد، وبيعها لتخفيض حجم الكتلة النقدية في حالة التضخم، كما يمكن أن تشمل هذه السياسة أيضا عمليات بيع وشراء الذهب والعملات الأجنبية لتخفيض أو زيادة حجم المعروض النقدي حسب حالة النشاط الاقتصادي، ونظرا لتحريم الربا في الاقتصاد الإسلامي فيجوز التعامل بالأسهم، لأنها جزء من رأس مال الشركات وتتحمل الأرباح والخسائر، بينما تقوم الثانية باعتماد أسلوب التوزيع العيني (السلعي) للزكاة المُجباة عينا أو نقدا؛ حيث أنه وبعد عملية الاقتطاع النقدي تقوم المؤسسة الزكوية باستعمال أداة التوزيع العيني وتتم عملية التوزيع بعد إتمام عملية الاقتطاع مباشرة

13/06/2017 11:31

إن كان الاقتطاع سلعي، أمّا إن كان الاقتطاع نقدا فسيتطلب توفير السلع مدة زمنية ليست بالطويلة لإتمام عملية التوزيع العيني.

من خلال هذه التوليفة نكون قد حققنا هدفين الأول الدور الاجتماعي للزكاة عن طريق انتقال الاموال من أصحاب الدخول الكبيرة الى أصحاب الدخول المتوسطة والفقيرة، و الهدف الثاني هو امتصاص الفائض النقدي في السوق وبالتالي التحكم في ظاهرة التضخم .

الفرع الثالث:المواءمة بين التمييز في الودائع الجارية الموجهة للمجالات الاستثمارية و أداة التوزيع المركز

يمكن تعديل نسب تخصيص الودائع الجارية لدى المصارف حسب حاجة النشاط الاقتصادي وأولوياته، فإذا كانت الأداة الكمية في هذا المجال تغير تخصيص نسب الودائع الجارية حسب حالة النشاط الاقتصادي فإن استعمالها كأداة كيفية يخص التعامل مع ذلك الجزء الذي تقرر تخصيصه للاستثمار، حيث يوجه للقطاعات ذات الأولوية كما أنّ مؤسسة الزكاة تستهدف قطاعا اقتصاديا دون آخر فتصرف الزكاة وتوزع في مصرف واحد يكون له علاقة مباشرة بالقطاع المستهدف .

الفرع الرابع : المواءمة بين التمييز في التعامل في السوق المفتوحة و أداة التوزيع النوعي

من أجل التأثير في قطاعات اقتصادية دون أخرى يقوم المصرف المركزي بشراء الأوراق المالية الخاصة بالقطاعات المرغوب تدعيمها لزيادة الموارد المالية المخصصة لهذه القطاعات وزيادة إقبال المستثمرين عليها، في حدود الكمية التي يرغب إضافتها إلى الاقتصاد من المعروض النقدي وفي المقابل لا يشتري الأوراق المالية للقطاعات التي لا يرغب في زيادة تمويله كما أن أداة الاقتطاع النوعي تعتمد على جباية الزكاة من وعاء زكوي دون آخر و بنسب متفاوتة في الجمع والتحصيل بحسب القطاع وحالته الاقتصادية؛ أي أن الاداتين متكاملتين يعملان على توجيه الاقتصاد في مجال معين والتقليص من القطاعات التي تعاني تضخما.

الفرع الخامس : المواءمة بين سياسة التمييز في نسب المشاركة في الأرباح والأرباح غير الموزعة مع أداة التوزيع المركز

فإذا رغبت السلطات النقدية في توجيه الموارد المالية نحو قطاعات معينه رفعت نسبة المشاركة لصالح المودعين على حساب المصارف لتزداد إيداعاتهم كما ترفع نسبة المشاركة لصالح المستثمرين على حساب المصارف ليزداد استثمارهم في هذه القطاعات، وترفع نسبة الأرباح الموزعة في هذه المجالات، والعكس بالنسبة

13/06/2017 11:31

للقطاعات التي تعرف تضخما أو ليست ذات أولوية بالنسبة لمصالح الدولة و الأفراد، كما أنه حينما تستهدف المؤسسة الزكوية قطاعا اقتصاديا دون آخر و تستعمل هذه الأداة؛ فتصرف الزكاة وتوزع في مصرف واحد، شريطة أن يكون هذا المصرف له علاقة مباشرة بالقطاع المستهدف، وتتباين فعالية أداة التوزيع المركّز بين أن يكون التوزيع نقدا أو عينا وذلك حسب الهدف الاقتصادي من ذلك.

الفرع السادس : المواءمة بين أداة الاقناع الإيماني وأدوات الحفز والتوجيه

وهي تدخل المصرف المركزي لإقناع المصارف بالإجراءات الواجب اتباعها لمواجهة مشاكل الاقتصاد ، والتي من بينها التضخم؛ وهذا من منطلق إيمانهم بضرورة تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ومن جهة أخرى هي قيام المؤسسة الزكوية بكل فروعها وقطاعاتها بتوجيه المزكّين نحو أداء زكواتهم بطريقة معينة تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة من تطبيق السياسة الزكوية، ويستخدم في تطبيق هذه الأداة كل الوسائط والوسائل الإعلامية والمؤسسات والمنابر ذات الصلة بمؤسسة الزكاة.

الفرع السابع : المواءمة بين الجزاءات والأدوات الردعية

وهي آخر ما يلجأ إليه المصرف المركزي من إجراءات لضمان تنفيذ توجيهاته للمصارف، وقد تكون هذه الجزاءات سلبية كالحرمان من الإقراض وإعادة التمويل، أو يفرض عليها غرامات حسب المخالفات التي ترتكبها وقد تصل إلى حد إيقاف نشاط هذه المصارف، كما قد تكون هذه الجزاءات إيجابية كتشجيع المصارف المنفذة لتوجيهات المصرف المركزي، وتوفير الحوافز و المكافآت مما يحفز المصارف الأخرى على الالتزام بتعليمات المصرف المركزي المتعلقة بالسياسة النقدية وتستعمل السياسة الزكوية في ذلك أدوات ردعية تُلزم المزكّي بأداء زكاته، وتعاقب الممتنع عن أداء هذا الواجب الديني التعبدي المالي.

13/06/2017 11:31

المبحث الثالث: ضبط التضخم بالجزائر من خلال تطبيق توليفات السياستين النقدية و الزكوية

سنتطرق في هذا المبحث إلى التتبع العملي لتطبيق أدوات السياسة النقدية لضبط التضخم بالجزائر من خلال المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسنتعرض فيه إلى توليفات تطبيق أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية لضبط التضخم بالجزائر.

المطلب الأول: التتبع العملي لتطبيق أدوات السياسة النقدية لضبط التضخم بالجزائر

الفرع الأول: تطور حجم الكتلة النقدية ومقابلاته (2003 إلى 2014)

عملت الدولة الجزائرية منذ سنة 2001 إلى غاية 2014 على رفع معدلات النمو الاقتصادي و الحد من معدلات البطالة التي بلغت في المتوسط خلال الفترة 1995- 2000 ما يقارب 28 % و هي نسبة جد مرتفعة كان لها الأثر البالغ على الصعيدين الاجتماعي و الاقتصادي، و تجسدت عملية الإنفاق الاستثماري خلال هذه المرحلة من خلال المخططات التنموية الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم 2: توزيع الأموال المخصصة على مختلف القطاعات الاقتصادية الوحدة: مليار دج

القطاعات	أشغال كبرى و هياكل قاعدية	تنمية بشرية ومحلية	الفلاحة والصيد البحري	دعم الإصلاحات	المجموع
مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	210.5	204.2	65.4	45	525.1
المخطط التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009	1703.1	1908.5	337.2	253.9	4202.7
المخطط الخماسي للتنمية الإقتصادية 2010-2014	9700	10895	240	379	21214

المصدر: تقار عبد الكريم، آلية السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة في الجزائر، أطروحة دكتوراه (دراسة غير منشورة)، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص:87.

13/06/2017 11:31

ينجم عن عدم مواكبة الزيادة في الكتلة النقدية زيادة في حجم السلع والخدمات ظهور فجوات تضخمية في الاقتصاد الوطني، يمكن ابراز اثار تمويل الاستثمارات في الجزائر في خلق التضخم من خلال زيادة حجم الكتلة النقدية كما هو مبين في الجدول :

الجدول رقم (03): مقارنة تطور الكتلة النقدية بالناتج المحلي الاجمالي

الفترة	متوسط تطور الكتلة النقدية	متوسط تطور الناتج الاجمالي المحلي	معدل تطور التضخم
2000 –1990	%18.75	%12.45	%18.68
2013 –2001	%16.86	%13.84	%4.08

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط الزيادة في الكتلة النقدية أعلى من متوسط زيادة الناتج الاجمالي، لكن منذ سنة 2000 بدأت الكتلة النقدية في التناقص نظرا لاتباع الدولة سياسة نقدية تقشفية، بينما عرفت الكتلة النقدية بين سنة 2001-2013 معدلات نمو متسارعة بلغت 16 % نتيجة زيادة الأرصدة النقدية التي ارتفعت من سنة 2001 الى 2011 بمعدل 300%، بالإضافة إلى برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ يقدر بحوالي 25941 مليار دينار.

والنتيجة هي أن التوسع في خلق النقود عاد إلى سياسة الائتمان والقروض الممنوحة للاقتصاد والمستحقات على الخزينة العامة والتي لعبت دورا كبيرا في انتشار وتوسع القوى التضخمية في الاقتصاد الوطني خاصة اذا كان انفاقها انفاقا استهلاكيا.

الفرع الثاني: الطرق العملية لمعالجة التضخم في الجزائر

أرادت الجزائر أن تحقق تنمية اقتصادية على نمط التسيير المركزي المخطط، أين يتم تمويل برامج الاستثمارات بالاعتماد على القروض المصرفية عن طريق الإصدار النقدي مما أدى الى رفع معدل التضخم، و في هذا السياق يمكن القول أنه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة قبل مرحلة الاصلاحات الاقتصادية.

13/06/2017 11:31

أولا : مرحلة الإصلاحات النقدية

و التي كانت مجسدة في القانون رقم 10 – 90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض الذي يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات؛ فهو يعكس الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانوني 1986 و 1988 و يهدف إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي وكونه المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية، و تحريك السوق النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي، بالإضافة إلى إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، و جعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ثانيا: دور بنك الجزائر في معالجة التضخم

تعتبر الجزائر من بين الدول التي شهدت موجات تضخم خلال فترة الثمانينيات والتسعينات ومن أجل القضاء عليه عملت الجزائر على القيام بكل الإجراءات والصلاحيات الاحترازية من أجل التخلص منه في أقرب الآجال[1]، وسنتطرق إلى معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2003-2015)بناء على معطيات الجدول التالي :

الجدول رقم (04) : تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2003–2015

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	4.27	3.26	1.38	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8

La Source:http://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG (25/09/2016)

شهدت معدلات التضخم في الجزائر عدم استقرار حيث كانت سنة 2006 منخفضة بنسبة 2.3 % ثم بدأت بالارتفاع الى 3.7 %سنة 2007 ثم 4.9 %سنة 2008 وفي 2009 بنسبة 5.7% ثم انخفضت سنة 2010 إلى3.9% لترتفع مجددا سنة 2011 وذلك بسبب ضخ كمية كبيرة منن النقود داخل الاقتصاد دون أن يقابلها إنتاج حقيقي من خلال زيادة الأجور الذي قامت به الدولة، وحافظ على نفس المستوى خلال سنة 2013 بمعدل 3.3% لينخفض إلى 2.9%سنة 2014، وهذا يدل على المحاولات الجادة من طرف

1 إكـــــن لونيس، **السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر** خلال الفترة (2009 -2000)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص:152.

13/06/2017 11:32

البنك المركزي لضبط التضخم ليعود بالارتفاع سنة 2015 وذلك يرجع إلى الظروف الاقتصادية السائدة في ظل إنهيار أسعار البترول .

لمعالجة التضخم في الجزائر أقيمت عدة إصلاحات اشتملت على سياستين يتم تطبيقهما في آن واحد تهدف إحداهما لامتصاص الكتلة النقدية والثانية لرفد الناتج الداخلي ومن بين هذا الإجراءات ما يلي[1]:

✓ رفع ننسب الفوائد على الائتمان الممنوح وذلك قصد التخفيض من الطلب على القروض واللجؤ الى إعادة التمويل.

✓ الرفع من الاحتياطات الإجبارية للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر بهدف التقليل من حجم الكتلة النقدية الجاهزة لديها أي إضعاف قدرة البنوك على خلق النقود الائتمانية.

✓ التخفيض من العملة الوطنية حتى يتمكن بنك الجزائر من امتصاص النقود الزائدة عن حاجيات الاقتصاد الوطني .

✓ إصدار بنك الجزائر لقطع ذهبية تجبر من يمتلكها على اكتناز كميات كبيرة من الأموال

✓ تيسير السلطة لبرنامج الصرف في الجزائر عن طريق الادخار حيث تصدر سندات وكل من يكتسب هذه السندات له الحق تحويل كمية معينة من العملة الوطنية وهذه العملية سمحت لبنك الجزائر بسحب كمية كبيرة من الكتلة النقدية ،بالإضافة إلى أن الحكومة عملت على رفع سنعر الفائدة عند الاقتراض وذلك منن خلال بنك الجزائر وهذا من أجل الحد من الزيادة في معدلات التضخم الكبيرة دون التفكر في مستقبل الاستثمارات في الجزائر.

وبالإضافة إلى ذلك فقد بدأ بنك الجزائر أوائل 1995 في تنظيم أنظمة جديدة للحد من تركيز المخاطر ووضع قواعد واضحة لتصنيف القروض وتحديد مخصصاتها الاحتياطية في البنوك مطلوب منها خاصة أن تقوم بما يلي:

✓ تقدر حجم السحب على المكشوف بمايعادل رقم االاعمال لمدة 15 يوما بدلا من 45 يوما في السابق.

✓ عدم تسجيل المدفوعات المتأخرة السداد في بند الايرادات.

1 دليلة عامر، **تقىيم دور البنك المركزي في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر–خلال الفترة من 2009 إلى 2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2015/2014، ص: 77- 78 .

13/06/2017 11:32

وبهذا فقد عرفت معدلات التضخم تراجعا وانخفاضا بعد الارتفاع الذي شهده سنة 2012، وفي ما يلي تقرير البنك المركزي عن التضخم في الجزائر[1]:

بعد إصلاح وسائل السياسة النقدية خلال التسعينيات، أساسا خلال النصف الثاني من هذه العشرية المتميزة بتطبيق برنامج استقرار وتعديل هيكلي، جاء الأمر رقم 11 -03 المؤرخ في 26أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض لتدعيم قواعد الأداء الحسن في مجال صياغة ادارة السياسة النقدية و في هذا الإطار تم توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، باعتباره السلطة النقدية المكلفة بتحديد أهداف وصياغة إطار السياسة النقدية، وذلك في ظرف يتميز بظهور فائض السيولة ابتداءا من سنة 2002، و في هذا الوضع أدار بنك الجزائر السياسة النقدية بمرونة، مستعملا الأدوات الملائمة، أي الأدوات الجديدة المخصصة لامتصاص فائض السيولة، للتحكم في التضخم في الوقت الذي تزايدت فيه الموارد في الاقتصاد الكلي ، باستثناء سنتي 2009 و 2013 رغم تزايده ما بين 2004 و2008، الذي أصبح هيكليا، سمحت إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر باحتواء التضخم بالامتصاص الفعلي لهذا الفائض في السيولة في السوق النقدية ومن ثم يقترب الهدف الضمني، وذلك رغم المستوى المرتفع للتوسع النقدي، باستثناء الوتيرة المنخفضة تاريخيا لسنة 2009 لذروة قدرها (3,12 ٪) والذي سجل 21,50٪ في 2007 .بالفعل، بلغ متوسط التضخم ما بين 2002 و2010 نسبة 3,5٪، مع ارتفاعه إلى 5,74٪ بموجب سنة 2009 قبل أن يتراجع في 2010 هذا الأداء الجيد.

إن تضخم الأسعار عند الاستهلاك قد أبرز أكثر مساهمة السياسة النقدية في استقرار الاقتصاد الكلي في الجزائر، في ظرف يتميز بتعقيم جزء من فائض السيولة من طرف الخزينة العمومية وتقليص معتبر للدين العمومي الخارجي في 2006، وعلى أساس هذا الأداء الجيد من حيث التحكم في التضخم، في حالة إصلاح هيكلي للسيولة في إطار السوق النقدية، والدروس المستخلصة من الأزمة المالية الدولية، سجلت السنة الثانية لحالة فائض السيولة و السنة الثالثة لإدارة السياسة النقدية ، استمرار الوتيرات التضخمية ذات الطبيعة الداخلية وللتذكير فقد كان أثر الصدمة على الأسعار عند الاستهلاك في الثلاثي الأول لسنة 2012 أقوى من ذلك المسجل في بداية سنة 2011، كما تشهد عليه ظاهرة التضخم المكتسب، أي مساهمة تضخم الثلاثي الأول من 2012 في تضخم مجمل السنة.

1 بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2013.

13/06/2017 11:32

المطلب الثاني : توليفات تطبيق أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية لضبط التضخم بالجزائر

إن تجربة الجزائر في إعادة بعث الزكاة بصفة مؤسساتية تندرج ضمن تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية بحتة، لذلك كانت من بين الدول المبادرة في هذا المجال من خلال إنشاء صندوق الزكاة سنة 2003 هادفة من ورائه إلى تحقيق تضامنا اجتماعيا بين مختلف شرائح المجتمع و محاولة في نفس الوقت بلوغ الأهداف الاقتصادية للزكاة، و هو بذلك يريد تجسيد عمل تطوعي بالجزائر و المساهمة في حل مشكلة الفقر و الحرمان متبعا عدة طرق لذلك، إما عن طريق تقديم المساعدات المالية للعائلات الفقيرة أو إقامة مشاريع استثمارية لصالح الفقراء القادرين على العمل.

الفرع الأول: ماهية صندوق الزكاة الجزائري

أولا : التعريف بصندوق الزكاة الجزائري

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، و هو بمثابة مؤسسة خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة و ترسيخها في أذهان المسلمين الجزائريين و تحسين معاملاتهم و تحقيق مجتمع التكافل و التراحم والوقوف إلى جانب أهل الفقر و الحاجة، تم تأسيسه سنة 2003 في ولايتين نموذجيتين هما عنابة و سيدي بلعباس، وذلك بفتح حسابين بريديين في هاتين الولايتين تابعين لمؤسسة المسجد بغرض تلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمصدقين في شكل حوالات بريدية، كما أن زكاتهم لا تقبل إلا نقدا ولا تدفع بقوة القانون وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن و ذلك بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية[1].

1 موقع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، 2016 http://www.marw.dz

13/06/2017 11:32

ثانيا:طريقة تسيير صندوق الزكاة الجزائري و أهدافه الكبرى:

يتم تسيير صندوق الزكاة الجزائري كما يلي[1]:

- يكون صندوق الزكاة تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية وتحت رقابتها ويسيره المجتمع من خلال القوى الحية فيه.

- يحصل صندوق الزكاة و يصرف الأموال من خلال الحوالات ولا يتعامل بتاتا مع السيولة: لا تحصيلا ولا صرفا.

- تصرف الزكاة من خلال محضر ينجزه المكتب الولائي يشتمل على قائمة اسمية للمستحقين.

- تخصص نسبة من أموال الزكاة للاستثمار من خلال مساعدة صغار المستثمرين من ذوي المهن وخريجي الجامعات.

- يضمن الصندوق مبدأ محلية الزكاة أي أن الأموال التي تحصل في الولاية لا توزع إلا على أهل الولاية .

و من الأهداف الأساسية لصندوق الزكاة نذكر[2] :

- تنمية الروح التكافلية بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري وهذا يحثهم على دفع زكاتهم إلى مؤسسة الزكاة .
- ترسيم عمل مؤسسة الزكاة بحيث تصبح قانونية وتساهم في تحصيل وتوزيع الزكاة بكيفيات منظمة وهادفة تقضي على تشتت الجهود التقليدية غير المجدية .
- تنسيق العمل بين مختلف عناصر الهيكل التنظيمي لمؤسسة الزكاة بحيث ترسخ تقنيات العمل الإداري العصري الذي يرتكز على التقنية المعلوماتية وهذا تفاديا لضياع إيرادات الزكاة في التكاليف المختلفة.
- العمل على جعل المستفيد من الزكاة قادرا على الخروج من دائرة الفقر التي تكبله ليصبح قادرا على دفع الزكاة مستقبلا من خلال توجيه جزء من حصيلة الزكاة للاستثمار لصالح المستفيدين منها.
- إشراك المواطن الجزائري ليصبح قادرا على تخفيف العبء المالي الضخم الذي توفره الدولة لمواجهة الفقر.

1 النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف لسنة 2003، **صندوق الزكاة**، رقم 2003/86م، 30مارس 2003، ص:50.

2 كمال رزيق ، فارس مسدور ،"**ملخص اقتراح مشروع إرساء مؤسسة الزكاة في الجزائر**"، رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، (ع 0 ،جمادي الأول 1424 هـ / جويلية 2003)، ص: 02 .

13/06/2017 11:32

ثالثا: طريقة تحصيل و توزيع الزكاة بالجزائر[1]:

لكي يحقق صندوق الزكاة نجاحا و لتحقيق أهدافه الكبرى و للوصول إلى غاياته المنشودة لا بد له من تقنيات فعالة يستخدمها عند جمع و توزيع الزكاة على المواطنين، بحيث تخدم مصالح المزكي و تحفظ ماء وجه الفقير من مذلة السؤال في نفس الوقت، ومن أجل تحقيق ذلك قامت وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بتنظيم تسيير الزكاة وفق ما يلي :

1- تحصيل الزكاة بالجزائر: هناك نوعين من أموال الزكاة التي يحصلها صندوق الزكاة؛ زكاة المال و زكاة الفطر

✓ بالنسبة لزكاة المال يتم تحصيلها وفق ثلاثة طرق، كما يلي:

أ- الصناديق المسجدية: و التي توضع على مستوى المساجد الكبرى في الأحياء و المدن عبر كامل التراب الوطني و بعدها تدفع مبالغ الزكاة المحصلة في كافة مساجد الولاية إلى حساب صندوق الزكاة الولائي(حيث لكل ولاية رقم حساب خاص بها).

ب- الحوالات البريدية: و تعتبر طريقة مباشرة في تحصيل الزكاة. و كل مزكي يستطيع دفع زكاته بهذه الطريقة يجب أن يتجه إلى إحدى مكاتب البريد التابعة لولايته مصحوبا بمبلغ الزكاة الذي يريد دفعه إلى الحساب البريدي الجاري لصندوق الزكاة الولائي.

ت- الصكوك البنكية: يتم تحصيل الزكاة في الجزائر كذلك عن طريق الصكوك البنكية

✓ بالنسبة لزكاة الفطر يتم تحصيلها من قبل أعضاء لجنة المسجد لكل حي، حيث يتم تكليف الأئمة المعتمدين و أئمة المساجد بالشروع في عملية تحصيل زكاة الفطر ابتدأ من منتصف شهر رمضان إلى غاية 28 رمضان لكل سنة وذلك على أساس الوكالة.

2- توزيع الزكاة بالجزائر:

يتم توزيع زكاة المال كما يلي:

- توزع زكاة المال على مصارفها الشرعية من الفقراء و المساكين وفقا للترتيب الوارد شرعيا و قانونا.

1 موقع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، 2016 http://www.marw.dz

- التوزيع يتم وفق مبدأ محلية الزكاة أي أن الأموال التي تجمع في ولاية معينة لا توزع إلا على أهل الولاية.

- توزع حصيلة صندوق الزكاة الجزائري من زكاة المال وفق النسب التالية:

الجدول رقم(05): نسب صرف حصيلة زكاة المال في الجزائر

البيـــــان	نسب صرف حصيلة الزكاة	
	الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج
الفقراء و المساكين	%87.5	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة	/	% 37.5
مصاريف تسيير صندوق الزكاة	%12.5 توزع كما يلي: 4.5 % لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية. 6 % لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية. 2 % تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني	

المصدر: موقع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، 2016 http://www.marw.dz

نلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الأكبر من حصيلة الزكاة توزع لفائدة الفقراء و المساكين على شكل مساعدات مالية مقطوعة حيث تبلغ 87.5 % في حالة إذا لم تتعدى حصيلة الزكاة 5 ملايين دج، و تصل إلى 50% من الحصيلة الإجمالية في الحالة إذا تعدت حصيلة الزكاة في الولاية 5 ملايين دج، مع العلم أن نسبة 37.5 % من حصيلة الزكاة المخصصة لتنمية حصيلة الزكاة توزع لفائدة الشباب البطال من الفقراء على شكل قروض حسنة.

و قبل الشروع في عملية صرف الزكاة في كل ولاية، لا بد من تحديد قائمة الفقراء المستحقين للزكاة، ليتم بعدها تحديد طريقة صرف الحصيلة عليهم و مبلغ الاستفادة لكل واحد منهم، و عموما هناك طريقتين يعتمدها صندوق الزكاة في صرف أموال الزكاة:

1- الدعم المباشر لصالح الفقراء و المساكين: تصنف العائلات الفقيرة حسب أولوية الاستحقاق و يعطى كل واحد منهم مبلغا يتراوح بين 2000 دج - 5000 دج سنويا يستلمه من مصلحة البريد عن طريق الحوالات.

2- الاستثمار لصالح الفقراء (القروض الحسنة) من الشباب الحاملين للشهادات و القادرين على العمل: تجار، فلاحين، حرفيين، خرجي الجامعات،...بحيث ليس لهم إمكانيات مالية تسمح لهم بإقامة مشروع ولكن في نفس الوقت تؤهلهم قدراتهم المعرفية والبدنية للعمل والإنتاج، بحيث أن قيمة القرض الحسن تتراوح بين 50000 دج إلى 400000 دج، ومدة استرجاعه تتراوح بين 4 إلى 5 سنوات حيث يقدم المستفيد أقساط شهرية أو ثلاثية، انطلاقا من الشهر السابع من الحصول على القرض الحسن.

الفرع الثاني :تطور حصيلة الزكاة بالجزائر و تقدير ما يمكن لصندوق الزكاة تحقيقه

أولا : تطور حصيلة الزكاة بالجزائر

بعدما تعرفنا عىلى صندوق الزكاة وكيفية جمع وتوزيع الزكاة سوف نتطرق إلى حصيلة الزكاة وكيفية توزيعها حسب الاحصائيات الفعلية :

جدول رقم(06):تطور حصيلة الزكاة لصندوق الزكاة الجزائري الوحدة مليون دينار

نوع الزكاة	زكاة المال	زكاة الفطر
2003	118.2	57
2004	200.5	114.9
2005	367.2	257.22
2006	483.6	320.6
2007	478.9	262.2
2008	427.2	241.9
2009	614.00	270.00

المصدر: وزارة الشؤون الدينية http://www.marw.dz

نلاحظ من الجدول الارتفاع المحسوس في الحصيلة السنوية لزكاة المال خلال السنوات الثلاثة الأولى 2006/2005/2004 وبنسب متفاوتة نتيجة الحملات التوعوية التي تقوم بها الوزارة بينما تراجع في حصيلة زكاة المال وزكاة الفطر لسنتي 2007/ 2008 وذلك لعدم استمرار المساعي الاعلامية ونقص تمسك افراد المجتمع بفكرة الصندوق، لكن الوزارة تنبهت لذلك وكثفت مساعيها مما أدى إلى ارتفاع الحصيلة مرة أخرى.

وفي ما يلي عدد العائلات المستفيدة من الزكاة وعدد القروض الحسنة الممنوحة من قبل الصندوق:

جدول رقم(07) :عدد العائلات المستفيدة من الزكاة وعدد القروض الحسنة الممنوحة من قبل الصندوق الوحدة مليون دينار

	عدد العائلات المستفيدة	عدد القروض الحسنة
2003	21000	/
2004	35500	256
2005	53500	466
2006	62500	857
2007	22562	1147
2008	/	800
2009	/	1200
2010	150000	3000
2011	/	/
2012	/	4400

المصدر : موقع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، 2016 http://www.marw.dz.

نلاحظ من خلال الجدول أن العديد من الشباب استفادوا من القروض الحسنة المقدمة من طرف صندوق الزكاة بحيث سمحت هذه القروض لأكثر من 7500 فرد من فتح مؤسسات مصغرة و بالتالي الاستفادة من منصب شغل، وقد يوظف هؤلاء المستفيدين أفراد آخرين معهم في المستقبل وفي ذلك مساهمة

13/06/2017 11:32

فعلية في علاج مشكلة البطالة ، ولكن هذا يبقى مرهون على مدى نجاح المشروع بحيث لابد من الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين والماليين لدراسة الجدوى في عملية متابعة المشاريع الممولة.

كما أن العديد من العائلات الفقيرة استفادت من المساعدات المالية المقدمة من حصيلة زكاة المال حيث بلغت حوالي 150000 عائلة سنة 2010، وحوالي 100000 عائلة مستفيدة من زكاة الفطر في نفس السنة، مع العلم أن جل هذه العائلات سوف توجه هذه المساعدات المتحصل عليها نحو الاستهلاك (الميل الحدي للاستهلاك للعائلات الفقيرة هو مرتفع و هذا ما سوف يزيد من حجم الطلب على المواد الاستهلاكية ومن تم زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة الطلب على العمل – أي خلق مناصب للشغل- و لكن هذا يتوقف على مدى مرونة القطاع الإنتاجي، يجب الإشارة إلى أن توظيف العاملين عليها بصندوق الزكاة سوف يؤدي إلى زيادة حجم التوظيف والتخفيف من حدة مشكلة البطالة .

القروض الحسنة التي يقدمها صندوق الزكاة أي التمويل بالقرض أكثر إفضاء لظاهرة التضخم من عملية الاستثمارِ في الشركة؛ لأنَّ المستثمر بالمشاركة أو المضاربة ينظر إلى فرص الإنتاج الحقيقيِ أو الربح المُرضيِّ، بينما المقرض ينظر أولاً إلى ملائمة المقترض وقدرتِه على تسديد الفوائد على أساس الثورةِ التي توجد لديه عند التعاقد، وهذا من شأنه يزيد التوسع في الإقراض؛ بينما لا تمولِ البنوك الإسلامية إلا فرص الإنتاج الحقيقية.

المشاريع المصغرة تساهم في التخفيف من ضغط البطالة على ميزانية الدولة، كما أن خلق منصب شغل من طرف صندوق الزكاة يكلف أقل مما تكلفه البرامج الوطنية الممولة من طرف ميزانية الدولة وهذه نتيجة توحي بأهمية صندوق الزكاة كما أن للمشاركة أثارٌ ممتازة في تحقيق التوسع النقدي في ظل النظام النقدي الإسلامي وهذا التوسع النقدي غير تضخمي لأنَّه لا يقوم على الإقراض بل على الاستثمار الحقيقي المنتج ويتّضِح من خلال اعتماد الاستثمار، بالمشاركة التي تعتمد على احتمال تحقيق ناتج إضافي من خلال الربح؛ بينما لا يوجد ذلك في حالة الاستثمار بالقرض الربوي.

13/06/2017 11:32

ثانيا: تقدير ما يمكن لصندوق الزكاة تحقيقه

لتقدير الحصيلة الممكنة لزكاة المال في الجزائر نقوم بأخذ الناتج المحلي وضربه في 2.5% لأن الزكاة ضريبة على أصلِ رأس المال وليس على الربح – باستثناء زكاة الزروع – تجب كل عام مرة على رؤوس الأموال التي حال عليها الحول بمقدار 2.5%.

الجدول رقم (08): الحصيلة المتوقعة والحصيلة الفعلية للزكاة (2003–2015) **الوحدة: مليون دينار**

السنوات	الناتج الوطني المحلي	الحصيلة المتوقعة للزكاة 2.5%	الزكاة المحصلة عبر صندوق الزكاة	نسبة الزكاة المحصلة /الزكاة المتوقعة%
2003	5247500	131187.5	118.2	0.852
2004	7499600	193740	200.5	0.103
2005	9367100	233177.5	367.2	0.157
2006	8520600	234177.5	483.6	0.206
2007	9306200	232655	478.9	0.205
2008	11043700	276092.5	427.2	0.154
2009	9968000	249200	614.00	0.246
2010	11991600	299790	/	/
2011	14519800	362995	/	/
2012	15843000	396075	/	/
2013	16646266.16	416156.6	/	/
2014	17201049.44	430026.2	/	/
2015	16760607.53	419015.1	/	/

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي وموقع الشؤون الدينية .

من خلال هذا الجدول نلاحظ ضعف النسب المحصلة من الزكاة مقارنة مع ما يجب تحصيله فعلا ففي سنة 2004 كانت نسبة الزكاة المحصلة حسب الاحصائيات الرسمية لمؤسسة الزكاة تقدر ب0.103%من الحصيلة الفعلية المتوقع الحصول عليها لتنتقل إلى 0.246 %سنة 2009 .

وهذه النسب ضئيلة جدا وتكاد تكون مهملة اذا قورنت بالقيم المفترض الحصول عليها، لأنه لو تم انتقال المال بهذه الصورة؛ أي صورة الزكاة، سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقة للنقد وهذا معناه الحد من التضخُّم.

أما بالنسبة لتقدير الحصيلة الممكنة لزكاة الفطر في الجزائر لإحدى السنوات نتحصل عليها بضرب عدد سكان تلك السنة في قيمة زكاة الفطر للفرد الواحد لنفس السنة. فمثلا في سنة 2012 بلغ عدد سكان الجزائر بـــ 37.9 مليون نسمة، وقيمة زكاة الفطر الواجب إخراجها هي 100دج للفرد الواحد في نفس السنة، و بالتالي فإن حصيلة زكاة الفطر لوحدها قد تصل إلي: 3790 مليون دينار وتوزيع هذه الحصيلة على العائلات الفقيرة بطريقة كفأه من شأنه مضاعفة الطلب الاستهلاكي ومن ثم زيادة الإنتاج و زيادة الطلب على العمل ومن ثم المساهمة في علاج مشكلة التضخم و البطالة و الفقر عن طريق امتصاص كتل نقدية هائلة وإعادة توزيعها بشكل صحيح .

ولهذا يجب بذل جهود إضافية من طرف مؤسسة الزكاة الجزائرية، لتكون قيم الزكاة متناسقة مع حجم النشاط الاقتصادي ،وذات فعالية في علاج المشاكل الاقتصادية .

13/06/2017 11:32

الفرع الثالث: توليفات السياستين الزكوية والنقدية لضبط التضخم بالجزائر

تنبع أهمية حصيلة الزكاة باعتبارها أداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية من جانبين على الأقل:

الأول والمتمثل في وفرة الحصيلة والتي قد تصل إلى 14% من الناتج المحلي الأمر الذي يجعلها مصدرا هاما للتمويل أما الثاني فيتمثل في الدور الاستثماري للزكاة بحيث أن لها وظيفة إنتاجية تتمثل في استثمار جزء من حصيلتها في مشاريع إنتاجية لتشكل مصادر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها.

فبقدر تزايد الكفاءة التحصيلية لإيرادات الزكاة بقدر تزايد طاقتها التمويلية لمصارفها المحددة والمتنوعة في آن واحد، الأمر الذي يضمن انسياب قدر دائم من السيولة اللازمة لتمويل المجالات الأساسية للتنمية وهذا يخفف من اللجوء إلى مصادر نقدية تضخمية، وتكون ذات فعالية كبيرة عند تمازج كل من أدوات السياسة الزكوية والنقدية عن طريق استغلال هذه الحصيلة من قبل البنك المركزي .

حيث تستخدم أدوات السياسة الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم من خلال التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وكذا توجيه أساليب الإنفاق و التوزيع جنبا الى جنب مع السياسة النقدية، فطريقة جمع وتحصيل تلك النسبة الهامة من الناتج المحلي التي أشرنا إليها سابقا تؤثر على مستويات التضخم وتساعد على التخفيف منه إلى جانب الأدوات النقدية الأخرى في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، ومن أهم صيغ التأثير نذكر :

أولا : أداة الاقتطاع العادي والتمييز في الودائع الجارية الموجهة للمجالات الاستثمارية

من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية المتداولة وصولا لتحقيق المصلحة الحقيقية لتخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية بمقدار تطوير الدور التمويلي و الاستثماري و الاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة مشروع مقترح لتطوير مؤسسة صندوق الزكاة الجزائري فالأثر الذي يمكن أن تحدثه الزكاة في هذا الميدان، وقد تلجأ الدولة إلى التحكم في نسبة نقدية الزكاة بحسب طبيعة الوضع التضخمي السائد رفعا أو تخفيضا.

13/06/2017 11:32

ثانيا : أداة الاقتطاع المعجل مع تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية

تلجأ الدولة عن طريق مؤسسة الزكاة إلى التعجيل و الجمع المسبق لحصيلة الزكاة بغية التأثير التخفيضي للكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم ويكون هذا االجمع المسبق لحصيلة الزكاة حسب الظروف السائدة، إذ قد تلجأ الدولة إلى جمع 50% جمعا مسبقا أو أقل من ذلك أو أكثر في حالة احتياجها وقبل وقت الوجوب إذا كان الممول مالكا للنصاب، فالتعجيل والجمع المسبق لحصيلة الزكاة لا يجب أن يبقى خاضعا للتطوع بل لابد من إيجاد منظومة من الحوافز و الاجتهادات المستجدة المرتبطة بها في ظل ضرورات الأوضاع الاقتصادية فيمكن أن تتم تلك العملية عن طريق المشاركة بني المزكين ومؤسسة الزكاة في مشروعات استثمارية زكوية خلال فترة التعجيل .

ثالثا :التغيير النوعي لنسب التوزيع الاستثماري للزكاة

إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية و الإنتاجية لصالح السلع الإنتاجية سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي والاستثماري وذلك سيساهم في تقليص حدة الضغوط التضخمية.

13/06/2017 11:32

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق نستخلص الدور الذي تلعبه أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة الزكوية في المحافظة على الاستقرار النقدي والحد من الفجوات التضخمية.

حيث قمنا بصياغة جدول مصفوفة فعالية أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية في ضبط التضخم وتفسير تقاطعات أعمدة أدوات السياسة النقدية (الكمية والكيفية والمباشرة) مع صفوف أدوات السياسة الزكوية ومن ثم تسليط الضوء على التوليفات الأكثر فاعلية في التحكم في التضخم.

ومن خلال هذه التوليفات حاولنا إيجاد حلول لظاهرة التضخم في الجزائر، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعيش مشكلة من أخطر المشكلات وهي اعتماده على منتوج واحد فقط في هيكل الصادرات مما يعرضه إلى هزّات اقتصادية بمجرد تعرض هذا المنتوج إلى الانخفاض في أسعاره.

وبالتتبع التاريخي للاقتصاد الجزائري نجد أن السلطات قامت بعدة اصلاحات وبرامج للإنعاش الاقتصادي من أجل رفع معدلات النمو والحد من معدلات البطالة، كما يبرز دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم الذي تنوعت أسبابه بين أسباب نقدية وأخرى هيكلية ومؤسساتية.

ومن خلال عرضنا لتطور حصيلة الزكاة بالجزائر وإجراءات توزيعها تبين لنا أن التجربة تواجه عدة تحديات رغم الجهود التي تقوم بها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف لتحسين أدائها إدارة وجمعا وتوزيعا حيث لاحظنا ضعف النسب المحصلة مقارنة مع ما يجب تحصيله فعلا.

فاستغلال موارد الزكاة واستخدامها في معالجة الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد من خلال المواءمة بين مختلف أدوات السياسة الزكوية وأدوات السياسة النقدية، حيث لا يمكن الاقتصار على أداة واحدة بل يجب المواءمة بين مختلف الأدوات بحسب درجة وطبيعة الاختلال المسجل ووفقا لنظرة شاملة لوضعية الاقتصاد الوطني.

13/06/2017 11:32

الخاتمة :

رغم اهتمام الفكر الاقتصادي الوضعي بدراسة مشكلة التضخم ووضع نظريات لتفسيره وضبطه، إلاّ أنّ جميع دول العالم لاتزال تعاني من آثاره الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى إعاقة جهود التنمية وعدالة التوزيع واستقرار المجتمع، وفي إطار الفكر الاقتصادي الاسلامي تعد الزكاة فريضة مالية واقتصادية هامة ومورد أساسي من موارد الدولة الاسلامية، جعلتها هذه المكانة سياسة مستقلة بأدوات اقتصادية واضحة ومحددة على غرار السياسات الاقتصادية الأخرى؛ ومن هذا المنطلق كان القصد من إعداد هذا البحث لإيجاد التوليفات المناسبة بين أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية للتحكم بظاهرة التضخم، واسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2015 .

وقد خلصنا من خلال الفصل الأول إلى تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتحكم في حجم الكتلة النقدية وإدارة الائتمان، ويعتمد تطبيقها على عدة أدوات كمية وكيفية وأدوات مباشرة، سواء في الاقتصاد الوضعي أو الاقتصاد الإسلامي، إلا أن هذا الأخير يتميز بضبط عملية الإصدار النقدي إضافة إلى تحريم الربا، كما أنه يتوفر على أداة هامة تتمثل في الزكاة كونها ركن من أركان الدين الإسلامي فضلا عن أهميتها الاقتصادية كأداة مالية ونقدية، هذه الأهمية والمكانة جعلتها سياسة اقتصادية مستقلة بأدوات واضحة ومحددة .

كما خلصنا أيضا إلى التعرف على التضخم الذي يعد أحد الأمراض التي تهدد اقتصاديات الدول وتحدث ارتفاعات متوالية في الأسعار المحلية وتدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، والدور الذي تلعبه أدوات السياستين النقدية والزكوية للحد من الفجوات التضخمية من خلال صياغة مصفوفة التوليفات بين أدوات كل من السياستين.

وبإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري تبين الدور الذي قامت به السلطات النقدية للتحكم في ظاهرة التضخم، ومن خلال عرضنا لتطور حصيلة الزكاة بالجزائر وإجراءات توزيعها لاحظنا ضعف النسب المحصلة مقارنة مع ما يجب تحصيله فعلا.

13/06/2017 11:32

اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم تناوله في فصلي الدراسة، نحاول اختبار الفرضيات الموضوعة في مقدمة البحث كما يلي:

1- إضافة إلى تحريم التعامل بسعر الفائدة يعتبر ضبط عملية الإصدار باعتباره عملا سياديا للدولة، أهم مزايا أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- الأدوار النقدية والمالية للزكاة تجعلها سياسة مستقلة خاصة تسمى بـــ: "السياسة الزكوية" بأدوات اقتصادية واضحة ومحددة على غرار السياسات الاقتصادية الأخرى ولهذه الأدوات أهداف مالية ونقدية تسعى لتحقيقها ضمن السياسة العامة للدولة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- بالمواءمة والتنسيق بين أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية تبين فعالية الدور النقدي للزكاة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

4- لا يمكن الاعتماد على أدوات السياسة النقدية لوحدها في الحدّ من ظاهرة التضخم بالجزائر، بل يجب البحث عن سياسات اقتصادية أخرى على غرار السياسة الزكوية، تسهم في تحقيق أهداف خطة السياسة الاقتصادية الكلية والحدّ من الفجوات التضخمية، وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الرابعة.

5- من الضروري إعادة هيكلة صندوق الزكاة الجزائري للتحكم بجباية الزكاة وتوزيعها، ليكون أثر تطبيق أدوات السياسة الزكوية واضحا وفعّالا وذي أثر إيجابي في المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم المساهمة في تحقيق ضبط ظاهرة التضخم، وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

النتائج المتوصّل إليها :

يمكن حصر أهم نتائج التي تمّ التوصل إليها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

أولا : النتائج النظرية

1- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في حجم الكتلة النقدية و إدارة الائتمان و لا يختلف مفهومها في الاقتصاد الوضعي عنه في الاقتصاد الإسلامي من حيث المبدأ، لأن كل اقتصاد نقدي على مستوى السلطة يعنى بالتحكم و الإشراف على النقود المتداولة .

13/06/2017 11:32

2– الزكاة فريضة مالية إلهية معلومة في كل أبعادها وعناصرها، فهي معلومة من حيث وقت أدائها ومعلومة في معدلاتها ونصابها وعلى من تجب ولمن تصرف ومعلوم من يقوم بجمعها، كما تؤصل زكاة المال – النقدية والعينية – مبدأ التوسعة على الناس مما تتيح للدولة آفاقا واسعة في التطبيق، نظرا لاتساع وعائها وانخفاض نصابها.

3– إن للزكاة دور بارزا في تنشيط الاقتصاد من خلال معالم أساسية أهمها : اقتطاع الزكاة من المال في حال تحقق النصاب وعدم حبس المال بالاكتناز وتحفيزه للاستثمار وإنفاقه في الأغراض الاستهلاكية بالاعتدال، فهي تهدف إلى تنمية الإنتاج مع ضمان العدالة في توزيع المداخيل والثروات ، وهي إلى جانب هذا تهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي وإيجاد مجتمع تسوده المحبة والتعاون .

4– للزكاة سياسة مستقلة تُجمع فيها جميع الأدوار النقدية والمالية ضمن سياسة خاصة تسمى بـــ: "السياسة الزكوية"، بأدوات محددة وبأثر معلوم.

5– تعرف السياسة الزكوية على أنها "مجموع الأدوات المتكاملة والمتعلقة بفريضة الزكاة، الرامية لتطبيق إجراءات زكوية مبنية على الأحكام الشرعية المنوطة بالزكاة؛ ولهذه الأدوات أهداف مالية ونقدية تسعى لتحقيقها ضمن الخطة العامة للسياسة الاقتصادية المتبعة في كل دولة. ويشرف على تخطيط السياسة الزكوية وتطبيقها المؤسسة الزكوية بالتنسيق مع الوزارات الاقتصادية ذات الصلة".

6– للسياسة الزكوية ستّ أدوات رئيسية، تتمثل في:

- أدوات الاقتطاع الزكوية.
- أدوات التوزيع الزكوي.
- أداتي التخصيص الزمني و الإقليمي.
- أداة استهداف مرجّح الزكاة.
- أداة التصحيح الخارجي.
- أدوات الحفز والتوجيه.

7– رغم تعدد المفاهيم المتعلقة بظاهرة التضخم إلا أنّها تتفق في مجملها على أنّه الزيادة في كمية النقود المتداولة مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها والذي ينعكس في الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار.

8– لعلاج مشكلة التضخم تعتمد البنوك المركزية على وسائل متعددة هي الوسائل الكمية التي تهتم في التأثير بالائتمان المصرفي داخل الاقتصاد كمقدار دون الاهتمام بالتوزيع القطاعي له، والوسائل النوعية التي تهتم بنوع

13/06/2017 11:32

الائتمان الموجه نحو القطاعات المرغوبة ضمن برامج التنمية، والوسائل المباشرة التي تؤثر في أي شكل من أشكال الائتمان داخل الاقتصاد.

9- تستطيع السياسة الزكوية بأدواتها المتنوعة علاج التضخم وذلك حسب العوامل المسببة له؛ فالتضخم الناتج عن زيادة الكتلة النقدية والإفراط في عملية الإصدار النقدي، تساهم الزكاة في تخفيفه من خلال: زيادة التداول النقدي الناتج عن انتقال الأموال من فئة لأخرى، وتحريك الأموال العاطلة والمدخرة، أما التضخم الناتج عن اختلال العرض والطلب في السوق، فتستطيع الزكاة أن تُسهم في تخفيفه بـــالمساهمة في زيادة المعروض من السلع والخدمات إمّا بتشجيع الاستثمار الجديد بإنشاء مؤسسات من طرف مستحقي الزكاة، تزيد من العرض في الأسواق، أو بتثبيت وتمويل المؤسسات الإنتاجية المتعثرة والتي أثقلتها الديون، فتمول هذه المؤسسات من مصرف الغارمين، كما أن توزيع الزكاة يزيد ويحفّز من الطلب الاستهلاكي والاستثماري الفعالين، وهو ما ينعكس بالإيجاب على التوسع في العملية الإنتاجية.

ثانيا : النتائج العملية

1- من خلال الجمع بين أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة الزكوية يمكن صياغة مصفوفة فعالية أدوات السياسة النقدية والسياسة الزكوية في ضبط التضخم.

2- من خلال تفسير تقاطعات أعمدة وصفوف المصفوفة والمواءمة بينها تحصّلنا على التوليفات الأكثر فاعلية.

3- التوليفات الأكثر فاعلية في التحكم في ظاهرة التضخم تتمثل في :

- تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية والاقتطاع النقدي المعجل
- سياسة السوق المفتوحة و أداة التوزيع العيني (السلعي) العادي
- التمييز في الودائع الجارية الموجهة للمجالات الاستثمارية و أداة التوزيع المركز
- التمييز في التعامل في السوق المفتوحة و أداة التوزيع النوعي
- سياسة التمييز في نسب المشاركة في الأرباح والأرباح غير الموزعة مع أداة التوزيع المركز
- أداة الاقناع الإيماني وأدوات الحفز والتوجيه

13/06/2017 11:32

- المواءمة بين الجزاءات والأدوات الردعية

4- حاولت الدولة الجزائرية القيام بعملية التنمية والخروج من التبعية الاقتصادية، لكن الشيء الملاحظ أنّ الوسائل المستعملة كانت في طبيعتها عوامل تضخمية أدخلت الجزائر في مشكلة اقتصادية جديدة وهي التضخم، حيث بلغ سنة 2012 معدل (8.9).

5- لجأت الجزائر إلى استخدام أدوات السياسة النقدية عن طريق تدخل البنك المركزي ،لكنها لم تتحصل على النتائج المرجوة للتحكم في هذه الظاهرة لأن التضخم في الجزائر ليس تضخم نقدي فقط وانما يرجع لأسباب هيكلية كأثر السوق الموازية وعوامل خارجية كالتضخم المستورد.

6- صندوق الزكاة بالجزائر مؤسسة دينية واجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، تم تأسيسه سنة 2003م، وتركز الادارة الوصية جهودها لإنجاح أداء وإدارة هذه الفريضة على أكمل وجه، من خلال تشريعات وقوانين وما توفره من طاقات مادية وبشرية.

7- يتم توزيع نسب حصيلة الزكاة بناء على قيمة الزكاة الكلية المجباة، فإذا لم تتجاوز الحصيلة الولائية 5 مليون (دج)، تقسم الحصيلة على اثنين منها: 87.5 % للفقراء والمساكين، والباقي 12.5 % سهم العاملين عليها (لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق)، أما إذا تجاوزت الحصيلة الولائية 5 مليون دج فتقسم إلى: 50% توزع على الفقراء والمساكين (مبالغ ثابتة). 37.5% توزع في شكل قروض حسنة على القادرين على العمل؛ 12.5 % تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق.

8- استفاد العديد من الشباب من القروض الحسنة المقدمة من طرف صندوق الزكاة بحيث سمحت هذه القروض بفتح مؤسسات مصغرة و الاستفادة من العديد من مناصب الشغل.

9- خلق مناصب شغل من طرف صندوق الزكاة تكون تكلفته أقل من تكلفة البرامج الوطنية الممولة من طرف ميزانية الدولة، كما أن للمشاركة أثارٌ ممتازة في تحقيق التوسع النقدي غير التضخمي لأنَّه يقوم على الاستثمار الحقيقي المنتج كما أن اعتماد الاستثمار بالمشاركة يعتمد على احتمال تحقيق ناتج إضافي من خلال الربح، بينما لا يوجد ذلك في حالة الاستثمار بالقرض الربوي.

13/06/2017 11:32

10– بعد احتساب الزكاة المفترضة في الجزائر؛ بضرب الناتج المحلي في 2.5% وجدنا أن النسب الحقيقية للزكاة المحصلة فعليا ضئيلة جدا وتكاد تكون مهملة إذا قورنت بالقيم المفترض الحصول عليها؛ ويرجع ذلك إلى التحديات التي يواجهها صندوق الزكاة الجزائري من تذبذب حصيلة الزكاة وتراجعها أحيانا، وكذا نقص الوعي لدى المجتمع الجزائري بأهمية هذه الفريضة.

11– يجب استخدام أدوات السياسة الزكوية من خلال التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وكذا توجيه أساليب الإنفاق و التوزيع جنبا إلى جنب مع أدوات السياسة النقدية بحسب درجة وطبيعة الاختلال المسجل ووفقا لنظرة شاملة لوضعية الاقتصاد الوطني الجزائري من أجل التخفيف من ظاهرة التضخم.

التوصيات و الاقتراحات:

1– يجب على وزارة الشؤون الدينية إنشاء هيئة استشارية من العلماء المختصين تتولى الاطلاع على جميع الاعمال المتعلقة بالزكاة و مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الاسلامية كما تتولى الاجابة على جميع الاسئلة المعروضة عليها لطمأنة نفوس افراد المجتمع بأن الاموال تجمع و تصرف وفق الضوابط الشرعية

2– وضع قوانين و مراسيم و إجراءات ضابطة لأداء هذه الفريضة و تحديد عقوبات صارمة لكل من يتحايل او يتهرب عن دفع الزكاة.

3– يجب إعتماد السياسة الزكوية بأدواتها ضمن باقي أدوات السياسة الاقتصادية.

4– يجب أن تقدم وزارة الشؤون الخارجية إحصاء لجميع المواطنين في الخارج و الاهتمام بهم مما يحفزهم للمشاركة في تنمية الحصيلة الزكوية.

5– القيام ببحوث علمية حول الاهمية الاقتصادية و الاجتماعية للزكاة و توضيح الدور الذي تقوم به في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية.

6– يجب أن يكون هناك تناسق بين وزارة الشؤون الدينية و وزارة المالية من أجل تطبيق التوليفات الملائمة بين أدوات السياسة الزكوية وأدوات السياسة النقدية للتحكم في مشكلة التضخم بالجزائر.

7– يجب إدخال أساليب الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وتكوين الاطارات البشرية الكفؤة لإدارة صندوق الزكاة وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

13/06/2017 11:32

آفاق الدراسة:

يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلاّ محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبين لنا أنها جديرة بالدراسة والاهتمام نذكر منها:

- توليفات السياسة الزكوية والسياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- أثر السياسة الزكوية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- وضائف السياسة الزكوية في الاقتصاد الاسلامي.

13/06/2017 11:32